



74V9

٤١٥

ح ش

حاشية على شرح الأزهريّة، تأليف الشنوائني، أبي بكر
ابن اسماعيل ١٠٤٩ هـ. كتبه علي بن أحمد التلي
في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

٢٦ ق

٢٩ س ١٦٥٢٢ سم

٢٦٧٩

نسخة حسنة، خطها نسخ دقيق، بأولها لواحد

الأعلام ٢: ٣٦ الظاهرية (النحو) ١: ١٢٤

٥ - النحو، اللغة العربية - المؤلف بالنسخ

ج - تاريخ النسخ - الدرر البهية على شرح الأزهريّة

د - حاشية أنش - راني على شرح الأزهريّة.

٤١٥٨٤

١٤٠٧/٨/٨

الحمد لله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد
ثم على كل حال حمدا كثيرا طيبا كما يليق بالآل ويستوجب خواص الأقبال والشكر على
الأفضال التي لا تقارح بكل حال واستشهد أن لا إله الا الله الذي لا يعبد الا هو
الطيب الا اياه ولا يقصد نحوه الا من صرف الهمة عما سواه واستشهد أن محمدا عبده ورسوله
الذي لم يزل من بعد خبوه محفوظا عما غير والتبديل المشرف على كل قبل بأفعل التفضيل
صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه المجد وحيث في القرآن والاحبار صلاة وسلاما داعين
بدوام الليل والنهار وبعد فان فقير عفو مولاه والغني به عما سواه ابو بكر بن السباعي
الثواني اسعده الله تعالى بفوز الاماني وغفر له ولذريته ولوالديه واحسن اليهم والله
يقول هذه حوائج وضعتها على شري الأزهري في علم العونية المنيخ الامام والمجد الامام خالد
بن عبد الله الازهري رحمه الله تعالى تفتح من مقفله وتبين مجمل وتبرز ما اهل مع بيان ما روي
عليه والجواب عن ان لمكن ومع فوايد لا ينبغي وقد انقضى فيها الكلام المستحق لا ايضا
او غيره والله اسأل ان يجعلها خالصة لوجه الكريم وسيله الى الفوز بالرضوان
الاكبر في جنات النعيم وان وقعت صني خفوة بل هفوات او صررت فيها عن كبره
بل كبوات فعلى الاخوان اوبي الصلاة ان يغيروها بهذا الاصلاح او يوضوئونها
ويصنعوا صغها جلا لينا لوان ذلك عند الغفور اجرا جزيل فان الصغ عن عثرات الصغ
من شيخ الاشراف وانا مصروف اني لست من فرسان هذا المصنف ولا الساجدين في بحره
الصديق ولكن ارجو الي الله عز وجل في التوفيق والهداية الى التحقيق **بسم**
الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل كتابه بالاسم وبالحمدلة اقتدا بالكتاب
المجيد وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ ذي بال اي ذي حال وشان يقع به لا
يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية الحمد لله وفي رواية الحمد لله وفي
رواية الحمد وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله وفي رواية الحمد لله وفي
بن الصلاح والنووي ان حسن وفي مسند احمد بلفظ لا يفتح بذكر الله فهو ابتداء ومعنى اجزم
وقطع وابتدأ قليل البركة غير معتد به والاجزم لغة هو الذي ذهبت اصابع كفتيه
والابتداء لغة ما كان من ذوات الذنوب ولا ذنوب له والاقطع هو الذي قطعت يداه او احد
هما اطلق كل منهما في الحديث على ما فقد البركة تشبها له بما فقد ذنبه الذي به تكمل خلقته
او عن فقد يديه الذي يعتد به في البطش ومحاولة التحصيل او عن فقد اصابعه
التي يتوصل بها الي تحصيل ما روم **بسم** فاطلاق كل منهما عليه على وجه التشبيه المبلغ
اول استهارة على الوجهين فما حذف منه اداء التشبيه وجعل التشبيه به خيرا والحمد
منها الاول ولا تقاوت بين الروايتين **بسم** الحمد لله والحمد لله

مغلطة

فيها

تحصيله

فلا ابتداء

فلا ابتداء **بسم** حصل التحقيق وبلا ابتداء بالحمدلة حصل الاضافي اي بالاضافة
اي ما بعدها ولان الا ابتداء امر عتري يعتبر مبتدأ ما حين الشروع في الخاتمة الى
حين الشروع في المقصود وقدم **بسم** عملا بالكتاب والاجماع وترك العاطف لئلا
يشعر بالتعجب فتخل بالتسوية في الابتداء اي ثم تقديم الحمد على لفظ الله باعتباره ان الخاتمة
مقام الحمد وذلك المقام كما يقتضي الاهتمام بحزبها كذا في وجه بين الفطن الا
هتاف بلفظ الحمد الدال على مفهوم الحمد الحاصل في ضمن تلك الجزئيات ولكن كثيرا ما يقدم
اسم الله تعالى للملاحظة الاهتمام الذاتي والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع
الحامد ولذلك لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوها مما يوجب اختصاص استحقاق الحمد
بوصف دون وصف فوايد الاولي قال في الفتوحات الملكية وعندني ان **بسم** متعلقه بالحمد
لله فان الله تعالى لا الحمد الا باسمائه وغير ذلك لا يكون ولا ينبغي ان يتكلف في القرآن مجزوا
الا لضرورة ولا ضرورة هنا فاذا قال العارف **بسم** الله الرحمن الرحيم الحمد لله على ما جاء في الحمد
من معنى الفعل كما قلت لا **بسم** الله تعالى الا باسمائه الحسني واما قولهم ان المضاد لا يفتح
عمل الفعل الا اذا تقدمت واما اذا تأخرت فتضعف عن العمل فعندي غير مرضي في القليل لانه
حكم من الخوي انتهى واعلم ان امتناع عمل المصدر في متقدم هو مذهب الجمهور واختار
من المحققين منفتح الرضى والسعد التفتازاني حوازي في الظرف المتقدم وهو الاظهر
لان الظروف مما يكفيه راحة الفعل لان لم شأنه ليس لغیره لتثريبه من الشيء منزله نفسه
لوقوعه فيه وعدم انقضاء عنه فاستمع فيه ما لا يتسع في غيره لكن قال بعضهم ان ذلك بعيد من جهة
اللفظ والمعنى فان المقصود هنا ان نفس الحمد لا الى تعلقه كما لا يخفى القافية من تغيير النسبة
قبل الكتب المتفرقة من السما الى الموناميه واربعه ثم متشبه ستون ومحمد ابراهيم وهي ثلاثون
ومحمد موسى قبل التوراة وهي عشرة والتوراة والانجيل والزبور والمفرقان ومعاني الكتب
مجموعة في القرآن ومعاني القرآن مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في **بسم** ومعاني
بسم مجموعة في بابها ومعناها ما كان في يكون ما يكون زاد بعضهم ومعاني الباقي تطلقها
الثالثة عدد حروف **بسم** الرسمية تسعة عشر حرفا بعد ملائكة خزنة النار عليها تسعة عشر
وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان اراد ان يتختم الله تعالى من الزبانية التسعة عشر فليقلها ليجعل
الله تعالى لم بكل حرف منها جنة من واحد فانهم يقولونها في كل افعالهم فيها قولهم وبها استغفروا
الاربعة روي الطبراني لا يدخل الجنة احد الا بحوازي **بسم** الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب من الله لعلكم
تتقون فلان ادخلوه جنة عالمه قطوفها دانية وروي ايضا يعطى للمؤمن جوارعا على الصراط
بسم الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب من الله تعالى المقرون الحكيم لعلكم تفلحون ادخلوه جنة عالمه قطوفها
دانية الخامسة روي عن جابر انه قال لما نزلت **بسم** الله الرحمن الرحيم هرب الغيم الى المشرق

سان
منعته

استغفروا

بالابد ويجوز نصبه على الاستثناء على البدل من اسمها لان لا تخالف في نكرة منفية ولفظ
 الله معروفة مثبتة فائدة قال الترمذي في لا اله الا الله اسرارها ان جميع حروفها جوفية وليس
 فيها شفهية اشارة الى الاثني بها من خالص الجوف وهو القلب ويدل لذلك قوله صلى
 الله عليه وسلم اسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله خالصا لمخلصا من قلبه
 ومنها ان ليس فيها حرف معج اشارة الى التوحيد من كل معبود سواه ويدل لذلك قوله صلى الله
 عليه وسلم اني جبريل فبشرني ان من مات من امتك لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة قلت
 وان زنا وان سرق قال وان تزنا وان سرق ومنها انها اشاعت حروفا كشمس السنة
 منها اربعة حروف وهي الجلالة حرف فرد وثلاثة سرود وهي افضل كلماتها كما ان الشهر الحرام
 افضل شهور السنة فمن قالها لمخلصا كفرت عنه ذنوب سنة كما روي عن بعض السلف
 ومنها ان الليل والنهار اربعة وعشرون ساعة وهي محمد رسول الله اربعة وعشرون حرفا كل
 حرف منها بكفرة ذنوب ساعة **قوله** وحده منصوب على الحال بناويله منفرد وهو كالمركب
 حيد الافعال وقد يقال هو تأكيد لاختصاص الالهة بانه الذي افاده النفي والاثبات
قوله لا شريك له اي في شيء من ملكه وذاته وصفاته **قوله** الخيرة كلامه اعلم ان التحقيق
 ان كلام الله اسم مشترك بين الكلام النفي القديم ومعنى الاضافة انه مخلوق لله تعالى
 ليس من تاليف المخلوقين اذ اعلمت ذلك ان كلامه المنزه عما ذكره انما هو الكلام بالمعنى
 الاول **قوله** عن الالف ظ الى اي عن التلغظات ليع تعلق قوله بالحروف به لان اللفاظ
 بمعنى الحروف لا تفعل شيئا فلا يفي المعلق بها **قوله** واشهد ان محمدا عبده ورسوله اي
 اعلم واخبر شئ بالشهادة على محمد صلى الله عليه وسلم على الحديث السابق وهو علم على
 نبينا صلى الله عليه وسلم منقول من الوصف ومعناه التبليغ في كونه محمدا لان التلغظات
 بالمبالغة تسمى بكثرة خصال المحمودة التي هي الله تعالى اهل ان يسموه به لما علم من خصال
 المحمودة وليكون على وقت تسميته تعالى له به قبل الخلق بالحق عام على ما ورد عند ابن قتيبة
 وروي ابن عساکر عن كعب الاخير ان ادم راى مكتوبا على ساق العرش وفي السموات
 وعلى كل قصر وعزفة في الجنة وعلى خور العين وعلى ورق شجرة طوي وسدرة المنتهى
 والطواف الخ وبين أعين الملائكة ولم يسم به احد قبله لكن لما قرب زمنه ونشأ أهل
 الكتاب نفعت سموقم اولادهم رجاء النبوة لهم واسم اعلى حيث جعل رسالاته
 عدتهم خمسة عشر كما بينه بعض التحقيق والاضافة في عبده ورسوله الشريف
 قال سيبويه العبد في الاصل صفة ثم استعمل استعمال الاسماء وقدمه امتثالا لما
 في الحديث المجيد ولكن قولوا عبد الله ورسوله ولان اصحاب الاسماء اي الله تعالى وارضعها اليه
 وقال الشيخ ابو علي الدقاق ليس للعبد صفة ان لا يشرف من العبودية ولذا اطلقها

ومعنى الاضافة كونه
 صفة لله تعالى
 اللغظي الحادث المولف
 من السور والآيات

الباري سبحانه على بنبيه صلى الله عليه وسلم في اشرف المقامات كقيام الاسرى وتنزيل الوحي
 قال تعالى سبحان الذي اسرى بصيرة ليله من المسجد الحرام المحرم الذي انزل عليه عبده الكتاب
 تبارك الذي نزل الفرقان على عبده فاوحى اليه ما اوحى ومن نطق المقامات عا من رحم
 الله تعالى وما زاد من شرفا وتبها وكنت بأخصى اطا الثريا وحولي تحت قوسك يا عباي وان
 صيرت اخيرا نبيا فلو كان له وصف اشرف منه لذكره به في تلك المقامات العلية ومن ثم صير
 صلى الله عليه وسلم بين ان يكون نبيا ملكا او نبيا عبدا فاختار الثاني وسليمان صلى الله
 عليه وسلم سأل الاول فانظر بقدر ما بين المرتبين وسبب اشرفية هذا الوصف ان الاله
 لوهية والياده والربوبية انما هي بالحققة لله تعالى لا لغيره والعبودية بالحققة لله
 دون باقي الوصفين اشارة الى غاية كماله تعالى وتعالى له واحتياج غيره اليه في سائر احواله
 والرسول المرسل فمن العرب من يشبه ويحجم ومنه انار رسول الربك اي موسى وهارون
 ولقد جات رسلا ابراهيم ومنهم من يوحده مطلقا ومنه انار رسول رب العالمين وقد لا يفي
 معنى الرسالة وما يجيء بمعنى الرسالة قول الشاعر الا ابلغ اباي ورسولا باني عن
 فتي حنك غني ولان فغولا يتقوى فيه الذكر والمفرد وفوقها وشرعا انسان اوحى اليه
 بشرع وامر بتبليغ والنبي انسان اوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغ وقبله في العرف غير
 ذلك وقبل يترادفها لقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى فقد انشئت لها
 معنى الارسال وقد مطلق الرسول على اعمها ذكر قال النووي في شرح مسلم ان الرسول يتناول
 جميع رسل الله من الادمين والملائكة قال تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس
 ولا يسمى الملك نبيا انتهى فعلى هذا ابينها عموم من وجه على الاول ليس بها عموم مطلق **قوله**
 المميزين الهدى والضلال المراد بالهدى الاسلام وبالضلال الكفر قال تعالى فماذا بعد
 الحق الا الضلال **قوله** صلى الله عليه وسلم كما كانت سعادة الوارثين منوطه بمعرفة الاحكام
 الشرعية والمعل بها وكان اخذها من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ووصولها اليها من جهة
 الم واجاب رضوان الله عليه اجمعين صارت الصلاة آتالة وعليه يتقائم رواه حمزة قال لاجل هذا
 فلا يقيم ارفق بها والصلاة من الله راحة معروضة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن
 غيرهما نزع ودعا وجمع بين الصلاة والسلام على الملائكة تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا
 عليه وسلم تسليما وخروجها من كراهية الاقتصار على احوالها جعل الصلاة بخبر لغظا
 انشائي ومعنى وكذا جعله السلام لانها انشائي لغظا معناه او تحق الحق الاخير
 من على الخلاف في ذلك والقصد من هذه الجملة انشائي التحية من المسمى على المسلم عليه بطلب
 ان تستقر على السلام كالبناء المحط به من جميع جهات بحيث لا يكون كس من ضده
 سبيل اليه مع اظهار الكرامة والتعظيم بذلك فكان المسمى جعل سلامه كالتبنا المحط التا

الثالث
 على المسلم
 عليه

فناحتكم غني

ان تعقب

على المسألة على بحث لا يكون الشئ من هذه سبيل الى المقدم على تفيد شئ من تلك الختم وعو
مها على شئونها واحاطتها بجميع جهات حتى علموه فائدة كره سحنون المالك الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم عند التعبد وقال الحلبي من ايمتنا لا يكره ذلك كبحان الله لا اله الا الله
اي لا ياتي بالنار وغيره الا الله فان صلى عليه عند ما يستقذروا ويخرجون منه فاحش على صاحبها
حين فان عرف انه جعلها محجبا ولم يجنبه كفر انتهى ونظير فيه القنوي قال بعض المتأ
خرين من ايمتنا الذي يتهم انه لا بد في الكفر من قنود ايد على ذلك رعايومي اليه فحوي كلام
وهو ان تذكرها عند المستقذروا والمحقق من بعد ما يستقذروا رهاها وجعلها ضحية كالكفر
كما هو ظاهر وجزمه البدل العيني من الحلفية نحوتمها كالتيج والتجيد والتكبير
عند حمل محرم او عرض سلعة او فتح قناع ولا يورثها احد عند المقتب فقام من
اباح المقتب على الكفر فعلم النووي في اذكاره واقوه **قوله** وعلى الراجح انه صلى الله عليه وسلم
وسلم المراد به صفة عند الشافعي والمحقق من صحت عليه الزكوات وهم موثقا بنوا
هاتين وبنى المطلب دليل قوله صلى الله عليه وسلم للحسن اني الحمد لا تحل لنا الصدقة
وقوله وانما لا تحل الحمد ولا لا لا تحل قبل ان يروى من ذرية المتعبد بها في رواية مكان
الم ورد بانه في الجمع بين الثلاثة قول على تفاربها وقد يطلق الال على الزوجات كما في خبر
عائشة رضي الله عنها ما سمع الحمد من خبر ما دهم ثلاثا وقيل ذرية فاطمة خاصة
وقيل ذرية علي والعباس وجعفر وقيل وجهه وهم وذرية لوفرض انه يورث وبالحق بعض
في الانتصار لهذا القول فقال من فسر الال بغيره هول فقد غلط وليس كما زعم وقيل جميع
قريش وقيل جميع امته الاجابة وما الى الله الامام فائق واختاره الازهري وبعض ائمتنا وهم
النووي في شرح مسلم لكن في هذه القاضى حسن وغيره بالانفيا منهم ويؤيده قوله تعالى ان
اولياء الا المتقين قيل فيجعل كلامه من اطلق عليه وقيل يبق على اطلاقه بان يراد الصلاة
الرحمة المطلقة وخبر ال محمد كل فق سدا واه جدا وروي عن جابر عن قوله بسند ضعيف
وافق ابن عبد السلام بان الاولى الاقتصار على ما ورد من ذكر الال والازواج والذرية
دون الاحباب وهو ظاهر بالنسبة لصلاة التتمها اما الصلاة خارج الصلاة فالاول
لي ذكر الصبح فيها لا في اذ اطلقت على جميع الاول ومنهم من ليس بها في فعلها الهامى
اولي وكنتى بالاصابة الى مع علمكم كرم القرآن الله وانما قيل الافرغون تصوره
الخطا ايضا في الصبح على الراجح كما استعمل المصنف في الاولى اضافة الى مظهر ويدخل
المضام اليه فيه كفضل ال فلان كذا الابقرية بومنه قوله صلى الله عليه وسلم للحسن ما
ذكر والاحباب جميع كسهم واستهاد وليس جميع لصاحب لان فاعلام لم يثبت جميع
على افعال كما ذكره الجوهرى وغيره والصاحب لفه من سينك وبينه مواصلة ومواظم

وان

وان قلت واصطلاحا للتابع لغيره الاخذ بمذهبهم كاصحاب الشافعي وغيره والهامى من الحق
مومنا على صلى الله عليه وسلم وان لم يكن ممنوا والمراد الاختصاص المتعارف بالادب واللمن
من الفقه صواب الازهر وقيل يطلق على الخطا قال صاحب الكشاف فيه للمن ان نحن بكلامه ابي
غلبه الحق من الاتا ليقطع له صاحب كالتعريف والثوية قال ولقد حجت لكم لكيما
تفقهوا واللمن يفهم ذو الالباب وقيل للمخطي لاحسن لان يعدل بالكلام عن الصواب
وصلاة وسلاما اسما مصدرين منصوبين على المخفولية المطلقة لا فائدة تقويم
لها ولتقريب ان معناه وداعين نعت صلاة وسلاما اي مستقرين ما قيتي **قوله** وبعد
بعد السلام والحمد والتشهد والصلاة على من ذكره وان لها تاسيا صلى الله عليه وسلم
فان كان يقولها في خطبة واصلمها اما بعد دليل لزوم الغا في حينها غا لبا في لزووها
انما هو لتقنين اما معنى الشرط حذف اما تخفيفا وبعد طرق مبني على الضم لا تقناه
اللفظ للضام اليه لشيء معناه وولفظه والقامل فيه اما المقدرة بعد الاو
ليأتيها عن فعل الشرط واسمها والاصل معها ليكن من شئ بعد ما تقدم ذكره ولما كان محجبا
مستدا والاسمية لازمة له وليكن شرط والمغالاة من لم يغال وتاب عليها اما الزهري لمع
الام والمغالاة لازمة مقام الملزوم وايضا لانه في الجملة كذا قال السعد المقتل
قوله الفقهاء ايمتنا كشيء فيكون فعيل صيغة مبالغة او الواج الفقهاء ايمتنا الى
هم رجة مولاه الفتي فيكون صفة مشبهة كرفع من فقر **قوله** ابن عبد الله بالرفع نعت
لخالد **قوله** ابن ابي بكر الجري نعت لعبد الله **قوله** الازهري بالرفع نعت لخالد وهو نسبة الى الازهر
وهو الجامع الازهر الذي هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة بناءه هو هو القابولما احتط
القاهرة وخرج من بناه لسبع خلون من رمضان واقامت فيه الجمعة في سحر رمضان سنة
احدي وستين وثلاثمائة ثم ابن العزيز ابن المعز فجد وفيه اشياء عرفت عدة اما كن قال الشيخ
سبحان الدين الجزيري في كتابه الخار ويقال له طلب لا يستكمل عصفور ولا يفرغ به وعلمنا
في ايام قاضي القضاة صدر الدين موهوب الجزيري وكان به تين من فضة وتسعة وعشرون
قندل لافضة وكانت له اوقاف كثيرة وفيه اشياء غريبة فلما اختيرت مصر في سنة اربع
وستين وخمس مائة تغيرت هذه المعالم وجهلت واستمرت الخطية في الجامع الازهر
حي بنى الجامع الحاكم سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة فخطب به واقطعت الخطية بالحا مع
الازهر في مائة سنة لان الغر ملكوا مصر واستولوا عليها في سنة اربع وستين
وخمس مائة فلما ملك الملك الظاهر ركن الدين بيبرس الديار المصرية امر باقامة الجمع
بالجامع الازهر وكان ذلك في سنة خمس وستين وسقاية واصرف قاضي القضاة تاج الدين ابن
بنت الازهر عايم الازهر اقام جمعيتين واقفي قاضي القضاة سحن الدين الجيلي بالجواز

في الفقه الحنفي
في الفقه المالكي
في الفقه الشافعي
في الفقه الحنابلة
في الفقه الحنفي
في الفقه المالكي
في الفقه الشافعي
في الفقه الحنابلة
في الفقه الحنفي
في الفقه المالكي
في الفقه الشافعي
في الفقه الحنابلة

وتوقف الناس في ذلك لاصدا الفاضل تاج الدين ثم اقيمت فيه الجمعة يوم غد ربيع الاول
 سنة خمس وستين وستماية وحضر الصلاة صاحب بها الدين ابن حنا وجماعة من الفقهاء
 والامراء وصل السلطان في ذلك اليوم في جامع القلعة ومن عجائب الانتفاجات ان الحكم قد
 بينا جامع ان يخطب له وتولده الظاهر من بعده ولزينة وقطع الخطبة بالي مع الازهر فقدر
 اسم سبحانه وتعالى ان هذا الجامع الحاكم ما خطب فيه الا الخليفة الحاكم ثم من بعده لم يخطب
 الا للحاكم الظاهر وهذه شذرة ما اختارته ذكرت لعزها وهذا الجامع المذكور الذي هو
 بذكر الممثلة الظاهر قد اختص بكثرة العبادة واكتساب السيادة واستعقاب السعادة فها
 لم من جامع ما ازهره وموضع ما انوره وقال في المقريزي في الخطط ان هذا المسجد اذ اجلت
 فيه بغيره الراجحة من جهة الله تعالى وقد انتشر في الافاق علما ونفع الشرق والغرب صلما و
 ولا عيادة منسيرة في مثل ولا علم الثرمانين اهل هذه بلدة يسيرة والافضل شايخ
 وفخر ذابح وبم الفضل والمنة اذ جعل عمل اهل عمل اهل الجنة **قوله** صلاحه الصالح هو
 القيام لحقوق الله تعالى وحقوق العباد **قوله** ولا يبغي محاسن بغيره يعني عاده **قوله** مقدم
 المقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم او يفتحها من قدمت التي جعلته مقدماتا
 ها مقدمة نظرا الى انها ليست مقصودة لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى وكلام رسوله
 الله عليه وسلم **قوله** في علم العربية علم العربية بغيره عن الكمال في كلام العرب لفظا
 او كتابة وينقسم على ما صرح به الزمخشري في بعض كتبه الى اثني عشر فها اللغة والصرف
 والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشا الرسايل
 والخطب والمجاهرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذبيلا لعل البلاغة لا تسما
 براسه والمراد بعلم العربية هنا علم النحو لان هذه المقومة اعانها في علم النحو **قوله** لطفان
 للطائف وفي الاصطلاح رقة القول او كونه شفا فاما في المحجج البصير اذراك ما وراه و
 المراد مختصر حسن **قوله** فاجبت الى حلك اي بادرت الى اجابته الى ذلك بالوعده والفق
 عليه او بالشروع فيه او به نفسه وان بالي المفندة للتوقيت اشارة الى المصادرة الى
 ذلك لانه خير قال الله تعالى فاستبقوا الخيرات **قوله** طالب للشواب اي الخواص تفضلا
 لاهل البيت في بل وعل الاجابة اي تايضا خير ايضا لا لغرض ديني من شأ وغيره
 ومعنى الثواب ايصال النفع الى العبد على طريق الجزا ومنه قوله تعالى فائبا بهم اسماء قالوا
 اي جزاهم والاثابة على الطاعة محي عنها لكنها عند اهل السنة فضل وعند المعتزلة و
 جوب ومعنى الصواب ايصال الامر الى المكلف على طريق الخير وهو محي في الشر ومتوقف
 في غيره من المعاصي على انتقا الكفر قال تعالى ان الله لا يعفو عن بكسركم ويغفر ما
 دون ذلك لما يشاء **قوله** وترغيبا للاطلاب لترغيبهم لانه معطوف على الحال ويوحى ان

مفعولا

قوله في علم العربية علم العربية بغيره عن الكمال في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم على ما صرح به الزمخشري في بعض كتبه الى اثني عشر فها اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشا الرسايل والخطب والمجاهرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذبيلا لعل البلاغة لا تسما براسه والمراد بعلم العربية هنا علم النحو لان هذه المقومة اعانها في علم النحو قوله لطفان للطائف وفي الاصطلاح رقة القول او كونه شفا فاما في المحجج البصير اذراك ما وراه والمراد مختصر حسن قوله فاجبت الى حلك اي بادرت الى اجابته الى ذلك بالوعده والفق عليه او بالشروع فيه او به نفسه وان بالي المفندة للتوقيت اشارة الى المصادرة الى ذلك لانه خير قال الله تعالى فاستبقوا الخيرات قوله طالب للشواب اي الخواص تفضلا لاهل البيت في بل وعل الاجابة اي تايضا خير ايضا لا لغرض ديني من شأ وغيره ومعنى الثواب ايصال النفع الى العبد على طريق الجزا ومنه قوله تعالى فائبا بهم اسماء قالوا اي جزاهم والاثابة على الطاعة محي عنها لكنها عند اهل السنة فضل وعند المعتزلة و جوب ومعنى الصواب ايصال الامر الى المكلف على طريق الخير وهو محي في الشر ومتوقف في غيره من المعاصي على انتقا الكفر قال تعالى ان الله لا يعفو عن بكسركم ويغفر ما دون ذلك لما يشاء قوله وترغيبا للاطلاب لترغيبهم لانه معطوف على الحال ويوحى ان

مفعولا لا لعامل محذوف اي وفعلت فكل ترغيبا فيكون من عطف علم على علم والطلاب
 بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ككتاب جمع كتاب **قوله** جعل الله الخ جملته خبرية لفظا
 انشائية معني لان المراد بها الدعاء بالاحسان وهو من الطاعة ترك الرافضها وهو سبب للخلاص
 من احوال يوم القيامة لما روي عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال من فارقت الدنيا على الاخلاص ولم وحده لا شريك له واقام الصلاة واتى الزكاة
 فارقها ولم عن راضى رواه بن ماجه والحاكم وهو صحيح على شرط الشيخين والاحاديث الواردة
 في فضل الاخلاص كثيرة والمراد بوجهه ذاته والمغزى الظاهر بالمقصود ولديه اي عنده
 وعند اسم المكان حاضرا وقريب فالاول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثاني نحو ولقد رآه
 نزلة اخري عند سدرة المنتهى عند حاجته المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين
 نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ونحو رب اني عندك بيت في الجنة **قوله** انه على ذلك
 قدر بكسر الهزة ان على انه تقليل مستان ويجوز فتحها على تقدير لام الحراسي لانه اي واذا
 طلبت منه الثواب والاخلاص لانه على ذلك وغيره من الممكنات التي منها الاثابة وجعل
 خالصا للمقدرة التي تتوقف عليها الاثابة والاخلاص والمقدرة صفة ازيله توشق في المقدور
 عند تعلقها فيما لا يزال **قوله** وبالاجابة جدير بفتح الجيم وكسر الوداد لله لانه اي حقيق لعمه
 كرمه وتفضل بوعده بغيره فلما طلبت منه الثواب وجعل خالصا وتقدم المعول المسجع
 والمحصول وادعا نظر الي ان الاجابة لطلبها على عدمها وايضا عليها يعطى الكرم كانه لا يقع الا
 هي وقد يشكل تقليل المعنى سواء اخصص جعل خالصا لوجهه بقوله وبالاجابة جدير فانه
 قد لا يجب الداعي الى خصوصه مالا في الدنيا كان يوضا الى الاخرة او يعرف عن الله
 بقدر ما دعا مع انه مقصود المعنى خصوص مالا حال تالف الكتاب كما لا يخفى ويمكن
 الجواب بان المراد ان السؤال مظنة الاجابة لخصوص ما طلب وعلامة الاجابة الخشوع
 والبكا والمقشعر به وغير ذلك **قوله** الكلام الفصيح للحضور اي هذا اللفظ الخاضع
 الذي هو لفظ الكلام لقوله عبارة اي معجزة **قوله** عند اللغو بين عبارة عن القول
 وما كان مكتفيا بنفسه ما كان مكتفيا في ادا المراد ان قلت كما يطلق الكلام في
 اللغة على ذكر يطلق على الحدث الذي هو الكلام تقول المجنون كلاما عندك كلامك
 اياها واذا استعمل بهذا المعنى على افعال كما في المثال وكقولها قالوا كلامك عندك
 وهي مصغرة بشقيقت قلت صحح ذاك لو كان اي كلامك عندك او على ما في النفس مما
 يعبر عنه باللفظ المعند وذلك كان يقوم بنفسك معني قام زيد او فقد عمر واخو
 ذلك فيسمى ذلك الذي يحل عليه كلاما قال الاخطا ان الكلام لغير القواد واذا جعل اللسان
 على القواد ليللا فاقوم الاقتصار على ما ذكره فالجواب لعل وجه الاقتصار ان ما ذكره

وقال الاخر امتلا الحوض وقال قطني
 مملانا وزيد اقدملا بسطني ٢١

قوله في علم العربية علم العربية بغيره عن الكمال في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم على ما صرح به الزمخشري في بعض كتبه الى اثني عشر فها اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشا الرسايل والخطب والمجاهرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذبيلا لعل البلاغة لا تسما براسه والمراد بعلم العربية هنا علم النحو لان هذه المقومة اعانها في علم النحو قوله لطفان للطائف وفي الاصطلاح رقة القول او كونه شفا فاما في المحجج البصير اذراك ما وراه والمراد مختصر حسن قوله فاجبت الى حلك اي بادرت الى اجابته الى ذلك بالوعده والفق عليه او بالشروع فيه او به نفسه وان بالي المفندة للتوقيت اشارة الى المصادرة الى ذلك لانه خير قال الله تعالى فاستبقوا الخيرات قوله طالب للشواب اي الخواص تفضلا لاهل البيت في بل وعل الاجابة اي تايضا خير ايضا لا لغرض ديني من شأ وغيره ومعنى الثواب ايصال النفع الى العبد على طريق الجزا ومنه قوله تعالى فائبا بهم اسماء قالوا اي جزاهم والاثابة على الطاعة محي عنها لكنها عند اهل السنة فضل وعند المعتزلة و جوب ومعنى الصواب ايصال الامر الى المكلف على طريق الخير وهو محي في الشر ومتوقف في غيره من المعاصي على انتقا الكفر قال تعالى ان الله لا يعفو عن بكسركم ويغفر ما دون ذلك لما يشاء قوله وترغيبا للاطلاب لترغيبهم لانه معطوف على الحال ويوحى ان

انبت بالمعنى الاصطلاحي فالاول ان يجعل النقل عند الهمزة في اصطلاح المتكلمين الى اي المصطلح
عليه اي اللفظ الاصطلاحي المتفق فيما بينهم على استعماله في معاد مخصوصة غير اللغوية وقس
على ذلك نظائره واعلم ان كلام المتكلمين في كلام الله تعالى قال المولى سعد الدين المتحقق ان
كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم ومعنى الاضافة كونه صفة لله تعالى
وبين اللفظ الحادث المولف من السور والآيات ومعنى الاضافة انه مخلوق لله تعالى ليس
من تاليفات المخلوقين وما وقع في عبارة بعض المشايخ من انه يجوز فليس معنى ما ذهبوا
موضوع للنظم المولف بل معناه ان الكلام في التحقيق وبالذات اسم للمعنى العام بالنفس
وسمى اللفظ به وضعه لذلك كما هو باعتبار دلالة على المعنى فلا نزاع لهم في الوضع
والسمية انتهى **قوله** عبارة عما اشتمل على ثلاثة اشياء **قوله** ان قيل الثلاثة المذكورة
هي الكلام فيجب المشتق عليه فالجواب الكلام هو مجموع الثلاثة والمجموع غير كل واحد
حد من الثلاثة فلا اتحاد ويكتفي في تعاريف المشتق والمشتق عليه الواجب كون اللفظ
في الاول المجموع من حيث هو مجموع وفي الثاني الاجزاء مفصلة فان قلت للكلام
جزأ اخر صرح به في الاعمدة الرضوية وهو الاسناد الذي هو ربط احدي الكلمتين بالاضري
حيث يحسن السكوت قلت يحتمل ان المصنف اختار ما اختاره شيخنا سيد المحققين
رسد المدققين احد من قاسم العبادي شهاب الدين الشريف المولي عيسى الصفوري رحمه
الله تعالى من ان الاسناد شرط لازمة والألزم ان لا يوجد كلام يكون لفظا حقيقة و
عوفي غاية البعد **قوله** وقيل التركيب لاحاجة اليه في الاضافة الى التفرع به مما ساء
تتمة ان الافادة المذكورة تستلزم التركيب **قوله** فاللفظ في الاصل الى اي اصل اللفظ
اي في اللغة ولا يلزم ان يراد بجمل ذلك اول وضعها والاصالة بالنسبة الى المعنى
اللقوي وقيد به لان الموضوع له اول او لا وما غيره فهو منقول اليه من ذلك المعنى
فهو فرغم ان قلت قدجا اللفظ في اللغة بمعنى النطق والاحتج ان مناسبتهم
لما يتعلق به اسد فلم لم يعتبره أصلا للمعنى الاصطلاحي قلت اجيب بان
اللفظ بمعنى النطق لا بد وان تعدي بالاب قال في القاموس لفظه ان نطق
فانما سمى للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لان اللفظ بدون السامع
صفة المحكي دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى اللفظ والرمي الى من المعركما
قال بعضهم قال اللفظ مطلقا كما يتوهم من لفظ اللفظ الذي الدقيق لان معارضة
به في الاساس انتهى **قوله** اذا طرحت تقول ذلك اذا طرحت بغير السامع قال
في التفتي وتقع اي تفسير اللفظ اي كقولهم وترمين بالطرق اي انت مذ
نبي وتعليقك لكن اياك لا اقلي واذا وقعت بعد تقول وجب فعل مسند

عليها

والمشكل

هذا هو اللفظ الاصطلاحي
الذي هو اللفظ الذي
يستخدم في اصطلاح
المتكلمين في الكلام
النفسي القديم ومعنى
الاضافة كونه صفة
لله تعالى

لغير

فيه ضم معترف

لغيره حتى يصير كقولهم استكتبت الحديث اي طلبت منه كتابا يقال ذلك بفتح التاء ولو جئت باذا
مكان اي فقلت فقلت اذا سألته لان اذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم فقال اذا
عرفت بان فظلا تقصوه فخم تاك فيتم معترف وان تكن باذا يوما بنفسه ففتح التاء غير
مختلف **قوله** النسخة جمع ناسخ كقراءة وعما زمت في نحو اذا نظروا علم المحدثون كلامهم فيه
كما خلق بعض المخلوق اي فانه مصدر يراد به المخلوق اذا اطلق على المحدثين مثلا فانما اثر
الخلق والخلق وقع عليهم فهي مخلوقة **قوله** ومن ثم ينفى الشاغل المتكلم اي من هذا اي
من اجل ان اللفظ بمعنى المخلوق حقيقة عرفية **قوله** لان المحدثون تصان على الحجاز وذلك لان
المحدث لا يكون معلوما ويستثنى منه الحجاز المشهور اذا وجدت القرينة الواضحة و
ههنا وان لم توجد القرينة لكنه محاز مشهور لان المواد معلوم منه في التعريف فهو اول
من الحقيقة الغير المشهورة لان اللفظ اذا كوفيهم من اصل المعرف معنى اللفظ
قوله من مقابل حروف الحلق واللسان والشفتين التقيد بذلك بالظواهر الغالب
والواقع وهو ان اللفظ المعجودة في الحلق هي الحلق واللسان والشفتان ولو وضع
اسم القوة الغد في اللسان والحلق والشفتين في قارضة اخرى كما هو للنصوص في يوم
القيامة وقالوا الجلود لم يمدح عليا قالوا انطقنا الله الذي انطق كل شيء قالوا
ان ذلك لفظا وقد يقال ليس ذلك بلفظ لان هذا امر اصطلاحي ولا مشا هت في الاصطلاح
قوله من اطلاق الحال على الحال اي اسم الحال تصان الحروف مع الحركة او الحرفان اللذان فانها
سكن واسمه لفظا مقطوع ولا يخفى ان الذي اطلق انما هو الاسم الذي هو لفظا مقطوع
لا الحالا بقسم الذي هو حرف مع حركة او حرفان ثانياها ساكن **قوله** يحسن السكوت
عليه معنى يحسن السكوت عليه لا يصح السامع بعد فهم المعنى منظم الشئ اخر
انتظارا تاما لا انتظار الذي يبقى مع المسند كقايح بدو المسند اليه كزيد ويبقى
مع المسند اليه بدو المسند وانما قدنا الانتظار بالتام ليدخل مجرى المفعول والفاعل
كقرب زيد مع انه يبقى انتظار المفعول به والحال والطرف لانه انتظار ناقص لانه
دونه الانتظار للمسند والمسند اليه **قوله** والمركبات الاسنادية التي لا تقيد ان قيل المركب
الاسنادي لا يكون الامسدا لان الاسناد صفة كلمة الى اضري على وجه تعيد قلت لم يرد بالمركب
الاسنادية ما فيه اسناد في الحال وانما ادراها ما يشتمل ما فيه اسناد في الاصل ولا شك ان حلية
الشرط كان فيها اسناد وتامت مفيدة قبل دخول اداة الشرط عليها وقد يقال المراد بالقياس
في تعريف الاسناد ما يشتمل الفائدة الناقصة **قوله** او كونه مضمونها معلوم السكوت والا
شقا بالضرورة الا فيه نظر فانما مثل السامع فاما لان خبره خبر كلام فليس هذا
كلام فان ملك انما يكون خبرا اذا افاد السامع وهذا ليس كذلك اجيب بان المراد بالمعند

2
على الحال
اذ الحال

ان يكون حيث يقع منه معنى مع السكون علم وان كان حاصله من السامع ولين شرط
 حصوله عند ذلك في تلك الحروف التي نفس الامور فان قلت لا يتصور ذلك في تلك
 المتكلمة اذ هو من الامور المعنوية لكل احد قلت لا يلزم ان يكون المدرك متصفا بها
 فاما ان يكون المتكلم في تلك الحروف كونه حيا في السامع فيجوز له ولما قيل
 ان يقول مثل ذلك لا بد من العلم لان تفسير الكلام فيه رايان احدهما ما قاله المصنف
 وهو كلام الجمهور كما قاله الثاني في الالف والهمزة والواو والياء وما تقدم
 مني على هذا الراس في نحوها من الحروف المتحركة والساكنة في السامع فيجوز له
 القصد هو مذهب الجمهور في سببها وان ما كان في التسهيل واختار الشيخ ابو جابر
 عدم الاشتراط في شرط في الكلام ان يكون مقصود الذات له في حمله الصلة
 وحمله الصفة وحمله الخبر وحمله الحال فلا يمتنع من ذلك كلاما فان قلت كان على الله
 ان يكون في تعريف الكلام ان يكون مقصود الذات في ذكره في التسهيل قلت الافادة
 تفق عن ذلك واما التسهيل فكان اخذ المفيد في حوال الكلام بالمعنى الذي لا بالمعنى
 الاصطلاحي فلذلك احتج في ذكره او اراد ان ينص فيه على ما يفهم من تلك الافادة
 بطريق الالتزام **قوله** ان القصد لا يشترط لعل المراد لا القصد ان يكون
 للتعريف لا لاجتماع الى التفرع بشرط اخذ من التسهيل المذكور وقد يقال ان دلالة الالف
 فادة على القصد ان كانت في التزام ودلالة الالتزام في معجزة في التعريف
 ويمكن الجواب بان اصل هذه المعجزة يتساحون كثيرا في امتثال ذلك **قوله** ولا يلزم
 ان يكون التركيب لما سياتي من ان الافادة المذكورة تستلزم التركيب فيكون
 لفظ مفيد وهو غير مركب وقد يجب بان الغرض من التسمية على هذا القول ما هو
 في مفهوم الكلام ولو لم يقيد بالتركيب لم يفهم اعتبار في مفهومه وان كان كذلك
 في نفس الامر مخالف في طلبه فيكون سببا في كونه في الجواب **قوله**
 لان الصيغة التي في قول الله ما ذكره من ان الصيغة اختصاصا بالوجهات المتفرعات
 وهذا ان دلالة الحركات غير وضعية غير هي على الصيغة عند الحقيقة لان الصيغة
 عند عدم اختصاصها بالوجهات وان دلالة الكلام وضعية وقال الله
 طي لا بد من قيد الوضع العربي لئلا يدخل الكلام العربي فانه لفظ مفيد بالقصد وكذا
 ليس بوضع العرب فليس بلام اصطلاحا فلا بد من اخصاصه عن الخواص العربية على
 التفرقة بين الكلام العربي والعجمي **قوله** انما نسبة الى الله وهو الذي تقطع العلم
 لبيان الحروف التي اركبت منها تلك الحروف وهي تلك الحروف وهي التي اركبت منها تلك
 تقول لحيات وتهيئت لغيره تبدل في الحكم بحجوت الحروف وتجيئة وقول الركنين

في الجواب بان اصل هذه المعجزة يتساحون كثيرا في امتثال ذلك
 في نفس الامر مخالف في طلبه فيكون سببا في كونه في الجواب
 لان الصيغة التي في قول الله ما ذكره من ان الصيغة اختصاصا بالوجهات المتفرعات
 وهذا ان دلالة الحركات غير وضعية غير هي على الصيغة عند الحقيقة لان الصيغة عند عدم اختصاصها بالوجهات وان دلالة الكلام وضعية وقال الله طي لا بد من قيد الوضع العربي لئلا يدخل الكلام العربي فانه لفظ مفيد بالقصد وكذا ليس بوضع العرب فليس بلام اصطلاحا فلا بد من اخصاصه عن الخواص العربية على التفرقة بين الكلام العربي والعجمي قوله انما نسبة الى الله وهو الذي تقطع العلم لبيان الحروف التي اركبت منها تلك الحروف وهي تلك الحروف وهي التي اركبت منها تلك تقول لحيات وتهيئت لغيره تبدل في الحكم بحجوت الحروف وتجيئة وقول الركنين

في الاساس في الحروف وتجيئها وتلقاها بعدد حروفها من ان يكونها مقطعة كهيئة العباد للشي
 لا ان يكون عددها فائدة عدة حروف الهي وهي حروف اللسان تسعة وعشرون وروي عن ابي
 ذر الغفاري رضي الله عنه انه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله كل شيء
 مرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا رسول الله انما كتاب الله تعالى على ادم قال كل
 حروف المعجم قال بئس لك الخ قلت يا رسول الله كيف قال تسعة وعشرون حرفا قلت اليس فيها
 الف يا رسول الله عدت ثمانية وعشرين فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرت
 عيناه ثم قال يا ابا ذر الذي بعثني بالحق نبيا ما انزل الله تعالى على ادم الا تسعة وعشرون
 حرفا قلت اليس فيها الف ولا م فقال صلى الله عليه وسلم لام الف حروف واحرف قال انزل الله تعالى
 على ادم في صحيفة واحدة ومعه سبعون الف ملك من خالف لام الف فقد كفر بها انزل الله على من
 لم يعد لام الف فهو بريء مني وانا بريء منه ومن لم يؤمن بالحروف وهي تسعة وعشرون لا يخرج من
 النار ابدا قال الله تعالى ألم ذلك الكتاب فكان قال يا حي هذه الحروف ذلك الكتاب الذي انزل الله
 على ابيك ادم فان قلت فهل لام الف اسم كسائر اسماء حروف التهجى قلت نعم الا ان فيه اعتبار
 تركيب لاجل حاجته بخلاف سائر الاسماء فان قلت فهل اسماء مدة وهي الف لينة قلت نعم
 فان قلت فهل يحتاج اليها في تحصيل مواد الكلمات كما احيى فيه اسماء التسميات استعمل الحروف
 التهجى قلت نعم فان قلت فلم غنيت لام في اعتبار تركيب اسمها مع ان الدلالة على تلك الحروف
 تحصيلها بخلاف الف مثلا قلت لان الكلام حرف سكتي كثير الدوران في اللسان فاعتبر
 اسمها فيه على اعتبار المناسبة في التسمية والموضع ليس يلزم كما في المحجل كجعفر واعلم ان الالف
 واللام اسم مشترك بين المدة التوضيحية وسط حروفها والهمزة التي هو اخرها بدليل
 الالف اما ساكنة او متحركة والالف الموصلة تسقط في الدوزخ والمهمزة تسمى الف وتسكن
 همزة والهمزة اسم مشترك بين المتحرك والسالك ولذلك لم يذكر في الهمزة في التهجى
 بل اقتصر على الالف وكررت في موضعين من التهجى تسميها على معنيها وانما غرضنا من
 الهمزة بالالف لان الهمزة اذا كانت اولها تسكت على صورة الالف ولتقاربهما في الحروف
 ولذلك اذا احتاجوا الى تحريك الالف قلبوها همزة قال الحارث بن ابي ربيعة وهذا المعنى
 حكم الفقهاء انهم رفعت اعلامهم وشهدوا الاسلام باقتضائهم بان الحروف ثمانية
 وعشرون حرفا ولا تظن لهم خلاف هذا فانه لا يذهب عنهم الحرف يا فاطمة انك بالخلافا
 انهي ولما عدد حروف الحجاب في ثمانية وعشرون وقد نص على ذلك في موضعين
 قلت فلم اقتصر على ذلك قلت لحصول التعريف وهو ضبط مراتب الاحاد والعشرات والمائة
 والالف فحصل الاستغناء عنها عن اعتبار تلك الحروف فائدة التفاوت بين حروف التهجى وبين
 حروف الحساب **قوله** حيث لا يصير السامع منتظرا شيئا اخر يعني انتظارا تاما كما هو صواب

وهي التي مدية

وهي التي مدية

اذا كان السامع كجمل فكل مبني على ان يشرط في الكلام مجرد الفائدة واختار الشيخ
 ابو حيان ان ذلك لا يشرط قال والا لكان الشئ الواحد كلاما وغير كلام اذا خطب به من
 يجعله فاستفاد منه مضمون في خطب به قانيا من اجزاء المراد الجنس فلا يرد ما تركب
 من اجزائه فقط **قوله** وهذا القول حدث بعد اعتقاد الاجماع فلا يعتد به القدر يعرف
 اجماع النحاة مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر بتعيين اتباعه ووقع بعض
 العلماء يتردد فيه الاجماع ههنا بمعنى الاتفاق ولا بالمعنى المصطلح وهو اتفاق اهل
 الفن والعقد من الامة في عصر على حكم ما اصحاحه الدين فلا المذكور ليس كذلك **قوله** اشياء
 ان في اشياء مذهب اهلها ما ذهب اليه المحققون ومنهم الخليل وسيبويه وهو ان
 اصلها شياء على وزن فعلا كجر كره هو اجتماع هزتين بينهما الف فقلبوها اللام وهي الحرة
 الاولى الى موضع الفاء فقالوا اشياء بوزن فعلا فهو منصرف لالف التانيث وان
 كان اسم جمع لاجتماع الشئ وقال الكسائي وزنها افعال لان فعلا يجمع على افعال كشيء واشياء
 وقول واقتوال وانما صنعت الصرف بغير علم لكثرة استعمالها لانها شئت بفعلا
 ورد بان يلزم منه صنع صرفا واسما بغير علم مع ان اشياء يجمع على اشياوي وافعال لا يجمع
 على افعال قال الجوهري واصل اشياوي اشياء اي بالستوديد قلبت الحرة يا فاجتمع ثلاث
 ياء فتذفت الوسطى وقلب اللاحقة الفاء وتولت الاولى واو ويجمع ايضا على اشيا
 واشياوات وكلها دليل على ان مفردا فعلها لكن قال صاحب الفاموس اصل اشياوي اشيا
 بثلاث ياءات قال وقول الجوهري اصله اشياوي بالهمزة فليط لانه لا يجمع على اشياوي الاولى
 لانها اصل غير زائدة كما تقول في ابيات ابابيت فلما هزها الياء بعد الالف وقال
 الفراء اصلها اشيا على وزن فعلا وتما في شيا في الاصل ستي تسين ولبين مخفف
 كذا في جمع على افعلا كابيها والينا فقالوا اشيا فتذفت الهمزة الاولى وهي لام
 الكلمة تخفيفا كراهة اجتماع هزتين بينهما الف فوزنها افعلا ورد بان لو كانت اصل
 شيا لكان الاصل اكثر استعمالا كما ان بينا مشددا اكثر استعمالا من بينا مخففا
 وبان حذف الهمزة في مثل اشيا غير ثابت وما عدا ذلك لا يجمع غير معروف وبان
 تصغيرها على اشيا يجمع ما ذكرك لان جمع الهمزة اذا روي تصغيره ولم يكن لمفرده
 جمع فكمه وجب رده الى المفرد وتصغيره يجمع جمع السلامة وبانها يجمع على اشياوي
 وعندها سماء ولا يلزم للحققتين شيئا من ذلك لان منع صرفها لالف التانيث
 وتصغيرها على اشيا لانها اسم جمع لا يجمع على اشياوي لانها اسم على
 فعلا يجمع على افعال كجر او صياري عاية ان يلزمهم القلب وهو كثير هذا للمفرد ان يجب
 على الاول بان شيا فخرج وانما اكثر استعماله تخففة **قوله** ولا رايها فان قيل بقي رابع

بيان
 الاخير

وهو

وهو خلافان الفاء يقول الفاء ليست بواحد منها بل هي بين الاسم والفعل والجواب هذا قول
 بعدم الحكم بانها اسم وفعل لقارضا اولتها غنة والقول بعدم الحكم بانها اسمها ليس
 حكما بانها غيرهما **قوله** وذهب ابو جعفر الى بوله على خلاف ما قاله شيبويه له باسم
 الفعل وان خواص الاسماء موجودة فيه **قوله** والمراد ان الكلام يتركب من مجموعها لا من
 جميعها جواب عما يقال جعل الاسم والفعل الحرف اجزا للكلام يودي الى ان حقيقة
 الكلام تتوقف على الامور الثلاثة مع ان الكلام قد يتركب من نوع الاسم وحده
 نحو زيد قائم وقد يتركب من نوع الاسم ونوع الفعل وحاصل الجواب مع الايضاح ان
 المراد الاجزاء التي يتركب من مجموعها وتتركب من مجموعها وجميعها لا يقتضي تركب من
 كل منها فان قيل ما لا ينعدم الشئ بانعدام كسماه جزا قلت المراد هنا الاجزاء
 العرفية وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزا الاثرية انما يعتد في العرف بالشعر والظفر
 واليد والرجل جزا زيد مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام احواله الامور
 الاثرية ان الاغصان تعد جزا من الشجرة ولا يقال بانعدام الاعصان وحقيقة الكلام
 وانما تتوقف على ما ورد في المسند والمسد اليه لكن اشتهر اطلاق الكلام عليها وعلى متعلقات
 رعا فتأمل **قوله** والثاني تركب حرف واسم يعني والحرف مقدم بقدرته المثال والاسم
 دس تركب اسم وحرف يعني والحرف مؤخر بقدرته المثال **قوله** نحو قام زيد برفع نحو
 على انه خبر مبتدأ محذوف وذلك نحو قام زيد وينصب على تقدير فعل اي اعني مثلا وجود
 بعضهم في مثل ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض اس في نحو كذا لكن ذلك ليس محققا
 في مثل هذا الموضع فلا ينبغي التخصيص عليه فان قيل ظاهر العبارة اخراج قام زيد قلت
 قلته قوله نحو كذا كناية عن كذا وخو **قوله** ويسمى جملة فعلية يعني نحو قام زيد من
 كلامه صدرها فعل **قوله** على وجه يكون احدها خبرا عن الاخر لكان اولي لانه الا
 سناد اليه الكلمة اعم من الاخبار عنها تصديق الاول على النسب الواقعة في الجمل الانشائي
 دون الثاني فالخبر عما يخص بعض الاسماء دون التعيين بما يجمع جميعها مع القدرة
 على قصور واعلم ان الاخبار عن الكلمة هو تعليق شئ بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق
 والكذب والاسناد اليها هو تعليق شئ بها على وجه يحتمل معه ذلك ولا يحتمل
 وان ارد بالخير خبر المبتدأ لثنا ولا نحو قائم الزيدان **قوله** ويسمى جملة اسمية اي نحو
 زيد عدل من كلامه صدرت باسم مسند اليه او مسند **قوله** او فعلين نحو ان تعز
 اضرب ان قيل في هذا ربط بين جملةين فلم نسب الربط الى الفعلين فالجواب لعلم الظهور
 اثر الحرف فيها **قوله** او فعل واسم نحو مرتب زيد لما كان الفعل هو المقصود من الجملة
 نسب الربط الى الفعل لان مكان الحرف قد حدد بين الجملة والاسم ويوجد في بعض النسخ

بانعدام الشئ مع

في بعض النسخ ان لا يشترط ان يكون
 في الجمل ان لا يشترط ان يكون
 في الجمل ان لا يشترط ان يكون

خوهر بزيدي وانا الضمير وعليه فلا اشكال وبقي ان يكون بطريق جملة فعلية واسمية فلو ان
دخلت الدار فغدي حرمه وحق الكسرة في اقتصر على ذلك الكسرة لا في الاصل ولا في المثلها
فما نأب عنها من يا وفحة واخذ الحذف في الدور فغيره فصور ودور ويرفع الدور
بان الخطاب بهذه العلامة من علم ان الكسرة التي تحدث بحوالها تسمى جوا ولا يعلم الا
مع ما اذا قيل هو ما قبل هذه الكسرة على طريق ما قالوا في تعريف اللفظي وهذا
التعريف الذي ذكره سبني على القول بان الاعراب لفظي واما على القول بان الاعراب
معنوي فهو تغير مخصوص بعلام الكسرة وما نأب عنها وهو ان سكتة الخ
خرج بالاسكنة المحركة نحو المثلون الاولى من ضيغ وزعثن ويتلحق الاخران للا
حقه لغير الاخر نحو انكسر وسكس ويتخذ في خطا النون اللاحقة لاض القواني و
تكون ما زاده غيره من قوله لغيره فكيف استرا من نون نحو لنسغا لانها خارجة بقول
وتحذف خطا سا على مذهب البصريين انما كتبت سونا وزاد قول غالب فيهن ليللا
خرج التنوين اذا حرك لعارض او لحق الاول لعارض او حذف وطللا لعارض كما في
عليه ومعلوم ان ما خرج بقدر السكون والحقوق الاخر يخرج بتحذف خطا فالتقدير
ان التحقيق الماهية لا للاختراز لكن لما سبقت وامكلا الاختراز لهما استند الاختراز
اليهما فمن غير الغالب ان التنوين قد يحرك لالتقاء الساكنين نحو محظور انظر
ان قيل هذا حذف التنوين في نحو محظور انظر كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة
في نحو اضرب المقوم مع ان وضعها ايضا على السكون اوجب بانهم قد دوا ان جعلوا
النون اللاحقة للاسم منية على النون اللاحقة للفعل وبان التنوين لازم للاسم
لا يمكن اذا ضلح الاسم والاضافة واللازم كجز الكلمة فلا تحذف والحقيقة لم
تلتزم الفعل **قوله** وقد تحذف وصلا الى لم يبين ان هذا الحذف جائز او واجب وقد
يسلم ان هت م في معنيه فقال فيم ويحذف التنوين لزوما لكون الاسم علميا موصوفا
ما اقبل به واصبغ الي علم من ابن اوتنه اتفاقا او ثبت عند قوم من العرب فاما قوله
جاريه من قتي بن ثعلبة فضرورة وقيل ابن بلال انتهى قال الرضي وذلك لكثرة استعمال
ابن بلال في وصفه فطلب التحقيق لفظا محذوف من موصوفه وخطا محذوف
ان ابنه وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين
علمين نحو جاني كوي اسكني او زيد بن اسلم محذوف التنوين لفظا ولا لالا
خطا لقلته الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفه نحو زيد بن عمرو على انه مستد وخبر
لقلة استعمالها مع ان التنوين محذوف في الموصوف ككونه مع النصفه كما
واحد والتنوين علامة للشم ولم يفت هذه القلته موجودة في الاستد وخبره

انتهى

هذا الحذف في نحو محظور انظر كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة في نحو اضرب المقوم مع ان وضعها ايضا على السكون اوجب بانهم قد دوا ان جعلوا النون اللاحقة للاسم منية على النون اللاحقة للفعل وبان التنوين لازم للاسم لا يمكن اذا ضلح الاسم والاضافة واللازم كجز الكلمة فلا تحذف والحقيقة لم تلتزم الفعل **قوله** وقد تحذف وصلا الى لم يبين ان هذا الحذف جائز او واجب وقد يسلم ان هت م في معنيه فقال فيم ويحذف التنوين لزوما لكون الاسم علميا موصوفا ما اقبل به واصبغ الي علم من ابن اوتنه اتفاقا او ثبت عند قوم من العرب فاما قوله جاريه من قتي بن ثعلبة فضرورة وقيل ابن بلال انتهى قال الرضي وذلك لكثرة استعمال ابن بلال في وصفه فطلب التحقيق لفظا محذوف من موصوفه وخطا محذوف ان ابنه وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاني كوي اسكني او زيد بن اسلم محذوف التنوين لفظا ولا لالا خطا لقلته الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفه نحو زيد بن عمرو على انه مستد وخبر لقلة استعمالها مع ان التنوين محذوف في الموصوف ككونه مع النصفه كما واحد والتنوين علامة للشم ولم يفت هذه القلته موجودة في الاستد وخبره

انتهى وفي امالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتاب ان يكتب كل كلمته
بالحروف التي ينطق بها عند الاستعداد للوقوف والدليل على ذلك كتابي في التمهيد في بيان الالف
بيان الالف من الالف وذلك اذا كتبت فيه زيد اكتبته قافا وها لانيك لو وقفت قبلت فتم
فدل على ان قياس ابن ابي كتبت بالالف مطلقا لا كقولنا استندت به قلت ابن واغا حذفت الا
اختصارا للكثرة ولذا يحذف العرب التنوين من الاسم الاول فالعلم التي حذفت التنوين
لا حلقها هو التي حذفت الكتاب الالف لاحتياجها وانما اشترط ان يكون بين حلق وصيغة لانه
انما يكون اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان
في محل يبداه غالبا لان العاري ينتهي الى آخر السطر فيستدري باول السطر الذي بعده فكل
ان يكتبه على غير ما يوجبوه النطق به غالب وهذا في الالف وان كان على خلاف القياس
انما كان كونه اجوبه بحري الوصل الغالب فيه فاذا فاء ذلك المعنى الموجب للحذف في
نحو زيد ورجل ايم نحو تنوين زيد ورجل من التنوين اللاحق للاسم العرب ما عدا
جمع المثنى السام وما الحذف به ومن نحو ان تنوين نحو رجل تنوين تكثير فقد غلط لا
لو كان كذلك لزال بطلان التنكير حيث سمي مذكروا الدائم باطل فالملزوم كذا في القابل
ان يمنع بطلان الدائم بان تنوين التنكير زال وخطفه فلو تنوين التمكن لا يقال لو
لم يكن تنوين نحو رجل للتنكير لزال بطلان التنكير حيث دخلت عليه ال والدائم
باطل فالملزوم كذا في النقول لان منع بطلان الدائم اذ زواله ليس لزوما بل لان
بينه وبين ال تضادا ولهذا الوسميت مذكروا بحسب ما ادخلت عليه ال تنوين
وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك نحو رجل قال الرضي وانا لا اري منع من ان
يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يغيد فايدين كالالف والواو
في سماء وسلمون فتقول التنوين في رجل يغيد التنوين ايضا فاسميت بالاسم
نحوه للتمكن وفائدة تنوين التمكن الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية
لم يعلم الحرف فيبيني ولا الفعل فيمنع من الصرف **قوله** تنوين وكذا في نحو تنوين
سبويه ومن التنوين اللاحق لبعض الاسماء المنسية ويقع سماعي باب اسم الفعل
كص وقياس في العلم المحنوم بويه كسبويه وفائدة الدلالة على ان ما حقه اريد به
غير معني وانما كان اسم الفعل معرفة ويكوه مع انه معني الفعل والفعل لا يعلم لذلك
لانه اذا قدر معرفة جعل على الحقولية الفعل الذي هو معناه كما في اسامة واذا
قدر نكرة كان لواحد من افعال الفعل الذي يحدد اللفظ به فتعريفه من قبل تعريف
علم الجنس وما بعض المتأخرين الظاهر هو انهم قسلا المعروف باللام المحذوفية باعتبار
المعني فان معني صم السكون عن هذا الحديث فانه قيل لم لا يجري التنوين والتنكير

نحوه

نحوه

وبعبارة اخرى لا نسلم لزوم الدور لانه يمكن معرفة الحروف التي يبر فيها الاسم والفعل ولا يعرف
 الفاعل وان قيل الضمير في قوله ان لا يقبل غايدها على الحرف في فقيه اخذ الحرف في تعريف
 الحرف وذلك يوجب الدور والجاب لا نسلم ان الضمير غايدها على الحرف بل هو غايدها على اللفظ
 سلمناه لكن الحرف له جهتان كما تقدم وهو غايدها على من جهة كونه لفظا معلوما لا من جهة
 كونه حرفا فلا دور **وقول** من ثمر الترتيب الذي لا الزمان بقيد المصلحة ولا
 بدونه ويجوز ان لا يستبين **وقول** لا لا يخلو اي لا ما صدق لا يخلو بحسب الاستقلال
 لما وجد في الخارج من ذلك **وقول** اما ان لا يدل جزؤه على جزئ معناه او يدل الاول المفرد
 كزيد والثاني المركب كغلام زيدان قيل يصدق على غلام زيد انه لم يدل جزؤه وهو
 جزء الغين على معناه فيدخل في المفرد والجاب اضافة جنس الذم الذي فالمعنى لم يدل شي
 من اجزائه على الخ في ج المثال عن المفرد لانه دل غلام وان لم يدل الغين في ج ادخل
 في المركب اذ يلفظ فيه ان يدل جزئ **وقول** لا لا يخلو اي لان ما صدق لا يخلو بحسب الاستقلال
 لما وجد في الخارج من ذلك **وقول** اما ان يستقل بالمفهومية اي بان يكون ملاحظا بذاته
 اما بحسب اجزائه او بعضها **وقول** او لا اي لا يستقل بالمفهومية اي معناه اي لم يكن ملا
 لذاته بل بتبعيه غيره ولا جله بان يتوجه الذهن الي ملاحظة غيره ويكون ذلك وسيلة
 والذاتية فيلاحظ ذلك ايضا في ضمن ملاحظة الاول ولا يلتفت اليه بخصوصه وكل ما كان
 كذلك لا يحكم عليه ولا به وانما يصحح لهما الحكم العقل بالبداهة بان الحكم على الشيء اوجه يتوقف
 علي ان يتوجه اليه بخصوصه ولذا انه في ذلك انه هو ما لم يلاحظه الاستتبعية الغير
 لا يكون محكما عليه ولا به ولا في حكمها في الاحتياج الي الالتفات بالذات اعني الموصوف
 والمضاد والمنسوب وتوضيح ذلك ان الحرف كان مثلا موضوعا لسبب واطان مخصوصه
 كابتداء السير من البصرة وابتداء الكلام من القصعة ونحوهما اي الحالة التي تصدق عليها
 هذه المفهوميات اذ المركب ملحوظ بذاته فان تلك الحالة قد يتوجه اليها الذهن بخصوصها
 كما يقال هي حالة بين شيئين ولا توقف تعلقها على الطرفين كالسير والبصرة لا غا من بينهما
 يدركان بتبعيتهما من غير توجه اليهما لذاتهما والحرف لم يوضع لتلك الحالة اذ لو خلطت كذلك
 وقد يتوجه الذهن الي السير المرتبط بالبصرة اي المبتدأ منه وقد يتوقف على تلك الحالة في ضمن
 ملاحظتها وتبعيتهما لذاتهما ولا يلتفت اليها بخصوصها نظرا ذلك انه يقصد تارة رؤية المرأة
 فينظر الصورة فيها ايضا لكن بالتبعيه ولا يمكن حكمه على الصورة وبها يقصد تارة رؤية
 الصورة فيها فنسب المرأة ايضا بالتبعيه لا سببا واليه والى الفاعل لا يمكن الحكم
 على المرأة وبها ومن انما وضعت للابتداء ملاحظة على الوجه الثاني حتى لو لوحظت بالذات
 لم يكن معنى من الاسم وضع المفهوم الاخر فلذا اصح الحكم على ابتداء سير البصرة ولا

يصح

وقال ابن هشام في شرح الشذور وقال البصريين هو الصواب **وقول** وقال اللوفيون هو
 الخاء المنسوبون الي الكوفة وهي بلدة مشهورة يقال لها كوفة الحمد لانها اختطت فيها خط
 العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه **وقول** وهو ما لا يتغير اخره يعني بعامل فلا بد ان
 بعض المبنيات قد يتغير اخره حيث ولكن فان اخره قد يتغير بحركة النفل نحو من
 اوتي **وقول** وما يندري اعرابه فهي صلة او صفة جرت على غير من هو له وكان يجب ان يار
 الضمير وقد يقال لعله جري هنا على قول الكوفيين ان الابرار انما يجب اذا خفي
 اللبس ويبدى ان اللبس هنا ما مون **وقول** والذي يظهر اعرابه الخ يرد عليه ان
 الصحاح الاخر وشبهه بقدر اعرابهما فيما اذا استقل الاخر للوقوف نحو جاز يدسكون
 الدال او لا دغام نحو ونزوي الناس سكارى والعاديات ضحى او للتخفيف نحو فتوبو
 الي بارئكم يسكنون الهيمه وفي المحكي نحو من زيد لمن قال ضربت زيدا لمن زيد لمن قال
 جاز يد ومن زيد لمن قال مورت بن زيد شاعلي راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع
 الفاعل كحكاية وفيما اتبع اخره نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام وقد يقال مراده ان
 يمنع مانع او يقال ان كلامه مبني على الاعراب الاغلب او يقال مراده ما يظهر اعرابه في الجملة او ما
 يصح ان يظهر اعرابه **وقول** وهو ما كان في اخره الاول اسقاطا لفظه في **وقول** فالذي يقدر
 فيه حرف جمع المذكر السالم الى كلامه يظهر الحصر ويرد عليه ان جمع المذكر السالم يقدر
 فيه الحروف اذا اضيف الي كلمة او لها ساكن في حال الرفع والنصب والجر نحو جاز يدسكون
 القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالح القوم وكذا الاسماء الستة في الاحوال اذا
 اضيفت الي ما ذكر نحو جاز يدسكون ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن وكذا المثنى المضاف
 لما ذكر في حالة الرفع فقط نحو جاز يدسكون والقوم وقد يقال لعله لم يلتفت الى ذلك لانه
 امر عارض بسبب كلمة مستقلة بخلاف ما في المثال فانه قائم لعدم استقلاله بمنزلة
 القدم فتأمل **وقول** اصله مسطور يعني بعد الاضافة **وقول** ما يقدر المتعذر اي
 ما يقدر اعرابه للتعذر فابدا صما يقدر حركه للتعذر ما سكت اخره للدغام
 نحو وقتل داود جالوت ونزوي الناس سكارى والعاديات ضحى ذكر ابو حبيب في شرح
 التسهيل ومنه ايضا المحكي نحو من زيد لمن قال اكرمت زيدا ومن زيد لمن قال
 قام زيد ومن زيد لمن قال مورت بن زيد شاعلي راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة
 الرفع الفاعل كحكاية لا عراب ومنه ايضا ما استقل اخره بحركة الاتباع نحو الحمد لله
 بكسر الدال اتباعا للام لان الحرف الواحد يتعذر تخريكه بحركتين في ان واحد **وقول** كما لفتني
 اي من كل اسم عرب اخره الف لا زمة ويسمى مقصورا قال الرضي لكونه صندا لمحدود
 ولكونه مصنوعا من مطلق الحركات والقصر منه والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 في ذاته ولذلك جعلوا منتهى ما سكتوا من الحركات والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 ما سكتوا منه للوقوف والانتقام من الحركات والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 وما سكتوا منه للانتباع او الجاء والتاء

وقال ابن هشام في شرح الشذور وقال البصريين هو الصواب **وقول** وقال اللوفيون هو
 الخاء المنسوبون الي الكوفة وهي بلدة مشهورة يقال لها كوفة الحمد لانها اختطت فيها خط
 العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه **وقول** وهو ما لا يتغير اخره يعني بعامل فلا بد ان
 بعض المبنيات قد يتغير اخره حيث ولكن فان اخره قد يتغير بحركة النفل نحو من
 اوتي **وقول** وما يندري اعرابه فهي صلة او صفة جرت على غير من هو له وكان يجب ان يار
 الضمير وقد يقال لعله جري هنا على قول الكوفيين ان الابرار انما يجب اذا خفي
 اللبس ويبدى ان اللبس هنا ما مون **وقول** والذي يظهر اعرابه الخ يرد عليه ان
 الصحاح الاخر وشبهه بقدر اعرابهما فيما اذا استقل الاخر للوقوف نحو جاز يدسكون
 الدال او لا دغام نحو ونزوي الناس سكارى والعاديات ضحى او للتخفيف نحو فتوبو
 الي بارئكم يسكنون الهيمه وفي المحكي نحو من زيد لمن قال ضربت زيدا لمن زيد لمن قال
 جاز يد ومن زيد لمن قال مورت بن زيد شاعلي راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع
 الفاعل كحكاية وفيما اتبع اخره نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام وقد يقال مراده ان
 يمنع مانع او يقال ان كلامه مبني على الاعراب الاغلب او يقال مراده ما يظهر اعرابه في الجملة او ما
 يصح ان يظهر اعرابه **وقول** وهو ما كان في اخره الاول اسقاطا لفظه في **وقول** فالذي يقدر
 فيه حرف جمع المذكر السالم الى كلامه يظهر الحصر ويرد عليه ان جمع المذكر السالم يقدر
 فيه الحروف اذا اضيف الي كلمة او لها ساكن في حال الرفع والنصب والجر نحو جاز يدسكون
 القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالح القوم وكذا الاسماء الستة في الاحوال اذا
 اضيفت الي ما ذكر نحو جاز يدسكون ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن وكذا المثنى المضاف
 لما ذكر في حالة الرفع فقط نحو جاز يدسكون والقوم وقد يقال لعله لم يلتفت الى ذلك لانه
 امر عارض بسبب كلمة مستقلة بخلاف ما في المثال فانه قائم لعدم استقلاله بمنزلة
 القدم فتأمل **وقول** اصله مسطور يعني بعد الاضافة **وقول** ما يقدر المتعذر اي
 ما يقدر اعرابه للتعذر فابدا صما يقدر حركه للتعذر ما سكت اخره للدغام
 نحو وقتل داود جالوت ونزوي الناس سكارى والعاديات ضحى ذكر ابو حبيب في شرح
 التسهيل ومنه ايضا المحكي نحو من زيد لمن قال اكرمت زيدا ومن زيد لمن قال
 قام زيد ومن زيد لمن قال مورت بن زيد شاعلي راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة
 الرفع الفاعل كحكاية لا عراب ومنه ايضا ما استقل اخره بحركة الاتباع نحو الحمد لله
 بكسر الدال اتباعا للام لان الحرف الواحد يتعذر تخريكه بحركتين في ان واحد **وقول** كما لفتني
 اي من كل اسم عرب اخره الف لا زمة ويسمى مقصورا قال الرضي لكونه صندا لمحدود
 ولكونه مصنوعا من مطلق الحركات والقصر منه والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 في ذاته ولذلك جعلوا منتهى ما سكتوا من الحركات والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 ما سكتوا منه للوقوف والانتقام من الحركات والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 وما سكتوا منه للانتباع او الجاء والتاء

وقال ابن هشام في شرح الشذور وقال البصريين هو الصواب **وقول** وقال اللوفيون هو
 الخاء المنسوبون الي الكوفة وهي بلدة مشهورة يقال لها كوفة الحمد لانها اختطت فيها خط
 العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه **وقول** وهو ما لا يتغير اخره يعني بعامل فلا بد ان
 بعض المبنيات قد يتغير اخره حيث ولكن فان اخره قد يتغير بحركة النفل نحو من
 اوتي **وقول** وما يندري اعرابه فهي صلة او صفة جرت على غير من هو له وكان يجب ان يار
 الضمير وقد يقال لعله جري هنا على قول الكوفيين ان الابرار انما يجب اذا خفي
 اللبس ويبدى ان اللبس هنا ما مون **وقول** والذي يظهر اعرابه الخ يرد عليه ان
 الصحاح الاخر وشبهه بقدر اعرابهما فيما اذا استقل الاخر للوقوف نحو جاز يدسكون
 الدال او لا دغام نحو ونزوي الناس سكارى والعاديات ضحى او للتخفيف نحو فتوبو
 الي بارئكم يسكنون الهيمه وفي المحكي نحو من زيد لمن قال ضربت زيدا لمن زيد لمن قال
 جاز يد ومن زيد لمن قال مورت بن زيد شاعلي راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع
 الفاعل كحكاية وفيما اتبع اخره نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام وقد يقال مراده ان
 يمنع مانع او يقال ان كلامه مبني على الاعراب الاغلب او يقال مراده ما يظهر اعرابه في الجملة او ما
 يصح ان يظهر اعرابه **وقول** وهو ما كان في اخره الاول اسقاطا لفظه في **وقول** فالذي يقدر
 فيه حرف جمع المذكر السالم الى كلامه يظهر الحصر ويرد عليه ان جمع المذكر السالم يقدر
 فيه الحروف اذا اضيف الي كلمة او لها ساكن في حال الرفع والنصب والجر نحو جاز يدسكون
 القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالح القوم وكذا الاسماء الستة في الاحوال اذا
 اضيفت الي ما ذكر نحو جاز يدسكون ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن وكذا المثنى المضاف
 لما ذكر في حالة الرفع فقط نحو جاز يدسكون والقوم وقد يقال لعله لم يلتفت الى ذلك لانه
 امر عارض بسبب كلمة مستقلة بخلاف ما في المثال فانه قائم لعدم استقلاله بمنزلة
 القدم فتأمل **وقول** اصله مسطور يعني بعد الاضافة **وقول** ما يقدر المتعذر اي
 ما يقدر اعرابه للتعذر فابدا صما يقدر حركه للتعذر ما سكت اخره للدغام
 نحو وقتل داود جالوت ونزوي الناس سكارى والعاديات ضحى ذكر ابو حبيب في شرح
 التسهيل ومنه ايضا المحكي نحو من زيد لمن قال اكرمت زيدا ومن زيد لمن قال
 قام زيد ومن زيد لمن قال مورت بن زيد شاعلي راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة
 الرفع الفاعل كحكاية لا عراب ومنه ايضا ما استقل اخره بحركة الاتباع نحو الحمد لله
 بكسر الدال اتباعا للام لان الحرف الواحد يتعذر تخريكه بحركتين في ان واحد **وقول** كما لفتني
 اي من كل اسم عرب اخره الف لا زمة ويسمى مقصورا قال الرضي لكونه صندا لمحدود
 ولكونه مصنوعا من مطلق الحركات والقصر منه والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 في ذاته ولذلك جعلوا منتهى ما سكتوا من الحركات والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 ما سكتوا منه للوقوف والانتقام من الحركات والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 وما سكتوا منه للانتباع او الجاء والتاء

وقال ابن هشام في شرح الشذور وقال البصريين هو الصواب **وقول** وقال اللوفيون هو
 الخاء المنسوبون الي الكوفة وهي بلدة مشهورة يقال لها كوفة الحمد لانها اختطت فيها خط
 العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه **وقول** وهو ما لا يتغير اخره يعني بعامل فلا بد ان
 بعض المبنيات قد يتغير اخره حيث ولكن فان اخره قد يتغير بحركة النفل نحو من
 اوتي **وقول** وما يندري اعرابه فهي صلة او صفة جرت على غير من هو له وكان يجب ان يار
 الضمير وقد يقال لعله جري هنا على قول الكوفيين ان الابرار انما يجب اذا خفي
 اللبس ويبدى ان اللبس هنا ما مون **وقول** والذي يظهر اعرابه الخ يرد عليه ان
 الصحاح الاخر وشبهه بقدر اعرابهما فيما اذا استقل الاخر للوقوف نحو جاز يدسكون
 الدال او لا دغام نحو ونزوي الناس سكارى والعاديات ضحى او للتخفيف نحو فتوبو
 الي بارئكم يسكنون الهيمه وفي المحكي نحو من زيد لمن قال ضربت زيدا لمن زيد لمن قال
 جاز يد ومن زيد لمن قال مورت بن زيد شاعلي راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع
 الفاعل كحكاية وفيما اتبع اخره نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام وقد يقال مراده ان
 يمنع مانع او يقال ان كلامه مبني على الاعراب الاغلب او يقال مراده ما يظهر اعرابه في الجملة او ما
 يصح ان يظهر اعرابه **وقول** وهو ما كان في اخره الاول اسقاطا لفظه في **وقول** فالذي يقدر
 فيه حرف جمع المذكر السالم الى كلامه يظهر الحصر ويرد عليه ان جمع المذكر السالم يقدر
 فيه الحروف اذا اضيف الي كلمة او لها ساكن في حال الرفع والنصب والجر نحو جاز يدسكون
 القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالح القوم وكذا الاسماء الستة في الاحوال اذا
 اضيفت الي ما ذكر نحو جاز يدسكون ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن وكذا المثنى المضاف
 لما ذكر في حالة الرفع فقط نحو جاز يدسكون والقوم وقد يقال لعله لم يلتفت الى ذلك لانه
 امر عارض بسبب كلمة مستقلة بخلاف ما في المثال فانه قائم لعدم استقلاله بمنزلة
 القدم فتأمل **وقول** اصله مسطور يعني بعد الاضافة **وقول** ما يقدر المتعذر اي
 ما يقدر اعرابه للتعذر فابدا صما يقدر حركه للتعذر ما سكت اخره للدغام
 نحو وقتل داود جالوت ونزوي الناس سكارى والعاديات ضحى ذكر ابو حبيب في شرح
 التسهيل ومنه ايضا المحكي نحو من زيد لمن قال اكرمت زيدا ومن زيد لمن قال
 قام زيد ومن زيد لمن قال مورت بن زيد شاعلي راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة
 الرفع الفاعل كحكاية لا عراب ومنه ايضا ما استقل اخره بحركة الاتباع نحو الحمد لله
 بكسر الدال اتباعا للام لان الحرف الواحد يتعذر تخريكه بحركتين في ان واحد **وقول** كما لفتني
 اي من كل اسم عرب اخره الف لا زمة ويسمى مقصورا قال الرضي لكونه صندا لمحدود
 ولكونه مصنوعا من مطلق الحركات والقصر منه والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 في ذاته ولذلك جعلوا منتهى ما سكتوا من الحركات والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 ما سكتوا منه للوقوف والانتقام من الحركات والاول او في لان نحو غلامي مصنوع من الحركات
 وما سكتوا منه للانتباع او الجاء والتاء

في ان المضارف واقم المضارف اليه مقامه فانتصب الضمير والاصل في اللغة ما بيني عليه غيره ويقال
في الاصطلاح للراجح يقال الاصل الحقيقة والمقايسة الكلية ومنه قول لان الاصل في البناء
ويجب ان يكون الاصل فيه بمعنى الراجح والاولي والمستصحب يقال تعارض الاصل والظاهر
ولقد قيل ومنه قول امر الاصل في هذه المسئلة قول الشاعر وعلمت اصالة البناء السكون
بامور منها ان البناء ضد الارب واصلة ان يكون بالحركة ففنده يكون بالسكون لتحقيق المضادة
ومنها ان السكون احق والبناء مشتقل للزوس هيبة واحدة فكان اولي لان الاصل لا يعدل
عنه المعارض ومنها ان الحركة تزيد في الغرض الحاجة والحاجة في البناء اليها لا في ذلك
على معنى **قوله** اودع الكوفيين الحوز ومدحهم بان اضمه الى ارم صديق كاضها الى روم
وذكره خلاف الاصل فلا يتركب ورد ايضا بنا على ان الكسان اسما مبررا بان يخلق من القول
لان حرف المضارفة هو علمه الارب عنده وهو مشتق فيجب ان يتصل الارب على قياس
الاسم بل اجد ركا لا يخفى ومنه نظر لاجرا الاعتقاد على التقدير كما جاز في اكثر العواملي
قوله ثم الى بحضرة الوصل توصلا الى النطق بالسكون ان قلت هلا حرك ما بعد حرف المضارفة
فانه ليس من اجنب لا بهذه الوصل قلت للمسا فظة على صيغة المضارع ولداد والهمزة
في اول الارب على نحو اكرم مع ان تعبير الاول قليل **قوله** فقد رجعنا من الام الامري حالة كون لام
الامر مقدرة حتى ان التباس بالمضارع بمعنى المرفوع **قوله** ما يظهر اعرايه يعني ان لم يمنع مانع
فلا يريد ان المضارع الصحيح الاخر قد يعذر اعرايه اذا سكن اخره للموقف اولاد **قوله** غايه
بعض بكم والتحقين او لغير ذلك وقد يقال ايضا ان كلام المعصم مبني على الامر الغلب او اراد
ما يظهر اعرايه في الجملة في الفصح **قوله** وما يقدر يعني اعرايه وكان ينبغي له ان يبين الضمير
المستتر في يقدر لانه صلة او صلة جرت على غير من هي لم وقد يقال ليريد هذا الضمير جريا
على قول الكوفيين الظهور المراد **قوله** والذين يقدر اعرايه قسمان بقولهم اخر وهو ما يقدر
فهم السكون على لمرتين الذين كفوا **قوله** فانه يقدر فيه حرف الارب لانه يوضح المحر وليس لا كدبل
منه ايضا ما حذف منه التثنية تحقيقا على قول الشاعر اسير وتبين بكلي وجهك بالغير
والسكة الذكي **قوله** ثم كره الواو الاولى وانفق ما قبلها قلبت الفا هذا غير متعين ولكن نقول
استغلت الضمة على الواو الاولى في حذف ما جفع ساكنان الواو الاولى والواو الثانية حذف
الاولى لالتقاء الساكنين **قوله** ثم حذف تون الرفع لقول الامثال ان قلت قد جمع بين ثلاث تون
على الساجين في **قوله** الما في وجن في المضارع قلت لما كانت منها تونان من نفس الكلمة
واحدة زائدة جاز ذلك بخلاف لتقون ونحوه فان الاولى تون الرفع وثلاث لتسا كيد
وهي زائدة فان لا تارة وايد على اصل الكلمة والتقل انما يحصل بالزيادة **قوله** ولتقول ان قلت
هلا حذف الف من فعل الاثنين لالتقاء الساكنين قلت لا هذا لو حذف من فعل الاثنين

لا ليس

لا ليس بفعل الواحد ولو حذف تون التثنية كيد لادى الى حذف ما زيد لغيره وهو ما في اخره
الف الاولى اسقاط فان قلت ما يقدر فيه حركة للتقدير لا ينحصر فيها اخره الفيل منه ما سكن
اخره لادعلا على يقرب بكم قلت لعل المعصم يلبث الى ذلك لانه امر عارض بواسطة كلمة
مستقلة قليلا **قوله** فانه يقدر فيه الضمة فقط وتظهر الفتحة على الواو والياء واما حذف
ذلك فهو ضرورة او شاذ يحفظ ولا يقاس عليه فمن ظهور الضمة على الفيل اذا قلت على القلب
يسلو فيضت ومن تقدير الفتحة قول القائل ارجو منك واسل ان تدنوا مني **قوله** اذا لم
يتصل به ضمير رفع منكر خرج بالضمير الاسير الظاهر فانه يبقى معه على بناء على الفتحة نحو
خرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو خربك فانه يبقى معه ايضا على البناء على الفتحة وبالجر السكا
فاما الالف فيبقى معها على البناء على الفتحة واما الواو فيضمر معها وانما سكن اخره مع الضمير المذكور
كراهة توالي اربع منى كاه فيا هو كالكلمة الواحدة في نحو تصدق وحمل عليه في اكرمت
واستخرجت والصحيح ان هذا السكون ليس ببناء وان الفعل مبني على فتحة مقدرة على اخره منع
من ظهورها اشتغال المحل بالسكون المذكور وانما ضمير مع الواو طلب للشاكلة وانما بقي
الفتح في نحو دعوا ليدل على اللام المحذوفة تقدم لكونه عن ضمير ياء على الغرض اللطيف والصحيح ان
هذا الضمير ليس ببناء وان الفعل مبني على فتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة **قوله** فانه مبني على السكون يعني لفظا كاصد او تقدر بوا كاصد والوجه والمحل مناسب
اخره على السكون اذا التباس به تون التوكيد فان باسرها بني على الفتح لا ضمير **قوله** والثاني كاهن ما
واضح وارر محل نيابة على المحذوف او التثنية به تون النسوة ولم يثنى به تون التوكيد فان انضمت
به تون النسوة بني على السكون نحو اعزول واحشون واربعين قال تعالى فتعالين امنعن وان
باسرها تون التوكيد بني على الفتح نحو اعزول واحشون واربعين فابيدة قد يدخل الامور المحذوف
فلا يبقى منه الا حرف واحد او حركة فالاول محذوف وعمد وقته واه بمعنى عبد الخير من واي بمعنى وعد والياء
فيه ها السكت واذا امرت به اني قلت اي بالبناء على حذف التون واذا اكدته التثنية الثقيلة قلت
ان محذوف الياء لالتقاء الساكنين ويحذف ذلك يخرج اللفظ المشهور وهو قول القائل ان فقد يلج
الحسا واي من اضمرت محذوف فانه يقال كيف في اسم ان وصفتها الاول وجوابه علم مما مر
من ان ان فعل امر مستند الى ضمير الموصوفة المحذوفة موكدا بالتون الثقيلة واما حذف
فينا دي حذف منه حرف التثنية مثل يوسف اعرض عن هذا والمليحة نعم تابع
على اللفظ والحسنات تابع على المحل لان المنادي مفعول به في محل نصب والثاني
نحو فكل بكسر اللام واصلة قل انقلت حركة المحذوفة التي هي فعل امر عني عبد الى
ساكن الصبح قلها وحذفت الهمزة فصارت كوا **قوله** والوجه في قوله مبينة
لا يقرض عليه بسبب الكتاب الام على لو لو كنت عالما يا ذاك لو لم تقضي اوابله لان لو قد
جرت عن معنى الحرية وجذبت الى حين الاسمية واريدها لفظها لا معناها **قوله** شبيهها بالفا فان

كن

يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة
الى شيء منها **وقد علم بذلك** اي بوجه صريح الكلمة في الاقسام الثلاثة **فقد علم**
واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم بوجه الحرف ان الحرف لفظ مفرد
لا يستقل بالمفهومية والاسم لفظ مفرد يستقل بالمفهومية ولا يدل بمفهومه
على احد الا زمانة الثلاثة والفعل لفظ مفرد يستقل بالمفهومية ويدل بمفهومه على احد
الازمنة الثلاثة فاللفظ المفرد مشترك بين الاقسام الثلاثة والحرف يمتاز عن
اخره بعدم الاستقلال بالمفهومية والفعل يمتاز عن الحرف بالاستقلال بالمفهومية
وعن الاسم بالدلالة بمفهومه على احد الازمنة الثلاثة والاسم يمتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الدلالة بمفهومه على احد الازمنة الثلاثة فعلم لكل واحد منها معنى
جامع الاخره وما منع من دخول غيرهما والمراد بالحد عند الاداء بالمعنى الجامع
المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم بين عليها بقوله
وقد علم بذلك ليكون كلامه مفيدا للذكر وغيره بنا على تقاطع الطباع **لا بد** لا يخلو
اي ان ما صدق الفعل لا يخلو بحسب الاستقلال لا وجد في الخارج من ذلك **وعلى الاستقبال**
اي على المستقبل **الثاني الماضي** فان قيل يرد عليه انه صادق على المضارع المحرم
لمرور على المضارع في سياق قوله غير صادق على الماضي بعد اداة شرط فالجواب عن
الاول ان دلالة الماضي على المضارع من شرطه ولو لو عن الثاني ان دلالة على
الاستقبال امر عارض نشأ من اداة الشرط والاعتبار لا فصل الوضع **وقد علم**
والاول الامر علم ان استقبالية من الامر اعني باعتبار الحدث الماضي بايقافه
واما باعتبار كون الامر انشاقا فها هو قول ابن مالك الانشاق هو ايقاف معنى اللفظ
بقارنه في الوجود ان كل انشاقه زمن حالي من حيث كونه انشاقا وان انشاقه
ما حدثه مستند الى المنكلم باللفظ الانشاق في نحو بقت واشترين وهذا حالي لا غير
وليس فلفظيه هذا الاعتبار ومنها ما حدثه مستند الى غير المنكلم باللفظ الانشاق
وهو الامر وهذا ان كان حالي من حيث الانشاق واستقبل وهو من حيث
الحدث المطلوب به وفلفظيه هذا الاعتبار لا بالاول **ولا يعمل** يعني ان
هذا حقه وقاعدته فلا يرد النقص بما ولا التافئين فانها يعملان عمل ليس
مع انشاقهما بين الاسماء والافعال **واما تكون** هل مشتركة اذ الحركتين
في حينهما فعل قد يقال لاحاجة الى هذا لان هذا بالنظر الى ذاتها مشتركة والاختصاص
بالفعل فيما ذكر امر عارض **فان كان** في حينهما فعل فخصص به السر في ذلك ما قاله
الرصني وغيره ان اصله ان تكون بمعنى قد كما في هل الى على الانسان حين وقد مختصة

بالفعل

فقد علم بذلك اي بوجه صريح الكلمة في الاقسام الثلاثة
فقد علم واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم بوجه الحرف ان الحرف لفظ مفرد
لا يستقل بالمفهومية والاسم لفظ مفرد يستقل بالمفهومية ولا يدل بمفهومه على احد الا زمانة الثلاثة
والفعل لفظ مفرد يستقل بالمفهومية ويدل بمفهومه على احد الازمنة الثلاثة
فاللفظ المفرد مشترك بين الاقسام الثلاثة والحرف يمتاز عن اخره بعدم الاستقلال بالمفهومية
والفعل يمتاز عن الحرف بالاستقلال بالمفهومية وعن الاسم بالدلالة بمفهومه على احد الازمنة الثلاثة
والاسم يمتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الدلالة بمفهومه على احد الازمنة الثلاثة
فعلم لكل واحد منها معنى جامع الاخره وما منع من دخول غيرهما والمراد بالحد عند الاداء بالمعنى الجامع
المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم بين عليها بقوله وقد علم بذلك
ليكون كلامه مفيدا للذكر وغيره بنا على تقاطع الطباع لا بد لا يخلو اي ان ما صدق الفعل لا يخلو بحسب الاستقلال
لا وجد في الخارج من ذلك وعلى الاستقبال اي على المستقبل الثاني الماضي فان قيل يرد عليه انه صادق على المضارع المحرم
لمرور على المضارع في سياق قوله غير صادق على الماضي بعد اداة شرط فالجواب عن الاول ان دلالة الماضي على المضارع من شرطه
ولو لو عن الثاني ان دلالة على الاستقبال امر عارض نشأ من اداة الشرط والاعتبار لا فصل الوضع وقد علم والاول الامر علم
ان استقبالية من الامر اعني باعتبار الحدث الماضي بايقافه واما باعتبار كون الامر انشاقا فها هو قول ابن مالك الانشاق هو ايقاف معنى اللفظ
بقارنه في الوجود ان كل انشاقه زمن حالي من حيث كونه انشاقا وان انشاقه ما حدثه مستند الى المنكلم باللفظ الانشاق في نحو بقت واشترين
وهذا حالي لا غير وليس فلفظيه هذا الاعتبار ومنها ما حدثه مستند الى غير المنكلم باللفظ الانشاق وهو الامر وهذا ان كان حالي من حيث الانشاق
واستقبل وهو من حيث الحدث المطلوب به وفلفظيه هذا الاعتبار لا بالاول ولا يعمل يعني ان هذا حقه وقاعدته فلا يرد النقص بما ولا التافئين
فانها تعملان عمل ليس مع انشاقهما بين الاسماء والافعال واما تكون هل مشتركة اذ الحركتين في حينهما فعل قد يقال لاحاجة الى هذا لان هذا بالنظر الى ذاتها مشتركة
والاختصاص بالفعل فيما ذكر امر عارض فان كان في حينهما فعل فخصص به السر في ذلك ما قاله الرصني وغيره ان اصله ان تكون بمعنى قد كما في هل الى على الانسان حين وقد مختصة

بالفعل فكذلك اهل لكنها لما تطلعت على حمزة الاستفهام اخطت وسترها عن قد في اختصاصها
بالفعل فاختصت به فيما اذا كانا في حينها لانها اذا ارادت في حينها ان تكون على ما
بالجزم فاختصت الى الالف المألوف وعما نقتضيه ولم تزد من افتراق الاسماء بينهما واذا ارادته في
حينها تسهلته عنه ذاهلة **فقد علم** فيعمل فيها يعني ان هذا حقه وقاعدته اذ السر
يكن كالجزء منها فلا يرد النقص بلام التعريف لا شيا كالجزء ولا بلام الابتداء في القول
بانها خاصة بالاسماء بل بالمبتدأ كما عليه جماعة ابن الحاجب لان لام الابتداء وان
لم تكن كالجزء اذ قد وقع ما قبلها من العمل فيما بعد لها جاز على خلاف القاعدة
وحق ما يختص بالاسماء ان يعمل العمل الخاص بالاسماء وهو الجزم وقد لا يعمل
ذلك كان واخيرا **فقد علم** فيعمل فيها يعني ان هذا حقه وقاعدته اذ السر يكتفى بالجزء
منها فلا يرد النقص بالسين وسبق في وثا التانيث الساكنة وادوات الخفيف
وحق المختص بالافعال ان يعمل العمل الخاص بها وقد لا يعمل ذلك كواصب المضارع
وسمي الاسم اسما السموه على احويه هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون انما
سمى اسما لانه سمة اي علامة على اسمها **وقد علم** وهو المصدر اي اصله المصدر
وستبقو به يسميه فعلا وحدثا وحدثا **فقد علم** وسمى الفعل فعلا لانما ياتي على قول البصريين
ان المصدر ر اصل للفعل لان المصدر الحركي وانما سمي المصدر فعلا لان المصدر
اي اللفظ المخصوص الذي مدلوله فعل الفاعل فقول له هو فعل الفاعل لم يقصد به
بيان المصدر الذي هو اصل الفعل بل بيان مدلوله الذي يسميه المصدر فعلا الاصطلاح عند الكوفيين
ويجوز ان يكون قصد به بيان المصدر لكن على تقدير مصداق اي الذي هو اي مدلوله بالمصدر في كلامه فعل
فعل الفاعل فحذف المضارع فانفصل الضمير وارتفع **فقد علم** حالة واحدة هي السكون ما الاشتقاق فيسقط
بالنسبة الى التنوين والجر بالنسبة الى المضارع اليه **فقد علم** نزلت تانيثهما منزلة تانها بعضهما ههنا
التانيث مما قبلها وجه التنزيل والتشبيه بينهما ان يحذف في الترخيم كما يحذف في قول لا تانيث
فيه تانها التانيث ويصرف صدره كما يصرف ما قبلها **فقد علم** وهو كالتنين نزلت تانيثهما منزلة تانها بعضهما ههنا
منزلة تانها التانيث مما قبلها اي في فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها ولا يخفى
عليك ان هذا التعريف لا يتناول نحو معدي كروب لان اخرا الكلمة الاولى ليس مفتوحا
ولا نحو سيبويه على لغة من بناه لان اخرا الكلمة الثانية الحركية عليه اعراب فتا صل
وفي ادخال المركب المزجي في المركب نظرا لان المركب هو الذي دل جزوه على جز معناه
وليس هذا كذلك لانه علم ولا شيء من الاعلام كذلك لان العلم من قسم الاسماء الذي
هو قسم من المفردات تتصف الاعلام بذلك باعتبار اصلها المنقول عنه مجازا
فقد علم ملازم حالة واحدة وهي الفتح يستثنى منه ما اذا كان اخرا الجز الاول يا نحو معدي

فقد علم بذلك اي بوجه صريح الكلمة في الاقسام الثلاثة
فقد علم واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم بوجه الحرف ان الحرف لفظ مفرد
لا يستقل بالمفهومية والاسم لفظ مفرد يستقل بالمفهومية ولا يدل بمفهومه على احد الا زمانة الثلاثة
والفعل لفظ مفرد يستقل بالمفهومية ويدل بمفهومه على احد الازمنة الثلاثة
فاللفظ المفرد مشترك بين الاقسام الثلاثة والحرف يمتاز عن اخره بعدم الاستقلال بالمفهومية
والفعل يمتاز عن الحرف بالاستقلال بالمفهومية وعن الاسم بالدلالة بمفهومه على احد الازمنة الثلاثة
والاسم يمتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الدلالة بمفهومه على احد الازمنة الثلاثة
فعلم لكل واحد منها معنى جامع الاخره وما منع من دخول غيرهما والمراد بالحد عند الاداء بالمعنى الجامع
المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم بين عليها بقوله وقد علم بذلك
ليكون كلامه مفيدا للذكر وغيره بنا على تقاطع الطباع لا بد لا يخلو اي ان ما صدق الفعل لا يخلو بحسب الاستقلال
لا وجد في الخارج من ذلك وعلى الاستقبال اي على المستقبل الثاني الماضي فان قيل يرد عليه انه صادق على المضارع المحرم
لمرور على المضارع في سياق قوله غير صادق على الماضي بعد اداة شرط فالجواب عن الاول ان دلالة الماضي على المضارع من شرطه
ولو لو عن الثاني ان دلالة على الاستقبال امر عارض نشأ من اداة الشرط والاعتبار لا فصل الوضع وقد علم والاول الامر علم
ان استقبالية من الامر اعني باعتبار الحدث الماضي بايقافه واما باعتبار كون الامر انشاقا فها هو قول ابن مالك الانشاق هو ايقاف معنى اللفظ
بقارنه في الوجود ان كل انشاقه زمن حالي من حيث كونه انشاقا وان انشاقه ما حدثه مستند الى المنكلم باللفظ الانشاق في نحو بقت واشترين
وهذا حالي لا غير وليس فلفظيه هذا الاعتبار ومنها ما حدثه مستند الى غير المنكلم باللفظ الانشاق وهو الامر وهذا ان كان حالي من حيث الانشاق
واستقبل وهو من حيث الحدث المطلوب به وفلفظيه هذا الاعتبار لا بالاول ولا يعمل يعني ان هذا حقه وقاعدته فلا يرد النقص بما ولا التافئين
فانها تعملان عمل ليس مع انشاقهما بين الاسماء والافعال واما تكون هل مشتركة اذ الحركتين في حينهما فعل قد يقال لاحاجة الى هذا لان هذا بالنظر الى ذاتها مشتركة
والاختصاص بالفعل فيما ذكر امر عارض فان كان في حينهما فعل فخصص به السر في ذلك ما قاله الرصني وغيره ان اصله ان تكون بمعنى قد كما في هل الى على الانسان حين وقد مختصة

كبر فانهما تسكني قيل او نونا نحو باد مجنانه واما بني علي الفتي لتزبل مجزبه منزله يا
 الثاني واما لم تفتح البياوان كانت تفتح قبل تا الثاني لان الترتيب من زيد تفعل فخص
 مجزبه **نونا** خلافا للقوم اي اختلف خلافا لقوم واللام للتبيين كما في سقيا لك فيكون
 خلافا لمفعول لا مطلقا او قول ذلك محال فاد اخلاق فيكون حالا **ليس** معربا اي
 لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم السبب وذهب قوم الى انه مبني بناء على ان ذلك
 من اسباب البناء والعلم الذي عليه المحصور انه معرب كغيره من المضافات وان لم يظهر
 فيه الاعراب فهو مقدرا كما لمقصود ونحوه وكان ينبغي له ان يقول خلافا للقوم وذهبوا
 الى ان الاسم قبل التركيب لا معربة ولا مبنية لعدم الواجب لكل من اجزاء وسكون اخرها
 وضلا بعد ساكن نحو قاف سمين وليس في البنيان ما يكون كذلك واختاره الشيخ ابو
 حيان وقيل انها معربة واليه ذهب ابن الجاهلي لجعله عدم التركيب من اسباب
 البناء وعلل غيره بانها تشبه الحروف المحركة في كونها لا عاملين ولا مفعولين واختاره
 ابن مالك وقيل انها معربة بناء على ان عدم التركيب ليس سببا والنسبة المذكورة مفعول
 لانها صالحة للعمل وكان ينبغي له ان يقول لا يضا وخلافا للقوم وذهبوا الى ان المتبع
 لا معرب ولا مبني نحو الحمد لله بكسر الدال وقيل انه مبني وبه جزم ابن الصايغ والحق
 انه معرب بحركات مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع
 وكان ينبغي له ان يقول ايضا وخلافا للقوم وذهبوا الى ان المعرب من نحو من زيد من زيد
 من زيد لا معرب ولا مبني وان حركته حركة حالية لا حركة اعراب ولا بنا وقيل انه
 معرب وحركته حركته اعراب وانه في الواقع خبر من وفي النصيب مفعول فعل مقدر
 وفي الجهد والحق انه معرب بحركات مقدرة على اخره منع من ظهورها
 اشتغال المحل بحركة الحالية وفي الاحوال كلها اما خبر من واما مبتدا اخره
 من **ما** ما تغير اخره اي اسم بقرينة ان الكلام في انفسا منه الاسم بتغير اخره
 اي الحرف الذي هو اخره ذاتا بان تبدل حروف بحرف اخر حقيقة او حكاية اذا كان
 اعرابه بالحرف او صفة بان تبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكاية اذا
 كان اعرابه بالحركة **حقيقة** او محجاز انقصيل للاخر **نونا** فقال البصريون هم
 النحاة المنسوبون الى البصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزنة العرب منها
 عتبة ابن عذوان وخلافة عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي بفتح الباء وسر
 وضمها ثلاث لغات طاهها الازهري قال النووي رحمه الله تعالى في الاصول
 الفقهية المشهورة قال والنسب اليها بصرى بسكون الباء وفتحها وجهان
 مشهوران وهو يقولون بالصنم وان ضمت البصرة على لغة كذا في تهذيب الاسماء واللغات

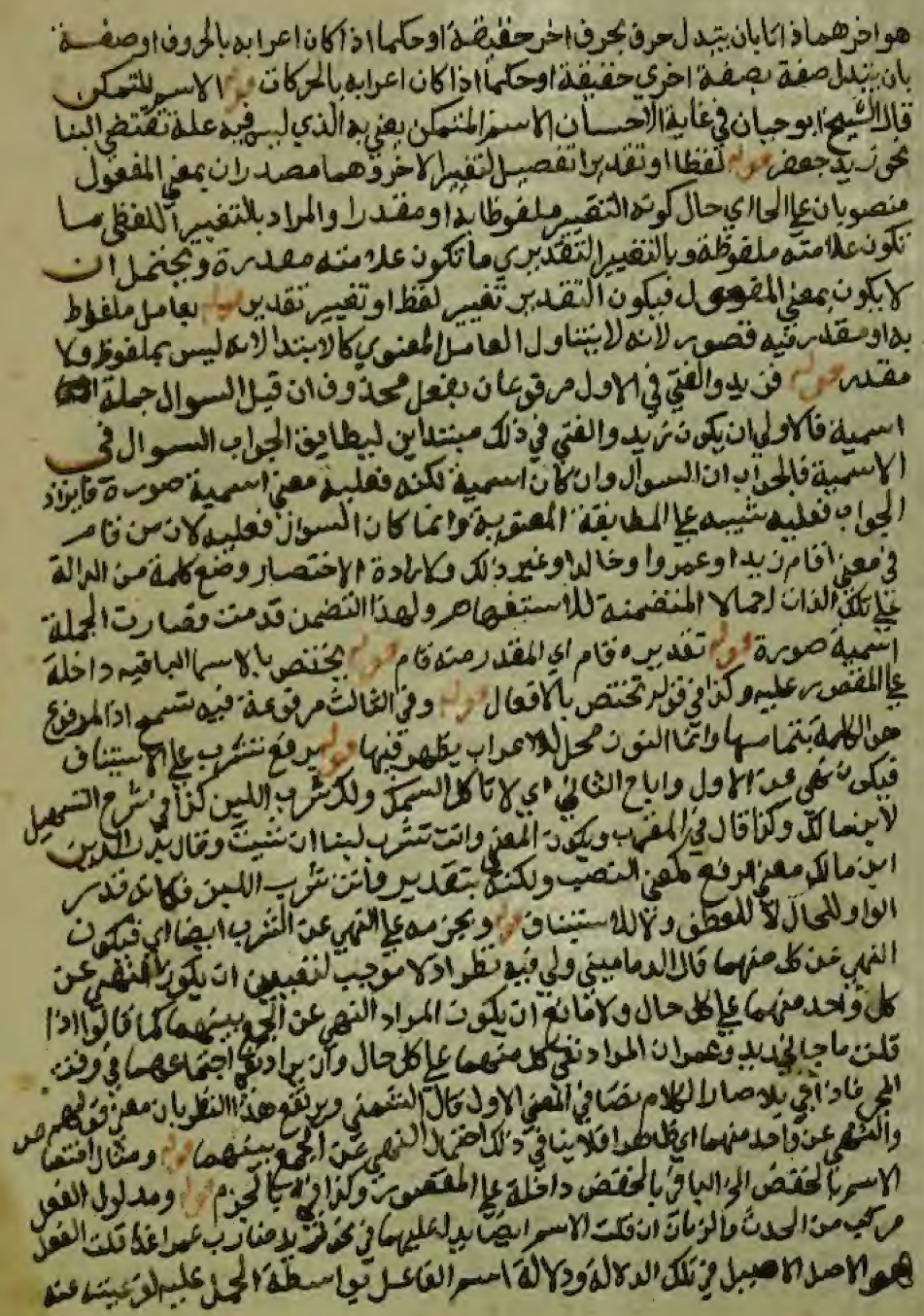
قال

هذا هو الوجه
 في قوله
 ما تغير اخره
 اي الحرف الذي
 هو اخره
 ذاتا بان تبدل
 حروف بحرف اخر
 حقيقة او حكاية
 اذا كان اعرابه
 بالحرف او صفة
 بان تبدل صفة
 بصفة اخرى
 حقيقة او حكاية
 اذا كان اعرابه
 بالحركة

التي عييلة وزيد الكاف قبل الاتباع اعيا يكون في كلمة واحدة كقولهم مخدر الجبل بفتح الدال اتباعا
 للواو مفعول بكسر لم يفتح الالف فكيف والاتباع في كائنين فالجواب منع اختصاص الكلمة
 الواحدة بالاتباع عند تعميم ومن ذكر معها بل يكون في اللمعة وفيما هو بمنزلة الكسنة هنا
 منزلتان لكثرة استعمالهما معا من لفظ الكلمة الواحدة فيهما الاتباع **نونا** والواو
 الباء اربعة قيل يستقص هذا الحصر بين الامر والمنا دي واسم لا التبرية على ما سئل في
 ابوابها من الحروف وحذفها فان قيل هذه فرعية قلت الاصله والفرعية لا تقبل في
 الانواع بخلاف العلامة واجاب شيخنا بان الانواع التي لا تقبل فيها الاصله والفرعية هي الانواع
 المنطقية وليس المراد هنا الانواع المنطقية وانما المراد ان بعضها من افراد ومسمى بالضم
 وبعضها منها يسمى بالفتح وهكذا ولو سلمنا المنع نفع بعض افراد النوع على بعض من حيث كونها
 افراد كذلك النوع والى هذا الاصله هنا ان يكون بعض افراد ذلك استعمالا او اعليا وارجع في
 نظر الواضع او نحو ذلك ومثله هذا مفعول في الانواع وقد قيل كلام ليس مفعول الحصر بناء على
 ان العدد لا مفهوم له فان قلت فما ايدة ذكر العدد حينئذ قلت ضبط الانقسام حتى لا تنقلب **نونا** وهذا
 تقيلان ان نقل الحركات الى الضمة فانهما يعمل الفضل والواصلتين الى طرف الشبهة في الكسرة ان يلقى فيها
 العضلة الواحدة الحاذية في الفتح اذ يلقى فيها عمل ضيق لهذه العضلة ولا مزجة تاتين في
 ذلك قال الجوهري كل كلمة مجتمعة مكنة في عضلة في عضلة وقال بعضهم به كل كلمة
 غليظة منتبس كل من الساق والعضد وفي حديث الشاي اربعة المومن في عضلة
 ساقه وفي لفظه الى انضاف ساقه والمنقول عن الخليل بن احمد انها كلمة اشتد على عضلة
 وهي بالعين المهملة والضاد المعجمة مفتوحتين **نونا** لم يبدل فيه ظاهر على القول بان
 الضمة في نحو عز بل عارضة لمناسبة الواو لا ضمة بنا واما غنيل شارح الهادي للفعل
 المبني على الكسرة نحو بن واللمبي على الضم نحو بن وفيه نظر **نونا** ما ج به ينطق به **نونا** من
 حركة او حرف او سكون او حذف من فيه لبيان الجنس التي به لرفع الابهام عن ما ولد ان
 نقول ان التعريف المذكور لا يتناول اعراب الفعل لانه لم يجابه لبيان مقتضى العامل
 الذي هو الفاعلية والفعلية والاضافة **نونا** فليست اصل ومفعول كون السكون والحذف
 لفظيا انه يتعلق بلفظ من حركة او حرف فان قلت قد عرفوا العامل بما يتقوم المعنى
 المقتضى للاعراب فتعريف الاعراب بما العامل قيد منه فيه وقد قلت اجيب بانه تعريف
 لفظي ليس المقصود به الايمان اللفظي الذي وضع له اللفظ **نونا** تغير ان قلت المقصود بتفسير
 الاعراب الذي يتصل به اللفظ والتفسير فعل الشخص فكيف يصح تفسير الاعراب المذكور به **نونا**
 ومثله عليه قلت اريد به التفسير والمصدر كغير ما يظن ويراد به الحاصل بالمصدر فالله
 تغير ولو غير به كغيره بعض المحققين كان اولى **نونا** اخر الاسم الى اي تغيير الحرف الذي

هذا هو الوجه في قوله ما تغير اخره اي الحرف الذي هو اخره ذاتا بان تبدل حروف بحرف اخر حقيقة او حكاية اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان تبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكاية اذا كان اعرابه بالحركة

هذا هو الوجه في قوله ما تغير اخره اي الحرف الذي هو اخره ذاتا بان تبدل حروف بحرف اخر حقيقة او حكاية اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان تبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكاية اذا كان اعرابه بالحركة



كما حصل ايضا عليه في نصب المفعول به ونحوه لموافقته اياه في لفظه ومعناه ومن ثم
اشترط كونه بمعنى الحال والاستقبال لانه اذا كان بمعنى احدهما فلفظ الفعل
المصارع فيكون اسما الفاعل موافقا له في اللفظ وموافقا له في المعنى فيقوي شبهة
و اذا كان الماضي كان صيغة الفعل له ماضية فلا يبقى في اسم الفاعل مشابهة لفظية
به لتباين الصيغتين وللهذه الانواع الاربع علامات اصول الاربعة على القول
بان الاعراب معنوي واما على القول بان الاعراب لفظي فغير صحيح لان العلامات المذكورة
هي على نفس الاعراب على القول بان اللفظ والشي لا يكون علامة على نفسه لان العلامة
يجب ان تقابل صاحبها وعن ذلك اجوبة او ضحها واحسنها ما قاله بعض المحققين
من المتشايخ من ان هذه عبارة من يقول ان الاعراب معنوي وصارت تجري على لسان
من يقول ان الاعراب لفظي فزيد مفعول فيه حكاية المفرد وهي شادة بعد غير من
قوله الاول في الاسم المفرد فيه نظرا لانه يوجب ان يكون الشيء اما قرا فالنفسه ان كان
الاول هو الاسم المفرد واما كون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الاحسن
ان يقول بعد ذلك في الاسم المفرد وهو الاول او اولها ويمكن توجيه لامة بان
يكون التقدير الاول محي في الاسم المفرد من محي العام في الخاص بمعنى تحققة فيه
بنا على ان ماهية الاول الذهنية اعز من الاسم المفرد وان كانت اياه بحسب ما
الخارج فتأمل واجرد ذلك في نظائره **قوله** نحو جازي يدي اي نحو يدي من جازي يدي
كل اسم ليس متني ولا محي غا ولا من الاسماء الخمسة وان دل على جماعة نحو قوم
وربط وشسا ويستثنى منه ما الحق بالمتني من نحو كلا وكلتا وما الحق بجمع المذكر
السالم من نحو احدى وعشرين واخواته ونحو من تدعى على انه خبر مبتدأ المحذوف
اي وذلك نحو ونحو نرضيه بفعل محذوف تقديره اعني ونحو جرة على انه بدل
من الاسم المفرد **قوله** وهو ما نقير فيه بنا واحده اي لغير اطلاق ليلاليرد علم ما نقير
لفظ واحد لانه لا علل مع انه ليس بجمع تكسير بل هو جمع تصحيح نحو قاصون والا
علون فان قيل يرد عليه نحو عنوان جمع ضو فان سلم فيه لفظ الواحد مع انه ليس بجمع
تصحيح والاعراب بالجر وف قلت اجيب بانه ليس بجمع تكسير بل هو جمع تصحيح يعرب بالجر وف فقد
يختلف لعدم استيفائه شرط اعرابه بما عاينا اناسلم انه سلم فيه لفظ الواحد حتى
يكون جمع تصحيح فان جمع التكسير ما نقير فيه لفظ الواحد تحققة او تقديره بان نقدر
حركة ضو وسكونه مثلها في سلم وحركة عنوان وسكونه مثلها في عنوان قال في
الصالح اذا خرج تخلفان او ثلاث مرارا اصل واحد فكل واحدة منهن صنف والاشان عنوان
والجمع عنوان يرد مع التوخيلا في زيد وفان الواو عوض عن الضمة واللام عوض عن

قد يقال ان ارباب العلوم انما افادوا افكارهم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ظلمة
والله
ذلك
محمدة
بين
سان
من
فقر
ان

حسن المصطفى والمالين
بلا غنى وعلم والمالين
فناملة والمالين ولا
مشغول ولا مجموع ولا
مما لا سماء الجنة وان كان
صحيح المصطفى قوم
وكذا ان كان

و رخصه
مكتوبه علم ان
باجرة على ارضه
قلبيون رعايم كما
لا علم على
رعايم على

بالحق والعدل
بالحق والعدل
بالحق والعدل

التنوين **م**رفوعان على الفاعلية اما رفع زيد على الفاعلية في اضع واما رفع الفاعل على
الفاعل فوجهه انه معطوف على الفاعل والمعطوف له حكم المعطوف عليه فالمراد بالفاعل على ما
يشتغل الفاعلية حكما فان كان الموت علما فانه يجمع هذا الجمع بلا شرط فان قلت قال
ابن ابي الربيع شرطه ان يكون الفاعل فلو سميت ناقة بعنا في اوشاة بعقر لم يجمع
بالالف والتقال في شرح التسهيل ولم يره لغيره نعم استثنى منه باب قطام في لغة من بناه
واستثنى منه بعضهم ايضا اشارة وشقة واحدة اذ جعلت علما استفعا لا يتكسر هاءيا
شبة وشقة واما **م** فشرطه ان يكون مذكورا قد جمع بواو وتكون اجتزاة عن
فعل فعله كسكري فلا يقال سكر يان وعن فعله افعلا كسكرا فلا يقال سكر يان وانما لا يجمع
مذكورهما واجازة الفاعل وهو قياس قول الكوفيين في جمع احمرا واسود بالواو والنون
اما فعلا **م** لا افعلا لها من حيث الوضع كاسرة على اذ لم يجر او ارجل اعني او من حيث الخلقة
كامراة عند راقا لابي مالك يجمع بالالف والتا لان المنع في خبر او نحو تابع لمنع
الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر ومنعه غيره كما امتنع جمع امروا وادربا وواو
والنون ولا فعلا لهما **م** وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مؤنثه مجزئ
التا كما يضاف قال بدي الدين ابن مالك وقد لا تلحق الناصفة الموت استغناء عنها
او استغناء ما ما يستغنى عن التا فان كان من الصفات مختصا بالموتش لم يقصد
به قصد فعله من افادة الحدوث نحو جايض وطامت بمعنى ذان اهلية للجبيض
والطمت دون تعريض لوجه الفعل فلو قصد انه تجدد لهما الطم والظمت في احد
الامثلة لم تحققت التا فقبل جايضة وطامت انتهى ما اردناه فائدة التي يجمع بالالف
وانتافيا ساخسة انتافع الاول ذواتا مطلقا اما استثنى من نشاة وشقة وامنة
استغناء بتكسيرا على نشاة وسفاه واما فلا يجمع بالالف والتا على الاصح ومن امراة وامراة
وفلة في الند الثاني علم الموت مطلقا اما استثنى منه وقد تقدم الثالث صفة مذكر لا يعقل
كجبال راسيات وايام معدودات الرابع مصغرة المذكر الذي لا يعقل فليس في دوريات
ودنيرات الخامس اسر جنس مؤنث بالالف سواء كان اسما نحو همى وهونيت وجمرات واصحوا
او صفة على امراة جيا وجلبان وحملت سير او حلا ميراث اما استثنى من فوله فعلا كسكري
فلا يقال سكر يان ومن فعلا افعلا كسكرا فلا يقال سكر يان وقد تقدم ذلك اما اسر جنس الموتش بلا علامة
كقمر وشمس وعنز وعناق فلا يجمع بالالف والتا وشر من ذلك امر حيث جمعت بها واسمها في انواع
المذكورة شاة مفعول على السماع نحو سموا ان وارصان وخودان ونبان قال ابن مالك واشد
من ذلك جمع بعض المذكرات الجامعة المجردة كحسامان وحمامان وسرادقان انتهى **م** الاول الاسم
المفرد نحو رايت زيدا يستثنى منه ما الحق بالمشتق وما الحق بجمع السلامة المذكور مؤنث **م** الثاني في

جمع

جمع التكسير يستثنى منه ما الحق بجمع السلامة المذكور او مؤنث فانه لا ينصب بالفتحة بل بالياء او الكسرة
في القصص **م** الثالث في الفعل المضارع المعرب اي الذي لم ينصل به الفاعلين ولا وجمع
ولا ياتي اضافة بالفتحة المثال وما ياتي وكذا يقال فيها تقدم في الرفع وما ياتي في الجزم بالسكون
الاول الاسم المفرد المستثنى منه ما الحق بالمشتق من نحو اثنين وما الحق بجمع المذكور السالم
من نحو عشرين فاعلم ان ما ياتي بالياء ومواده بالفتحة هي وفيما ياتي بالفتحة حقيقة او حكما
غير فيشمل المنصرف مضافا او مقرونا باللام **م** والثاني في جمع التكسير المنصرف يستثنى منه ما الحق
منه بجمع المذكور السالم من نحو اثنين وسنتين فانه تحذف حذبا بالياء **م** باقيا خمسة كالمؤنث
الي هذا القيد لان الكلام في جمع الموت السالم وما جعل علما صار مقرونا بغيره ان يعلق
عليه جمع باعتبار راصله **م** فالزبدون والمسلمون فاعل لا يفتي ان الفاعل هو الزبدون واما المسلمون
ففتي انه فاعل الفاعل عليه المنقلب وغلب الفاعل لشرطه ان يكون متبوعا او للمجاودة **م** هذا
المشهور بسيماي ما يعبر عنه مقابل المشهور **م** صرف في على الخبرية ان قلت المرفوع على
الخبرية واما ما بعده فمرفوع بالمعطوف عليه قلت المعطوف على الفاعل فاعطوف على الخبر
لم حكم الخبر خبر حكيم **م** على المشهور بسيماي ايضا ما يعبر عنه مقابل المشهور وفيها وفي
المشتق فاباكر وما عطف عليه مفعول مجزئ فيه مثل ما تقدم سواء اجواب **م** وفي كل فعل
مضارع الي او ردد عليه ان كل لغة زيدة لان التعريف للما تعبية وكل لا فردا التعريف بالافراد
غير جازين وايضا كل يفهم ان كل واحد منهما هو الامثلة الخمسة فيجوز بعدد الحد على المجرى والذي
هو الامثلة الخمسة ولما قيل ان يقول ان ما ذكر ليس تعريف بل تعيين لمعناها وانها على اي شيء
تطلق لمن عرفت معنى الامثلة ومعنى الفعل المضارع الذي اتصفا به ما ذكر فلا بأس بالاول لفظا وكل ذلك
ان نقول ايضا انه خطا في التعريف كونه صابغا فادخل فيه لفظه كل والا فليس لامت حذفيه لانه لما هيبة
للافراد واحسن من ذلك ان يقال ادخل كل على التعريف لفرص هو بيان اطراده **م** وهو ما جمع بالف
وتامر يذنين اعلم ان المعرفيد الالف والتا بالزيادة يخرج نحو سكنت اميا تا وحضرت امواتا قال الله
تعالى وكنتم امواتا فاحياكم وكذلك نحو قصاة وعزاة فان الالف فيها اصلية لانها متقلبة عن اصل
كاسيالي وان كانت التا زيدة فينصبان بالفتحة على الاصل تقول مايت قصاة وفزاة الا ترى ان الاصل
قضية وعزوة لانها من قضيه وعزوة فلا حركت الواو والياء لانفتح ما قبلهما قلبتا الفين ولا يخفى عليك
ان التقييد انما يحتاج اليه اذ جعلت الباء للمصاحبة والملازمة فان جعلت للمسيبة لم يرجع اليه
لان المعنى في هذا ملجم بسبب الفتا على معنى ان الجمعية حصلت بالف والتا ولا شك ان قصاة واما تالم
بمحل جبيتها بالالف والتا انما حصلت بالصيغة لانهما جمعا فكسيرا فان قيل الذي جمع بالف والتا هو المفرد
وهو لا ينصب بالكسرة لانه ليس بجمع مؤنث سالم قلت وما واقعة في الجمع اي الجمع الذي يجمع بالف والتا اي
تختلف جميعته وحصلت بما ذكر فان قلت تعريف الجمع الموت السالم بما ذكر تعريف بالاعمال لا يتناول

انما هو في ح

لا يقع في المعنى وليس على النسب حقيقة فكان الفقه أصلياً والمعروف فيه الحرف كقولهم قد شربت ثمانية وثلاثين
 وثمان عشرة وأشتين وأربعاً لأن الفقه ليس أصلياً بل هي عوضه من أحدي ياي النسب قال الجوهري
 وهو في الأصل منسوب إلى الشرح لأنه الجرا الذي صير السبعة ثمانية ثم فتحوا أوله لأنهم يعرفون النسب
 سواء كان في أولهم أو لا وذلك لأن القصور موافقة لمفاعل أو مفاعل في الهيئة لأن الوزن
 وأما السائر من الجمع الخ فالرخصة العلم أن الأكثرين على أن قيام الالف مقام سبعين وقوة يكون
 لا نظير في الألف وقال بعضهم يكون ثمانية جمع التثنية الجمع إلا أن ينسحب إلى هذا الوزن فيرتفع
 ولهذا سمي بالالف نحو كلب وكلب والكتب والكتب ونعم وأقام وأقام انتهى كذا في الخ ذكر مصدر
 نكرة ورضوى ينتج الزايع جيل بالذنية والنسبة اليه رضوى قال الجوهري وهو الف قبله السالط
 ما ذكره من أن الفقه يدل من الن التانيث فهو المنقح عن سيبويه وغيره وأصل خبره اشتقاق
 بوزن سكر فلما اقتصد وأمددوا فاقبلوا القاء أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما اقتض
 الفقه المطلوب إذ لو حذف في الأولى لكانت المبدأ والثانية لكانت الدلالة على التانيث وقلب الأولى في محل
 بالمد أيضاً وعلى هذا فالحمد ودأما هو الالف الأولى التي ليست للتانيث وقيل أن الأولى للتانيث
 والثانية من زيادة للفرق بين موت الفعل وموت فعلان رد بانه يفتح في وقوع علامة التانيث
 حشوا كصها الفلاة والجمع الصها ري والصها ري بفتح الراء وكسر هاء الصها ري وان
 ولا يقال صحاة وفي القاموس الصها ري المستوية في لين وغلف ودون العقا والفضا الواسع
 لإنبات به وأما استئثار ما فيه التانيث بالفتح إلى ابضاح ذلك أن في التانيث من عينين فرعية
 في اللفظ وهي لزوم الزيادة حتى صار كاسها من أصول الأسرار لا تتفك عنه وفرعية في المعنى وهي
 الدلالة على التانيث الذي هو فتح التذكير لا ندرج كذا موت تحت مذكور من غير عكس فلما اجتمع
 فيما انضمت به فرعية في شبه الفعل ففتح من الحرف وليست الهاء في خضابية بمثابة الألف لأن
 زيادة الهاء عارضة في نقد لا يقض بديل سقوطها في الجمع نحو ضارب بجملته فيقول جباري
 فبيته فائدة لو سميت بكلمة من قولك جباري كلمتا منك من الحرف يكون التانيث وان
 سميت بها من كاتبة حاصرت لا تقلها وخروج عن التانيث وعلى هذا ففتح حتى لو
 سميت بجباري من جباري على لغة الاستقلال عند من أجاره ففتح في ذكره في كلمته
 وأما في العلم والزيادة الألف والنون خرج به ما إذا كان الألف والنون أصليتين
 أو أحدهما فإنه مصدر في تحويان ومستحق من سمي به وان تجاد به أصلاً كان فيه وجهان
 تحويان علمياً يحتمل أن يكون فعلاً من التثنية ويحتمل أن يكون فعلاً من التثنية وهو
 الخسران وذكر أن شيطان علمان كان من شطر يفتح بعد انشراح الألف والنون وان كان من
 شاطر يشيط إذا هلك لم يهرق وأما ما كان علمياً فإنه لا يهرق عند التحليل وسيبويه يروى
 حلاً على الأكثر ولا خفى يجره (أصلها) عنده لأنه كثر في التثنية فعلاً نحو سمان وهما

وعناب

وعناب وجار وأما حسان فإن كان من الحسن وهو الضمير فوزنه فعلاً من
 المعروف كقولهم من للمقوي في بعد حسان وعنه للمشاري بعد زيد ثابت وان كان
 من الحسن فوزنه فعلاً ومنه الحرف ضرورة فائدة إذ البدلت من النون الزايدة لأنها
 منع من الحرف اعطى للبدل حكم البدل كاصيلاً أصلاً أصيلاً فلو سمي به منع من
 الحرف ولو أبدلت من حروف اصيلاً فأنصرف عكس اصيلاً نحو حسان في عناباً أبد
 لت هو ثمنياً **قوله** فإما في العلمية إلى اعلم أن فرعية المعنى هي العلمية وفرعية اللفظ
 هي زيادة الألف والنون فيضاً عن التانيث العائث في نحو حراً **قوله** فإن فيه
 العلمية وذلك أنه علم لعلامة مركب من فعل وهو اسم ضم وبك وهو اسم صاحب
 هذه التلدة فعلاً اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافة أو إسناد
 به أو غيرهما **قوله** والثاني لفظاً المواد بالتانيث اللفظ كون الاسم مؤنثاً
 ملحقاته أخرى علامة الثانية أما بالالف وقد مرهق المولث بها وأما بالالف العلو
 تجعل جراً للاسم فإن جعلت جراً من كسبت وفتح الح كانت مع العلمية لموت فهو
 كالتانيث المعنوي والام يعتبر قطعاً عند الجمهور كذا قيل **قوله** الزايدة على اللفظة
 أي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة استثنى منه ما كان زائداً بيل الصغير كحرب
 فانه يعرف وان صغرة هتد على هندية يتم منع صرفه لظهور ما فان صغرة صغير
 تاصرف وأما شرطية الزيادة على الثلاثة لان التانيث المقدرة ضعيف فان سدمسده
 حروف اخرات وجوباً والافقية خلاف ياتي وما سدمسده الحرف الآخر في الزايدة
 الثلاثة لان موضع التانيث عليهم فوق الثلاثة والزيادة تالفة وأما نحو تثنية
 وشاة محمد فوف اللام وتكلم سده مسد التانيث مظهر عطف على عطف من فوف
 التانيث ثلاث قدران تصغير وتثنية فالحوت بالثا المقدرة حقيقة كان اولاً إذا
 زاد على الثلاثة وسميت ثم يعرف سواسمته بذكر حقيقة أو مؤنثاً حقيقة أو
 لا وهذا ولا ذكر لان فيه تأ مقدرة وحرف سادسده فهو بمنزلة حمة فقول لا
 مرأة ليس بقيد فان قلت ما معنى التانيث المعنوي ونحو زينب إذا سميت به
 غير مؤنثاً قلت معناه كون اللفظ المحذوع التانيث والالف موضوعاً في الأصل
 لموت **قوله** أو تحرك الوسط كسفر لا فرق في الموت المعنوي الحرك الوسط
 بين أن يكون الموت مساب مؤنثاً حقيقة كقدم في اسم امرأة أو غير حقيقة كقمر
 لجهنم وأما كان تحرك الوسط حقيقة التانيث في الطرق عند جمع النون للتأ المقدر
 ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في رجل جلي وطلوب ولا تقول
 في جزي الأحمري كما لا تقول في حمادي الحمادي وقالهم ابن الأنباري فجعل

قوله الزايدة على اللفظة أي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة استثنى منه ما كان زائداً بيل الصغير كحرب فانه يعرف وان صغرة هتد على هندية يتم منع صرفه لظهور ما فان صغرة صغير تاصرف وأما شرطية الزيادة على الثلاثة لان التانيث المقدرة ضعيف فان سدمسده حروف اخرات وجوباً والافقية خلاف ياتي وما سدمسده الحرف الآخر في الزايدة الثلاثة لان موضع التانيث عليهم فوق الثلاثة والزيادة تالفة وأما نحو تثنية وشاة محمد فوف اللام وتكلم سده مسد التانيث مظهر عطف على عطف من فوف التانيث ثلاث قدران تصغير وتثنية فالحوت بالثا المقدرة حقيقة كان اولاً إذا زاد على الثلاثة وسميت ثم يعرف سواسمته بذكر حقيقة أو مؤنثاً حقيقة أو لا وهذا ولا ذكر لان فيه تأ مقدرة وحرف سادسده فهو بمنزلة حمة فقول لا مرأة ليس بقيد فان قلت ما معنى التانيث المعنوي ونحو زينب إذا سميت به غير مؤنثاً قلت معناه كون اللفظ المحذوع التانيث والالف موضوعاً في الأصل لموت

سقر كهند في جوارا الامر بن نظير الى ضعف الباد صاها التاوان سميت به مذكر حقيقيا
او غير حقيقيا فلا خلاف عندهم في وجوب صرف لعدم تقدير التانيث وذلك لكل سمع
بقدر وكتاب سميت بقدوم وانما لا تقدر لطريان التذكير في الموضوع الثاني على ما صحت
ثانيه في الموضوع الاول فعلى هذا القول في تصغير سقر اسم رجل صغير واما ادنسه وسميته
لرجلين فسمي بهما بعد التصغير **قوله** والعجمة اعجاز كانت العجمة مقتضية لفتح منع المص
المونك المذكور لانها وان لم يسما في الثلاثي الساكن الوسط كما يجوز لاكن مع
سقوطها عن سببية لا تقصر عن تقوية السبب حتى يصير الاسم بينهما مفتحة للفتح وا
لسم في فتح المنع مع احد الامور الثلاثة ان الكلمة تخرج بثقل احد الامور الثلاثة
عن الحقيقة التي من شأنها ان تعارض الثقل احد السببين فتزام تأثيرة وثقل الاولين
ظاهرا وكذلك العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب **قوله** او الثقل المذكور الى الموت
كزيد لامرته وذلك لانه حصل بقله الى الثانية ثقل عادل **قوله** حقة الثقل
فتحت المنع كما قال سيبويه والجمهور وقال عيسى بن عمر وابن جرير والجزمي والبر
بحوز فيه الوجهان **قوله** فان تحلف شرط من هذه الشروط التي يعني لم يوجد واحد منها
ولافرق في جواز الوجهين في ذلك بين ما تسكنه اصلا كهند وما تسكنه عارضا بعد
التسليم كهند وما تسكنه بالاعلال كقاروقد جاز بالوجهين قوله الا هذا هند وارضا
بها هند وهنداء من دونها الناء والبعد ودخل في كلام المصنف الثاني كيد فذيله الو
جهين كما قال سيبويه وظاهر كلام السهيلي ان المنع اجود كما في هند **قوله** ووز
ن الفعل هو كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل وكما كان هذا القدر غريبا
في سببية منع المص قال وشرط الوزن اختصاصه بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم
الا منقول عن الفعل كسمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التثنية فان
نقل ما هذه الصيغة وجعل على لقوس وذلك بدراهما وعشر موضع وضع لرجل افعال نقلت
الى الاسمية واما ما نحن بغيره اسم القبط معروف وهو المقنوم وشم على الموضوع بالشام فهو
من الاسماء العجمة المتقولة الى العربية فلا يقع في ذلك الاختصاص فاذا عجمية وزن
الفعل بشرطين الاول ان يكون لازما احترازا من امري اذا سمي به فانه ينصرف لان عجمية
حركة لامة والفعل لا يتابع فيه وخالف الافعال ما يكون عجمية لا يلزم حركة واحدة فهي
في المنصب شبيهة بالامر من علم وفي الجر شبيهة بالامر من من قرب وفي الرفع شبيهة
بالامر من خرج الثاني ان لا يخرج بالتصغير الى مثال خاص بالاسم كخورد وقيل
فان اصلها ردد وقول ولكن الادغام والاعلال اخرجها الى مثال عجمية برودوك
فلم يعتبر فيها الوزن الاصيل فلم يضل الاعلال ولم يخرجها الى وزن الاسم كخوزيد

امتنع

امتنع صرفه والتغير العارض كما لازم عند سيبويه وابن مالك خلافا للمبرد ولما زعموا
فقهما بغير مضعفة يكون الواعد التثنية مرفقة على رأى سيبويه ومضعفة على رأى
المبرد ولو كان مخففا قبل التثنية انصرف قول واحد اقرب كوسميت باللب بالفتح يجمع
لب على الم ينصرف عند سيبويه لانه لم يخرج بالفتح الى وزن ليس للفعل فيجب الاعتناء به و
صرفه الاضطر لباية الفعل بالفتح ولو سميت ببريوع ونظا يره مرفقة لانه لا يطر في الافعال
وكذلك ما كان كثير في الاسماء كبرود لامرته البراقة وعكاش الليل المظلم وعلاط
للقطيع من الفخ ولو سميت بخوض ودخول على زنة الماضي مرفقة لانه وزن لا يخص بالفعل لفظا
اجمعوا على صرف كعيب اسم رجل مع انه منقول من كعيب تعني اسرع ومنع من الصرف على ابن
عمر مستد لا يقول الحجاج ابن يوسف على المنبر لما ولي العراق عن ابن جلا وطلاع الشا بامني
وضع العامة يعرفون ولا حجة فيه كما ان يكون سمي بالخلاف من قولك زيدا جلا ففنه صغير وهو
المورد وجريها ليس بفعل ويحتمل ان يكون سمي بالخلاف من قولك زيدا جلا ففنه صغير وهو
سباب الحكيمات كقولك بنية اخواني بني يزيد ولو سميت بفعل اوله هزة وصل كمنطلق
ويخرج مرفقة وقطعت مرفقة سالكها مستكثرة الاسماء ولو سميت بصدر هو الفعل
لم تقطع مرفقة **قوله** كما عهد هو في الاصل صفة نقل على الم صلى الله عليه وسلم قال بلغ الاسلام
زكريا ولم يسم به احد قبله فلان علم بخلاف عهد فقد سمي به جماعة غاصهم فيما قبل اربعة
عشر اوصية عشر **قوله** والعدد التقدير اي الخروج عن اصل مقدر معروض يكون الداعي
الي تقديرية وفيه منع الصرف لا غير **قوله** تعرفانه معدولان عامر وذلك لانه لما وجد
غير منصرف ولم يوجد في سببها صفة العلمية اعتبر فيه العدد ولما توقف اعتبار العدد على وجود
اصل ولم يكن فيه دليل على وجوده غير منع الصرف فدر في ان اصل عامر عدل عند العرب **قوله** خوف
الالتباس بالصفة يعني انه عدل عن عامر على المخرج وخوف التباس عامر على عامر وصف
قوله والعجمة المراد بالعجمة لما كان خارجا من لسان العرب كالسريان والموانين والفارسي و
توذلك وتعرف العجمة بعلامات منها خروجها عن ابيته العرب كالسريان والموانين والفارسي و
هيم ومنها مجسم في كلامهم غير معروف نحو بلس ولو كان عربيا لانصرف اذا قلتم وحدها لا تنفع
من الصرف ومنها ثقل الائمة ومنها ان الحيم والقاف لا يثبتان في كلمة عربية عز في وجع وجلق على
على دمشق وكذلك الحيم والصاد كالحمد والكاف واليم كالكريمة وليس في اصول العرب اسم فيه ثقل
معددها نحو زهرى ولا راى بعدد ان نحو هذا زهرى ما في علمه ابن حنبل وغيره ان كل راى
الاصول او خاسيها من هلا عن بعض حروف الالاقه الستة فحواجي وصف الرا والون والرا
وللام والبا واليم ويجعلها توكل من لبفر وهذا علامة فلا بد من يوسف متاخيذ انه عجمي مع انه لم يخل

الاسماء العجمة المتقولة الى العربية فلا يقع في ذلك الاختصاص فاذا عجمية وزن الفعل بشرطين الاول ان يكون لازما احترازا من امري اذا سمي به فانه ينصرف لان عجمية حركة لامة والفعل لا يتابع فيه وخالف الافعال ما يكون عجمية لا يلزم حركة واحدة فهي في المنصب شبيهة بالامر من علم وفي الجر شبيهة بالامر من من قرب وفي الرفع شبيهة بالامر من خرج الثاني ان لا يخرج بالتصغير الى مثال خاص بالاسم كخورد وقيل فان اصلها ردد وقول ولكن الادغام والاعلال اخرجها الى مثال عجمية برودوك فلم يعتبر فيها الوزن الاصيل فلم يضل الاعلال ولم يخرجها الى وزن الاسم كخوزيد

عما ذكرناه العلامة لا يشترط انهما اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام بل هما
 اربعة محمد اصله الم عليه وسلم وصالحا وشعبا وهودا والحق فيها الم في نوح ولوط وشيث
 البقرة منقرقة وعن ابي منصور اللقوي ان كلا اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام اربعة الحجة الاثنية
 ادم وصالح وشعبا ومحمد وعنه غيره ان اسماء الملائكة كلها ايضا الحجة الاثنية فذكر بفتح الكاف
 وتكرير ومالك ورضوان ولا خلاف في وقوع العلم الاخير في القرآن كما ترجمه لان النزاع في اسماء الا
 جناس المنسوب الى لغة اخرى المتصرف فيها عند العرب بدخول اللام والاضافة وتكون ذلك والا
 علام ليست حسب وضعها الاصل مما ينسب الى لغة دون اخرى ولا هي ايضا مما يترقب فيها المقام
 واستعملت في كلامهم والاتفاق على وقوع العلم الاخير في المعنى لا يقتضيان في كونها معرودة
 اتفاق اللغتين في وانما اعتبرت بحجة حتى من من الم في اصله ووضعا **قوله** وزيادة على
 التلاوة يستثنى منه ما كان منه زائدا بين ان التصغير وان لم يعرف ولا يقتضيان **قوله** ما كان
 بهم فيه ستة افعال ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم ابراهيم
 نوح ولوط وعمر بن عبد المنذر على ان محمدا في التلاوة المذكور في المذاهب اذ الموثق محمد
 وماه وجوز من نوع الضم كاهمرو والفرق زيادة الثانية في الموثق وسرنا من حيث يدل
 بكرو في القاموس قلت باران **قوله** فانها معدومة في فقر الشرح الثاني وذكر ان
 العجوة سبب ضعف لان امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما القاموس
 فلا يعلامة معدومة تطرف في بعض التخرجات فله نوع قوة في ان يقتصر على سكون الاوسط
 وان لا يقتصر فان قلت قد اعتبرت العجوة في بعض وما وجوز مع سكون الاوسط فما سبق فلم
 تعتبر صانعت اعتبارها فيما سبق انما هو للتقوية بسبب اخرون لا لاعتقادها لسكون الا
 وسط اصددها ولا يلزم من اعتبارها التقوية بسبب اخر اعتبار سببها بالاستقلال
 مقابل اخرين اي من حيث ان جمع اخر مذكور اخرين واعتدلت به عن اخر لجمع اخرين
 اخره فانه منصرف للاستفاد المعدل بغيره بنسبة اخر والفرق بين اخرين اخرين اخرين
 لفتح واخرين بمعنى اخره ان تلك لا تدل على الاستفاد بغيره بل على مثلها من صف واحد
 تسميات واخرين واخرين وهذه تدل على الاستفاد بغيره بل على مثلها من صف واحد
 وهي المقابلة للاولى في قوله تعالى قال اولاهم للاصراع **قوله** فعدة من ايام اخر وان
 اخر جمع اخر لانه لليوم واخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى في وجهه قلت لعل
 اليوم في الاصل اخر من محرم الموثق لكان التثنية بسبب ما لا يعقل وبما لا يلائم
 مما يعمل لانها لا اقصان المقل فكان اخر اخرين فيجوز على امر كذا في الاقل **قوله**
 معدومة عن اخر في الخ اي مواد جمع الموثق وما ذكره من انها معدومة عن اخر قبل ان
 التحق وقيل انها معدومة عن اخريات وهو الصحيح لان اخر جمع اخرين واخرين موزن اخر

وقد

في قوله تعالى
 والذين هم
 في صلاتهم
 خاشعون
 والذين هم
 في صلاتهم
 خاشعون

وقيل بالواو والموزن اخرين ان يجمع بالواو بالالف والثاني ان يجمع مذكور بها جمع موزن الف
 والثاني فعدل عن اخريات الى اخر وقيل انها معدومة عن الاخر لان من باب افعال التفضيل فاصلها
 بال اد اجمع الكبري والمكبر والصغير فعدل من الى الى اخر منها واعطى ما لا يعطى غيره الا
 مقرونا بفعل وايضا اذ كان فعل التفضيل حقا ان يكون بضمزة واحدة في حال مجردة من الواو
 فمعدوم مذكور كقولنا ليعرف يوسف واخوه اصحاب فلان كان اباكم واسمكم الى قوله تعالى احب فكان
 القياس ان يقال موزن رجل ورجل اخر وامرأة اخر وامرأة اخر ورجل اخر ورجل اخر فعدل لوزن ذلك
 وقالوا اخرين واخر اخرين ليعرف ليعرف ليعرف ليعرف ليعرف ليعرف ليعرف ليعرف ليعرف ليعرف ليعرف ليعرف
 فحق هذه الامثلة كلها ان لا تعرف منها فيها من الصفات والمعدلات اخرين الخ ليعرف ليعرف ليعرف
 الا الاخر لان معرب كالحركات ولم يتعرضوا لبقية لان منها ما لا يدخل في باب الفرق العربية بل هو
 وهو اخرين واخرين ومنها ما لا يستغرق لعلته افعلي من المعدل وهي اخرها الصفات والثاني هو
 فيه الصفات ووزن الفعل فائدة لوسميت بشي من هذه الانواع فعدت من الصفات في من العلم والمعدل
 من مثال الى مثال فلو نكره في الاخفى ولم يعرف عند سبويه المعدل واصالة الصفات **قوله**
 فعلا بالفتح اي في الفا واخرين عن مضمونها كحسان ومكسورها كظهوران فانها موزونة لان
 الزيادة فيها لا تشبه المقي الثاني واقتل في عليته زيادتي فعلا فليل لشبهها بالثاني و
 هو موزن بسبويه وقيل لان الموزن بعد الف معدوم من الف الثاني قال المبر وقيل لكونها
 غيرايتين لا يقدلان الفا قال الكوفيون بسببه ما كان صفته على فعلا ثلثة اقسام قسم موزن اخر
 بلا خلاف وهو ما كان موزن على فلي وقسم معدوم بلا خلاف وهو ما كان موزن على فعلا
 وقسم لاموت لم الت كرجان وقران لكان المذي والحسان الكبري الحسم وليس منه ريان لان
 موزن ريانا لالجوهي فعدا المقسم مختلف في حرفه فمن جعل المقسم وقود فعلى حرفه ومن
 جعلها استفا فعلا انه وهو الصحيح منع من الموزن لان لم موزن موزن موزن موزن
 مقدس من موزن الموزن بولس اجمع على منع حرف الكروا در معان لاموت لم وانها
 فان فعلا فعلى كثر فاقية بدواولى فعلا فعلا فليل ولها اقل ان كل وصف على
 فعلا فونث فعلى الاشئ عشر موزنا فعلا **قوله** خلافا لزيادة المانعة مع العلم اي
 فانها تكون في فعلا وغيره نحو حسان وعثمان وعثمان واقبها ان يفتح الحرف وكما
قوله ووزن الفعل اي كونه على وزن لافعل به اولى لان افعلا لانه زيادة تدل على معنى في الفعل
 دون الاسم وما زيادته لعلته اصل لما زيادته لغير معنى ودخل في قوله وزن الفعل ثلاث
 انواع ما موزن على فعل نحو هل وشهلا او على فعلى بضم الكواو الفا كفضله او لاموت كالك
 العظيم الكمر وادى لعظيم لاشئ في هذه الثلاثة تمنوع عن الصرف المحضة ووزن الفعل

ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا في فعل برز عليه نحو ابيض واصفر وافضل فانه لا ينصرف للوزن
على وزن الفعل كما يسطر وان يكن حال التصغير على وزن فعل **قوله** كوني اصلية يعني ان العبرة
انما هو اصل الموضع فالطاري بعده من الوصفية او الاسمية لا يعتد به واقسام ذلك ثلاثة
صفة اصلية باقية كاشبهل تمنع الصرف بل ان تراعى وصفة عارضة في موزن رجل الين يعني ذلك القول
خلو البيت اذا ملئت ما القيت في الربع اربابا لا اذ لا يشوة اربع هذه معروف معروف الوصفية بل ان تراعى
او في الصرف من اصل لان فيه مع عروص الوصفية قول النائي وصفة اصلية لكن عروص لها على
الاسماء كادع وابطع واربق واصرع واسود وارقم للحرية والوحدة فيها انقطاع لا روم هذه كلها انصرف
نظرا الى اصلها قال سيبويه لم يختلف العرب في منع صرفها وقال بن جني قد شرف نظرا الى غلبة الاسمية
فيجب صرف ثمان ابي الماخوذ مع المتبادر في الشرب بمعنى النديم وفعل نادم لا ندوم وضوئته نومان وا
ما الماخوذ من ندم عن النادم فقير منصرف لسكان وموئته ندمي كسري **قوله** وارمل عن فقير
وقال ابو عبيد هو الذي لا امرأة له فان موئته امرأة فهو مصروف خلافا للاخفش فانه اجراه مجرى امرؤ
ما قوله عام وارمل فقير مصروف لان يعقوب كل في ستر ملام **قوله** الاول في الفعل المضارع لو اسطر
الاول كان اظهر وكان الاصل ان يذكر بدل بعد قوله الفعل في المضارع وهو الاول وانما حاز حذف الآخر
في المضارع المذكور وليس علامة الوقع لما قاله الرضي من ان الجازم عندهم يحذف الرفع والآخر والرفع
المعتل محذوف للاستقبال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يحذف اخر الكلمة الاحرف علة متباعدة للمركبة
فحذفها انتهى فان قلت فلم لم يلحق النصب بالجرم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة قلت انما الحق
به في تقدير الاعراب بالجرم بخلافه هنا فاجرب النصب بالجرم على الاحمل **قوله** المعتل الآخر باضافة المعتل الى
الآخر اضافة لفظية اي الذي اعتل اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض وبسم هذا القسم مقفلا لما
فيه من الاعلال **قوله** اصالة سيات ما يعلم من مقابل **قوله** في اخره الف يعني باعتبار اللفظ والاسقاط
في مكان اخر واظهر **قوله** انما في الالف اي تناسلها **قوله** هذا هو المشهور قد علمت مما تقدم على الالف وهم
قوله وذهب سيبويه الى فيه نظرا فان سيبويه لم يذكر ما نقل عنه وانما ذكره ابن هشام الانصار في حاشيته
يقا على ما ذهب اليه سيبويه من تقدير الاعراب في الافعال المعتلة لاقتلاعي سيبويه بنقل بعضه عن
مقتضى كلام سيبويه وعبارة المقصود في شرح التوضيح كغيره في القول بان علامة الجر في فعلها حذف حرف
العلية انما يسمى على قول ابن السكيت ومن تابعه بان هذه الافعال لا يعرب فيها الاعراب بالضم في حالة
الرفع والفتحة في الالف في حالة النصب وعلى ذلك بان الاعراب في الفعل في رفعه فلا حاجة الى تقديره فيه
بخلاف الاسم وحمل الجازم كالدو المسهل ان وجد فضلة انما هو الاضمة من قوي البدن وذهب سيبويه
الى تقدير الاعراب في فعلها فلي قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المعتلة والتقى بها في اشارة
صوتية الجرم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما في حذف حرف العلة محذوف عند الجازم لانه وعلى قول ابن السكيت
الجازم حذف حرف العلة نفسه انتهى وقد علمت من كلام الرضي وجه حذف الحرف في القول بتقدير الاعراب

قوله ومن العرب من يجرى المعتل مجرى الصريح هو ما قاله ابن مالك وطائفة ذهبوا الى انه لفظ قليل
والجوهور على انه مختص بالضرورة واشتدح ما الذي حذفه الجازم ففعل الضمة الظاهرة لم يورودها
وقيل حذف المقدرة قال ابو جيان وقاية الخلاف تظهر في الالف في قال حذف الظاهرة لم يجر اقرا
الالف لانه لا ضم فيهما ظاهرة ومن قال بالمقدرة اجاز اقراها ويشهد له لارضاهما والاول تاو لم
على الحال والاستيناف وذهب اخرون الى ان الجازم حذف الحروف التي هي لاحات الحروف الموجودة
ليست لاهات الكلمة بل حروف اشباع تولدت عما الحركات التي قبلها **قوله** فحذف الضمة المقدرة هي
احد الاقوال الثلاثة التي ذكرناها **قوله** اذا العجوز غطيت فطلق ولا ترضاها ولا تعلق قال الربوة وبعد
والجوازي ذات ذل موثق ليست المسكن الحرق هو يسكن الى المعجزة وسكون الواو كسكن النون وكذا
لاني والتا هدي ولا ترضاها حيث اثبت في الالف وقيل ان فيه وليست يجازمة والواو واللام
والقدير فطلقها حال كونك غير مرتض عنها وقال ابن مني وقدر روي على الوجه الاعنف ولا ترضاها
قوله هجوت زيان هو زيان فهو حدة اسم رجل وقوله لم ينجح ولم تدعي اي لا تلتك اعتذرت ولا تلتك هجوت
واصل الخليل لم ينجح ولم تدعي واداد بهذا الانكار على في هجوت اعتذاره عنه حيث لم يستعمل حاله
واحدة فلما هو استمر على هجوت ولا هو تركه من الواو فصار امره بين الامرين فلا دم في هجوت القذا
ولا شكر علم لسبق هجوت والخيلتان كاستغفان فلذلك ترك العاطف والشاهد في لم ينجح اصيب
اثبت الواو مع الجازم **قوله** الم ياتيك والانسان يمتني بما لاقت لبون زياده في التهام بمعنى الما لا يمتني
بيني عما انتهى والظاهر ان قوله بما لاقت متعلق بقوله ياتيك فاعل ياتيك مضمر يعود على من شغل
قبل ذلك يعني الم ياتيك فلان بما لاقت لبون بني زياده الحال ان الانسان يمتني الى الاشارة بذلك فكثير والمباقي
بما لاقت على هذا التقدير والاشباع بناء وهو الخبر وتنتي بفتح التام من فوق من تمت الحديث اعني بال
لتحقيق اذا بلغت على وجه الاصطلاح وطالب الخبز واذا بلغت على وجه الافساد والتمتة قلت تمتة با
لشديد واللبون هي المناقة ذات اللب وبزوي القلوب من بفتح القاف وضم اللام وهي المناقة الشابة و
بنو زياده الربيع ابن زياد واخته الذين اعاد قس على ابلهز وحمل ان فعل امر ما يتك مستتر عائد على
الخبر بقرينة قوله والانسان يمتني وحمل ان يكون لبون بنت زياد على حذف مضاف اي خبرها والفاعل
في لاقت ضمير مستتر عائد على مقدم الرتبة وحمل ان يتنازع ياتي وتنتي في ما لاقت والعمل الثاني واصدا
الفاعل في الاول وحيد لا اعتراض ولا زيادة للبا ولكن المعنى على ما قيل اوجه او الانسان من شانهما
انما يمتني بهذه او بغيره وارفع لبون او قلوب بما لاقت والشاهد في ياتيك حيث اثبت اليامع الجازم
وعا بعضهم الى ياتيك بالجرم فلا شاهد **قوله** ونوضومن وضو معن نطف **قوله** في دخل الجازم
اعتز به عما اذا كان الايد بعدد حول الجازم فانه لا يجوز حينئذ حذف حرف العلة لان الجازم قد
استوفى مقتضاها من خوف الحركة **قوله** وركه اي ترك حذف حرف العلة وعليه فكل من سكون
مقدور **قوله** بنا على الاعتماد بالابدال وعدمه هو مع سابقه لف ونشروا لان الاعتداد بالابدال

مخذف حرف العلة الحازم لان حرف العلة على هذا معقوبه ومنزله الحرف الاصل وعلى عدم الحذف
الاعتداد بنسب حرف العلة لانه لا يحدف للحازم الا الحرف الاصل فان قلت على ما انصب قولنا بقاء
على المصدر بفعل مخدوف في موضع الحال والتقدير من انكر بنا او من ذلك بنا او على المعقول لم يبي
لأجل البناء وهذا أولى لسلامة من التقدير **قوله** وتقدم فيها كل فعل الخ فيه تسمية لان الذي
تقدم كل فعل الخ **قوله** وحذف النون يكون علامة لنسبها ان قلت يرتفع قول الشاعر ان تقرا نعا
اسما ويحكمنا مني السلام وان لا تشعرا صدا قلت اجيب بان ذلك لا يرد نقضا ويحتمل ان تكون
ان غير عاملة تشبيهها بما المصدرية كما في قراءة مجاهد ان يبع الرضاعة برفع **قوله** قسم بغير
بالحرركات يعني وجوده وعدمه فلا يرد العرب بالسكون **قوله** وقسم بغير بالحروف يعني وجوده
وعدمه فلا يرد العرب بحذف الحرف **قوله** الاسم المفرد يشترط منه ما الحق ما لم يكن نحو كلا وكلنا
وما الحق يجمع المذكور السالم نحو اولها وثمرتها واصواته وكان ينبغي ان يبين على ذلك ما فعل في جمع
التكثير **قوله** وما جعل عليه ان يجمع الموث السالم ومنه اوقات وما سمي به من جمع الموث السالم
قوله وضابط هذه الاربعة ما كانت الضمة علامة لرفعها برفع الفعل المضارع المعقل الاخر الخ
وم على القول بان حرف مخدوف حرف العلة فان الضمة علامة لرفعها وهو غير معرب بالحركات على النحو
كما تقدم **قوله** ايضا هو مصدره اذا رجع وهو معقول مطلق حذف عام لم يارجع الى الاخبار بكونها
رجوعا او حال حذف عاملها وصاحبها كاخبر بكذا راجعا الى الاخبار به وانما تستعمل مع شيئين بينهما
توافق ويغني كل منهما عما الاخر فلا يجوز جازيدا ايضا ولا جازيرا وموضع غير ايضا ولا اختصار زيد
وعرو وايضا **قوله** وما الحق به اسم المثنى منه اثنان واثنان ومشتقان مطلقا وتلا وكلتا شرطان
ايضا فالرغم فان اضيفا الى مظهرهما بالالف في الاحوال كلها هذه اللفظة المشهورة ومن العرب
من يجرهما مع الظاهر معهما مع الضمير في الاعراب بالالف والياء وعزاها القراء كسنة ومن
العرب من يلزمهما مع الظاهر والضمر الالف في الاحوال كلها ومنه ما يرد به التكثير نحو ارجع البحر
كترين لان المعنى كرات لان البصر لا ينقلب خاسيا وهو صير من كرتين بل كرات ومثل قولهم سبحان
الله وحنايته ومنه ما هو في المعنى جمع قوله واصحابي ابن اخويج وقوله صل الله عليه وسلم الجبعان
بالجاء كذا ذكره هذا وما قبله ابتداء ما لك ونزاع فيها بامكان كونها مشين حقيقة ومنه ما هو
اسم جنس كالكميتين لانه المزداد ومنه المثنى بالطرفي ومن راوان لطرفي الآلية والقوس وجانب
الراس وقيل طرفا كل شيء ومنه نحو الابوين للآلة والام والقمرين للشمس والقمر والمهرين للآلة
بكر وعمر وهذا النوع مسموع مخفوف ولا يقاس عليه ثم تارة تكتب الاستفهام كالمثال الاول قال الله
تعالى ورفع ابوسم على العرش وتارة الذكر كالمثال الثاني وتارة الاثنتي عشرة كالمثال الثالث
المحريين وما يستوي الجيران ومنه ما سمي به وفيه لفتة اخري وهي احواله محري عمران في الروم الا
لف والاعراب بالحركات الظاهرة على التنوين تشبيهه قال ابن مالك هذه الكلمات يعنى الحقيقة بالمعنى
لا تشبه مشاة فان اطلق عليها ذلك فيمقتضيه اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع انتم فانادته

يقال

يقال لها اسم تشبیه كما يقال اسم جمع **قوله** وما الحق به اسم الجمع المذكور السالم من صفات البار سبحانه
وتعالى وهي قوله تعالى نحن المارثون والقادرون الماهدون وان الموحسون ولا يقاس عليه الر
هيمنون ولا الحكيمون لانه اسما بغير توقيفية ومنه عثرون واصواته ان التسعين وهي اسما بغير
وزعم بعضهم انها جموع وهو مردود ومنه اصلون وهو جمع اصل وهو ليس بجمع ولا صفة ومنه ارضون
بفتح الراء جمع ارض بسكونها وهي موشة واسم جنس لا يعقل ومنه مبنون وابنون واصفون وهن
وذوولها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في جمع محزون لم يمنع لانه لا اسم له سمي وقال ابو
حيان ان ينبغي ان يمتنع لان القياس ياباه وجمع اب واصواته شاذ فدل القياس عليه وعلى ان يقال في
في قولهم وفي قول ابو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه عالمون وهو اسم جمع لاصح لانه العالم عام لما سوي
الله تعالى والعالمين خاص بالعقل وليس من شأن الجمع ان يكون اقل دلالة من مفردة وذهب جمع الي
الرجوع عالم مدابة العقل خاصة وقيل ان جمع مراد ابه العموم للعقل وغيره وعليها فوجه شذوذ
ان عالم اسم جنس لاعلم ولا صفة وقيل ان العالم مني على فتح النون لا معرب لانه لم يقع الاملازم لها
ورد بقول ويلقي العالمون ليعلموا ومنه سنون وبابه من كل جمع لثلاث حذف لامه وعوض عنها
ها الثانية ولم يجمع جمع تكسیر **قوله** المعقله اسم التي اخرها في اللفظ حرف علة فلا يرد ان قولنا معقلها
اصل فيه بفتح الف واسكان الواو وبوزن فعل تفتح الفاء وهو ما عليه سيبويه والتحليل وذهب الف
لي ان وزنه فعل بفتح الفاء على المشهور في جميع ذكر سائر ما يعلم من مقابل المشهور في جميع ذلك **قوله**
ان المثنى يرفع بالالف الى ما ذكره من ان المثنى يرفع بالالف ويجز وينصب بالياء هو المشهور كما تقدم
وكذا ما ذكره في الجمع وهو مذهب الجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك ونسبته الشيخ ابو حيان للكل
نين وقطرب والرجاج والرجاجي وقيل انها معربان فحركات مقدرة فيما قبل الالف والواو والياء
كالاول من الزيدان والزيدون والزيدين وهو راس الاقصى ورد بان تقديره في غير الاض والتعرب
لا يكون الاض او بانه لم يكن يحل ان تغير الالف والواو وكما يحل ان تغير بعد الاعراب المقدر قبل
المعلم وقيل انها معربات مقدرة في الالف والواو والياء وهو راس الخليل وسيبويه واختاره من
السهيل والاعلم كالمقصود ونحوه وردة ابن مالك يلزم ظهور النصب في الياء ويلزم تشبيه اللفظ
والجور بالالف لتحرك الياء والفتحة ما قبلها واجاب الشيخ ابو حيان عن الاول بانهم لما جعلوا
حالة النصب على حالة الجر والحق على الياء كما واحد اقلما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقفا
للحمل وعن الثاني بان التوسيع للفتحة الفرق وان كان القياس ما ذكره ولذلك لاحظ من
العرب من يجر المثنى بالالف مطلقا وقيل الحروف دلالات الاعراب بمعنى اذا راسها فالحكم
رايت الاعراب وبه فترجع مذهب الاقصى وقيل ان الاعراب بفتح الالف والواو ورفعا
وانقلابها بفتح الالف وجرها عليه الجر في المازني وابن عصفور وهذا يصح على ان الاعراب
معنوي لا لفظي قال ابن عصفور كان الاصل قبل دخول المعامل زيدان ويزيدون كاشان

وتلاؤن فلما دخل العامل لمحدث شيئا وكان ترك العلامة يكون يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل
النصب والجر قلب الالف والواو يا فلان التغير والانتقال وعدم هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا
مقدور ووجه ابنا مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس له في المعربات ما ترك العلامة له علامة
واحاب الشيخ ابو حسان بان الاسم المستعمل كذلك عند الجرمي وقد ثبت وجود الواو فيها قبل
المعامل في قولهم ابو جاد ومذهب الزجاج ان المشي والمجموع مبيان لتضيقها واما المعطوف على
عشر حذف حرف المعطوف فتصغر المعطوف فيبقى واما في المشي والمجموع فقد حذف المعطوف
لوسم ان كان مكررا بحرف المعطوف فلم يبق المتظن حرف المعطوف وما يبطل مذهب الزجاج اعراب في
مسلمات وربما لا اتفاقا مع اطراف ما ذكر فيها تنبيه لزوم الالف في المنع في الاحوال الثلاثة لمع
وقته عزيت لقبها كنانة ونحو الحارث ابن كعب قال احب من الالف والفاء انما وقال ان
ابا وابا انا قد بلغا في الجرد غايتها وقال ترو حنا بين اذناه طعنه وخرج عليها قوله صلى
الله عليه وسلم لا وقران في ليلة وقيل ان قوله تعالى ان هذا لساحران على هذه اللغة **قوله** خاصة
الذي يظهر ان خاصه من المصادق التي جاءت على فاعلة كالعاقبة بمعنى خصوصية منصوبة على النعا
مفعول مطلق محذوف تقديره احسن التشيئة ببناء الالف عن الفقه خصوصها على ما هو المنصوص
من جواز حذف عامل الموكرو لا يجوز ان يكون حاله لانك تقول جاني الرجال والزيدون خاصة **قوله**
لانا نصب محمول عليه ان لو تعلقا علامتي الفضلات بخلاف الرفع ولقوة الاختصاص والانهما يشتر
كان في المنع في كثير من المواضع نحو قلت لزيد واطعت زيدا وفي اللفظ نحو له وانك تسمي
من المشي المرفوع بالالف قول القائل لقد قال عبد الله قولاً عرفت اننا ابو داود في موضع خص وذلك
لان عبد الله فاعل قال ومضاف اليه وعبد الله بنو بنو محذوفه للاضافة والفتحة محذوفه لالتقاء
الساكنين وهما الالف المحذوفة واللام بنه وما اتانا فهو مشي اثنان وفي الاشئ من الجمل الاصلية مرفوع
على الابتداء بالالف ونونه محذوفه للاضافة وابي مضاف اليه محذور بالياء نيابة عن الكسرة ودا
ود مضاف اليه محذور بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للعلمية والهيمة ولو رفعه ا
ود على انه بدل من ابي فاعل انا ناعلي ان فعل ما صغر من الانسان كما جازى والمعنى انا ناعلي الذي
داود ويصح جعل انا مضاف اثنان وابي مضاف اليه وداود منادى فيقع على القم حذف حرف
النداء مثل يوسف اخرجني عن هذا ومنه ايضا لقد قال عبد الله شرمقا لانه كفي بك يا عبد العزيز
حيثها وذلك لان عبد الله فاعل قال مرفوع بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين واصل عبد الله
حذفت نونه للاضافة والفتحة التشيئة من اللفظ لما تقدم وشرمقا منصوب على المصدرية
لاضافة الى المصدر واما عبد فهو منادى في موضع محذوف تا الثانية مثل يا طم و الف نمر
فوع بالابتداء وخبره حسيها والمعنى لقد قال عبد الله شرمقا لانه كفي بك يا عبد العزيز حسيها
اي الله حسيها ومنه ايضا قول القائل انا ناعلي الله في ارض قومنا ولم يأتنا ذكر للتذكير والخطا

وذلك لانا انا مشي اثنان مرفوع بالالف نيابة عن الفتحة وهو مضاف وعبد مضاف اليه محذور
بالكسرة الظاهرة في اخره وهو مضاف وانه مضاف اليه واما المذكر فهو منصوب على التزم بفعل
محذوف **قوله** وجمع المذكر السالم يرفع بالواو والفتحة فايدة بجوز فيما سمي به من المشي والجمع المذكور ان
ان يبق على ما كان عليه قبل التسمية من الاعراب بالالف والواو وفتحة والياء نصبا وجر او في المشي لغة
اخرى وصحاحه كغيره وسلمان في لزوم الالف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف وفي
الجمع لغات اخرى احدها ان يجعل كفتلين في لزوم الياء وجعل الاعراب في النون منصرفا لانا
نية ان يجعل كهارون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون غير منصرف للعلمية وبشبهه
الثانية بلزوم الواو وفتح النون مطلقا واعلم ان جعل المفتي كسلا والجمع كفتلين او هارون
مشرط بان لا يجاوز سبعة احرف فان جاز افعال العرب بالحرركات فايدة اخرى انما رفع المشي بالالف
والجمع بالواو وجر او نصبا بالياء لانهما حصلوا اعرابها بالحروف وكان حروف اعراب الاسم مخدوم
اعني الواو والالف والياء جعلوا رفع المشي بالالف تحريكها والمشي مقدم لان التنبيه على الجمع
لشعرها المعاقل وغيره المذكور والموت واختصاص الجمع بالذكر المعاقل ورفع الجمع بالواو والمناسبة للفتحة
التي هي اصل الرفع ولان الالف والواو لما جلبا قبل الاعراب علامة للتثنية والجمع لمناسبة الالف لجمع
الفتحة عدد المشي والواو لثقل لكثرة عدد الجمع وهو حكم مطرد في جميع المشي والجمع نحو ضربا وضربا وا
نما وانتموانا نسبة عند اداة الاعراب جعلها علامة الرفع لتقدم لانه علامة المعجمة جعلوا جرد
المشي والجمع بالياء لمناسبة الكسرة وفتح ما قبل الياء في المشي وكسره في الجمع فربما يظن ان
الفتح اخف والمشي اقل لتقدم لان الفتحة ثابتة والمشي قبل الاعراب فابق بعده ايضا لعموم
خلاف المجموع ثم جعلوا نصب فيها تاكيدا للجر كما تقدم **قوله** والاسماء الستة ترفع بالواو والفتحة
كسرة من ان الاسماء الستة مرفوعة بالحروف وانما ترفع عن الحركات هي المشهور كما تقدم وهو
مذهب قطرب والزيادي والرجاسي من البصريين وهشام من الكوفيين وايد بان الاعراب انما
به لبيان مقتضى المعامل ولا فائدة في جعل مقدور ومتنازع فيه دليلا والفاظا عروا في بالدلالة
المطلوبة ورد بثبوت الواو قبل المعامل وان الاعراب لا يدعي الفتحة فيؤدي الى تعاقب وذي
مال على حرف واحد وصلا وابتداء معا مغربا وذلك لا يوجد الا شذوذ وقيل انها مرفوعة بحركة
مقدرة في الحروف وانما اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابوك فاصل ابوك فانتعت
حركة الياء بحركة الواو فقبل ابوك ثم انتقلت الفتحة على الواو فحذفت واذا قلت رأت اباك
فاصل ابوك بحركة الواو وانتقلت ما قبلها فقبلت الفاء واذا قلت مررت بابيك فاصل بابوك
ثم انتعت حركة الياء بحركة الواو فصار بابوك فاستقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكنت اشر
كسرة فانقلب ياء وهذا قول سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصحح ابن مالك وابو حيان
وابن هشام وغيرهم من المتأخرين واستدل بهذا القول بان اصل الاعراب ان يكون بحركات

ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود التطير لم يعد لغته وقيل انها معربة بالحركات التي
قبل الحروف وهي منقولة من الحروف ورد بان شرط النقل الوقف وصحة المنقولة اليه وسكن
وصحة المنقول منه وبانه يلزم جعل حرف الاعراب غير اخر مع ما الاخر وقيل انها معربة بال
سمات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل ان تصات فتشبهت
وفي الرفع لاصل الهم وانقلبت بالاضافة المكتوبة والمال اصل الفتح ورد بان هذه الحروف ان
كانت زائدة فهو القول الثالث وقد تبين فسادها وان كانت لاماة لم يلزم جعل الاعراب في هذا
مع وجود اللام وقيل انها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا واليه ذهب الكسبي وا
لغوا ورد بان لا ينظر له وقيل انها معربة بالغير والانتقال حالة التثنية والجر ويعزم ذلك
حالة الرفع ورد بان لا ينظر له بان عامل الرفع لا يكون مؤثرا بان العدم لا يكون علامة و
قيل انه قال واما ما معربان بحركات مقدرة في الحروف وان اباي او اهاك وهاك وهاك
معربة بالحروف وقيل عكسه وقيل ان الحروف كلها الاعراب قاله الاخفش واختلف في معناه
فقال الزجاج والسيد في المعنى انها معربة بحركات مقدرات في الحروف التي قبل حروف
العلم وطلع من ظهورها كقول حروف الحذف تطلب حركات من تحسها وقال ابن السراج
معناه انها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقوم فهي خلاص الاعراب لهذا القول
وقيل انها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معاق لاصل
وفاخوك عاخوك نقلت حركته الواو الى الخا والاصل في امرأة اخاك رات اخوك فادله
الواو والفا والاصل في مررت باخوك نقلت حركته الواو الى الخا فانقلبت
الواو الى الانكسار ما قبلها حكاية ابن الربيع وغلب وهو موافق لمذهب الرابع الذي
النصب **قوله** والافعال الخمسة التي ما ذكره بان الافعال الخمسة معربة بالحروف وانها
نايبة عن الحركة ومن حذفها هو المشهور كما تقدم وقول الجمهور ان قلت فلم كان رفع
هذه الافعال بثبوت النون قلت قال الرضي لما استعمل فعل الاعراب وهو اللام بالحركة
للتناسيب لحرف المعلن لم يكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علم الناصبة عن الاعراب بالكتابة
جعل النون بدلا لرفع المشابهة في اللفظة للواو وحذف هذا الابدال بهذا النوع دون يزعموا
يرمي ويخشى والقاضي وعلاقى ليكون هذا النوع كالمسك الحوش والخروج بالواو والنون
وقيل انما في نقلها وقيل ان الاعراب بالالف والواو وليا كما انها في المسكن وجمع السالم
كذلك ووجه صاحب البسيط بان لو كان كذلك لثبت النون في الافعال الثلاثة وقيل الاعراب بحركات
مقدرة قبل الثلاثة والنون ليس عليها واليه ذهب الاخفش والسهيل ورد بان ما ذكره بعد
الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون لم وقيل انها معربة ولا حروف اعراب فيها وعليه الفارسي قال
لان لا ياتي ان يكون حرف الاعراب النون لسقوطها المعامل وهي حروف مجزئة ولا الضمير لان الفعل

ولانه

ولانه ليس في اخر الكلمة ولما قبله من الاءات لئلا ينفك الحركه ما بعدها من ضم وفتح وكسر وحرز الا
عواب لا يلزم الحركه فلم يبق الا ان تكون معربة ولا حرف اعراب فيها قال الشيخ ابو جابر وبين
هذا القول وقول الاخفش مناسبه الا ان الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدرة فاهو
فايده ورد حذف النون في الافعال الخمسة ثم لا ونظما قويا ساخران نظما غير مستدير الطاء
انما سارون نظما هوان فحذف المستر او معطوف غير الخاطئين واذا غنت التاني في الطاء وفي
الضمة لا تدخل الخمسة حتى تدخل نونها ولا توضع في ثوبا وقال الشاعر اسات
وتستعي تدلني فجهك بالهجر المسك المذكور لانها سجدت من ذلك في الاخبار وذلك
ان النون المذكورة لما كانت نايبة عن الضمة في الولا على الرفع وكانت الضمة قد حذفت
على سبيل التخييف قولة ابي عمر ما يشعرون انها تشك في الراء وقراءة بعض السلف ورسنا
لذهم يكتون يكتون اللام ارادوا ان يعامل النون المذكورة بهذه المعاملة لا لما يكون
لغز آمننا من حذف ما يامن من الاصل وحذفوها في بعض المواضع لغزنا صب ولا
جازم **باب اقسام الافعال واحكامها** **قوله** لا تدر على ما نيت فاعل ذلك المفعول الذي لم يسم
الفي وكما الرضي اعلم انه انما حاز الحاق علامة التاني في المحسنين مع ان المؤنث هو المحسن
اليه للمسن للامتنان الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسماء وليس الفاعل وذكر الانهال
من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل مخبرا من اجز الفاعل من سكن اللام في نحو
ضربة ليلا يتوالتا مع حركاته فيما هو الكلمة الواحدة ولا تربي الوقوع الفاعل على الفعل
والاعراب نحو يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لتانيث فاعله مثل فانيثية
الفاعل بين وجمع لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقوله يا حرسى اضربا عنقه
اي اضرب اضرب وقوله رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني ارجعني ولو عبر
بدل الفاعل بما اسند اليه ذلك الفعل الذي لم يسم لئلا يائب الفعل واسم كانوا
هو انها واعلم ان التانيث المذكورة تلحق الماضي معقرا كان او غير معقرا ما لم يلزم تد
كبر فاعلم نحو افعال في المعجب وما مر وما خلا وحاشا وليس في الاستثناء ولا تدر هذه المذ
كورات لا ينافيها التانيث الاصل والمعبرة بالاصل لا بالمعارف **قوله** ان يفتح اخره اي يفتح
فتح اخره لم يفتح نحو ضرب او فخر ما نحو **قوله** لا تتخفف عنه لكون الباء على الفتح واما التانيث
فلانه الاصل في الافعال بان الاعراب انما هي لبيان المعاني المتعاقبة على الجملة بصيغة
واحدة وتوافق المعاني في الافعال بوجه اختلاف صفتها فان قلت مقتضى ما ذكر
ان الاعراب اصلا في المضارع في الافعال لم يربطه كقولك لا تاكل السمك وشرب اللبن
قلت اجيب بان الاعراب في المضارع غير متعين لبيان المعاني لا مكان الاستغناء بظهور
لا وان كانا في الاسم **قوله** ودرج بالجم اي ذل ولان وسهل **قوله** ما لم يقبل به ضمير

اي

اي

رفع متحرك فانه يمكن تظاهرة انه في هذه الحالة مبنى على السكون وذهب بعضهم الى انه مبنى على فتح مقدس **قوله** وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يفتح ظاهره ايضا انه مع الواو مبنى على الضم وذهب بعضهم الى انه مبنى على فتح مقدس منع من ظهوره اشتغال المحل بضمة المناسبات **قوله** استثقلت الضمة على الواو والياء الى غير متعين بل كذا ان تقول تحرك الواو والياء والفتح ما قبلها فقلبتا الفاء وحذفت لالتقاء الساكنين وهذا اول واغا انقبض الفتح ونحو عز واورموا بدل على اللام المحذوفة فقدم كونه عرضا معنى يا قيا المقض الكف على **قوله** حلا على ربا اي على الماضي الذي اتصل به نون السوة لاسبق اليها في اتصاله السكون وغروض الحركة لكذا على ابن مالك وفيه نظر لانه ان اردت تحليل نفس البناء فلا تسلم ان بنا الماضي لاجل اتصال النون به بل ليكن انه مبنى قبلها ومع غيرها وان اراد تحليل كون البناء على السكون فهو غير محتاج الى التحليل لانه الاصل وايضا لماضي مع النون ليس مبنيا على السكون بل على الفتح **قوله** فانما على بنا المضارع المتصل به احسن التوفيق لان الاعراب قد صار له اصلا ثانيا **قوله** فان لم يتاخره ثمانا معربا على الارجح وذلك لان علمه الساتر كسبه معها تركب خمسة عشر ذم لا يكون ثلاثة اشياء ويدل على اعرابه عند عدم الجباسة رخوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكدة بالخطيفة لقوله هل تفضل يا زيدون فاذا اوقفت على الفعل حذفت النون ووردت واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفضلون فلو كان مبنيا لم يختلف حاله وصلاد وبقا قال الرمي اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التوكيد فقال جمهورهم انه منصرف كتركبه مع النون ولا اعراب في الوسط واما النون فمرفوع ولا حظ له في الاعراب ثم قال بعضهم جميع ما اتصل به النون من المضارع باق على اعرابه وقال بعضهم المضارع مع النون مبنى للتركيب الا اذا سخر الى الالف نحو هل تفضل بان والدا ونحو هل تفضلون او اليان نحو تفضلين فانه المضارع بالبارزة تجمع التركيب لفصلها بينهما والحذف للسكون في حكم الثابت ففتح ترضون وترضين كالتخمين والتخمين فالسند الى احرف الروف المطلوبة معرب مقدرا لاعراب الاشتغال محله بحركة المرفوع فان قلت فاذا كانت معربة فلم لم تفتح النون من الحركة كما عرفت في نحو تفضل بان وتفضلين لما استقل على الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للمرفوع التي هي ضاير قلت كراحتي لاجتماع التواتر وانما لم يدور الاعراب عنه هو لاجل نون التوكيد كما دارت على ياء النسب وتا التانيث لما قبلها للتشديد والاعراب قبل التثنية لاجلها ولما قبلتها ولما قبلتها لاجلها لاجلها انتهى **قوله** لتبطلن تقدم الكلام عليه **قوله** ولما قبلتها اصل قبل التوكيد والمهيئتان بتحقيق نون الرفع دخل الجازم وهو لا الناهية فحذف نون الرفع ثم كذا بالهوية الثقيلة فالقي ساكنان الالف والنون المذمومة ولم يجر حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا

فانما على ربا اي على الماضي الذي اتصل به نون السوة لاسبق اليها في اتصاله السكون وغروض الحركة لكذا على ابن مالك وفيه نظر لانه ان اردت تحليل نفس البناء فلا تسلم ان بنا الماضي لاجل اتصال النون به بل ليكن انه مبنى قبلها ومع غيرها وان اراد تحليل كون البناء على السكون فهو غير محتاج الى التحليل لانه الاصل وايضا لماضي مع النون ليس مبنيا على السكون بل على الفتح

النون لغوة المقصود منها فحركة النون بالكر تشبيها بنون المشبهة الواقعة بعد اللام فاما نون اصله قبل التوكيد ترتيبا على وزن تخفيفين نقلت حركة الحفرة الى ما قبلها ثم حذفت الحفرة فصارت ترتيبا بفتح الواو كسرها الاول واسكان الثانية تحركت اليها الاولى وانقلبت ما قبلها فقلبت الفاء ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصارت ترتيبا دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم كذا بالنون الثقيلة فالنون ساكنان بالخطا طمة والنون المذمومة فحركة الياء بحركة مماثلة لها فصارت ترتيبا على وزن تخفيفين **قوله** ويدل على الطلب اي يدل بحسب الوضع بصيغته على الطلب كحرف **قوله** فان دلا للفظ على الطلب ولم يقبل بالخطا طمة وليس باسم فعل والحواب عن ذلك ان الفعل في التحليل ليس بالاعلى الطلب وانما هو مامة ح على صورة الامر واورد عليه كلاما فانما مفيد للامر الذي ارتدع وانزجر ولا تقبل بالخطا طمة وليست باسم باتفاق واجيب بمنع دلالتهما على الامر بل على المردع والجزء هو ليس بامر واورد عليه ايضا المصدر في نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا فانه دال على الطلب ولا تقبل بالخطا طمة وليس باسم فعل امر وورد عليه ايضا لام الامر فانها دالة على الطلب وليس باسم فعل نعم الدال على الطلب بالوضع مخففة في اسم الفعل ان مح ان ما تقدم من ان كذا لا تنقل بالوضع على الطلب **قوله** وحكمه على ان يبنى على السكون ان كان على الاخر محلى بنا جميع الاخر على السكون ان لم يتاخره نون التوكيد وان يتاخره يبنى على الفتح وكذا ان تقول كلامه مبنى على الاعم الاغلب وان تقول لعلم لم يتعرفه لذكر لانه امر عارضة **قوله** او مبنى على حذف الاخر صالة ان كان مقفلا الاخر مبنيا على حذف الاخر ان لم يتصل به نون السوة ولم يتاخره نون التوكيد فان اتصلت به نون السوة يبنى على السكون نحو اغزون واخشين وارمي قال تعالى فتعالين امضك وان باسرة نون التوكيد يبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمي وقد يقال ان كلام المصم مبنى على الاعراب الاغلب وان هذا امر عارض وضابط ذكره المير على المعقل الاخر فانه مبنى على حذف الاخر وليس مضارعه مجزوما يحذف الاخر بناء على ما نقل المصم عن سيبويه فيما تقدم من ان الجزم يحذف الحركة المقدرة وان حرف العلة محذوف عند الجازم لانه مبنى على حذف الاخر يظهر في ان جميع المرفوعات فانه مبنى على السكون محلى كان او مقفلا ومضارعه ليس مجزوما مبنيا على السكون وكونه في محل جزم بعيد خصوصا في المعقل وملاصقة مجزوم من نون السوة مع بقائه لا يجر في المعقل قلنا من باب **باب المرفوعات** باب بالتثنية ترجمته وهو خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب **قوله** المرفوعات سبعة المرفوعات هي المرفوعة لاموضوفة اللفظ وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطرا صفة مذكر لا يعقل كالصافات المذكورة من الخيل وكالايام الخاليات وكالحال الراسيات وليس جمعا المرفوعة اي كلمة مرفوعة لقوله سبعة فان قيل بقي ما المرفوعة اسم

27

افعال المقاربة واسم ما ولاولات وان المشبهات بليس وضم لا النافية للجنس فانها مرفوعة وليست من السبعة فما الحكم في اقتضائه على ما ذكره فالجواب لان اسم الفاعل ليست من السبعة لان المراد باخوات كان الكلمات التي ترفع المستند وتصب الخرف قد خل في اسم كان واخواتها اسم افعال المقاربة واسم ما ولاولات وان المشبهات بليس ولاينافي ذلك ما بان من قوله وهي ثلاثة عشر فعلا لانه اقتضائه على النهو والمراد باخوات ان الكلمات التي تصب المستند وترفع الخرف فضل في خبره وان خوايتها خبر لا نافية للجنس **قوله** لان المستند فاعل على معنى لايات في الخبر الذي له مرفوع بعض من الخبر نحو اقام الرمان **قوله** واذا اجمع التوقع قدم النعت وذلك لان النعت مع المفعول كالشيء الواحد فيكون بمنزلة المفعول في التوكيد وذلك لكونه اسما في التبعية من البدل اذ هو مقصود بالشيء دون متبوعه فانه في حكم المفعول والمضروب عنه وقال بعض المتأخرين ينبغي تقديم عطف البيان لانه اشهد من اثنين من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون مديا ودوما وتوكيدا وعند ذلك وقال في التسهيل يبدأ عند اجتماعها بالنعت ثم يعطف البيان ثم يتركب ثم بالنداء ثم بالنسبة انتهى وانما يربى بالنعت لان النعت كثر من متبوعه كما تقدم ثم بالبيان لانه جار مجزأ في التفسير لانه يشبه بالبيان في جريان محرم النعت ثم بالبدل لانه تابع فلا قايح ثم بالنسبة لانه تابع بواسطة واجاز بعضهم تقديم التوكيد على النعت فقال قام زيد بنفسه الكلمات ورد بان التاكيد لا يكون الا بعد تمام البيان ولا يحصل ذلك الا بالنسبة **قوله** ثم البيان جعله ابن مالك كما تقدم بعد النعت ثم النسبة ان قيل لم يبق شيء من المتوابع حتى يقدم عليه فكيف يجوز تقديمه على النعت بل لا بد من ذلك على المشاكسة فتأمل **باب الفاعل** **قوله** المستند اليه فعل او شبهه اي بالاصالة لا بالتبعية لان من المتوابع الفاعل والمستند من الاسناد الانسداد بالاصالة ويحتمل الصارفة في التعريف على ما هو المتبادر والمراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالجر وفيه وا لبدل اذ الاستناد اليه التابع الا فيها خلاف النعت والتوكيد وعطف البيان واعلم ان المراد بالاستناد مجزئ ينبغي بشئ سوا متعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او نشاء وفيما قام سلب الوقوع لاسل الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل الشرط والنفى الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاستناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او مفروضا **قوله** او شبهه اي ما يشبهه في العمل **قوله** وهو اسم الفاعل الخ كلامه يفهم الحصر ويرد عليه ان شبه الفعل لا يخص في ما ذكره بل منه اسم الفعل نحو هيئات وضه واوه ومنه المصدر واسم المصدر نحو ولولا دفع الله الناس الاية وقوله صلى الله عليه وسلم من قبله الرجل

في قوله صلى الله عليه وسلم من قبله الرجل

امارة الموضوع من الظرف والمجرور نحو زيد عندك او في الدار ابوه اذ اقدر ابوه فاعلا بالظرف والمجرور المتقدم لا المستند ولا فاعلا بالمتعلق والمخوف ومنه انما عند ابن حيان الاسم الموضوع موضع الفعل نحو ما كان انت وزيدان تخزافني اياك ضمير مستتر على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع وانما وقع موضع **احذر** **قوله** مقدم عليه قيل خرج به نحو زيد من قوله زيد قام فليس بفاعل لان الفعل المستند اليه ليس مقدم عليه بل هو موضوع عنه وانما هو مستند والفعل خبره وفيه نظر لان الاسم ان الفعل مستند اليه زيد فمفعول انما هو مستند لان هذه دلالة عقلية والقرين انما هو باعتبار الدلالة اللغوية وكذا المفعول في شبه الفعل نحو زيد قام فاذا الاحاجة الى القيد والقول بان ذكر لرفع الهم من يتوقع ذلك مثل ذلك كلام طاهر والحق ما ذكر فان قلت قد تقدم بعضهم التقديم بالاصالة يخرج نحو زيد من قوله قام زيد فان وان اسند اليه سمي يشبه الفعل وهو مقدم عليه لكن تقدمه ليس بالاصالة لانه خبره في رتبة التأخير فهل يحتاج اليه قلت هذا القيد لاغ لان المتقدم يستدري الناطق وانما اسند خبره فخرج بقوله حكاه ولا اسند اليه فعل او شبهه **قوله** اي على الفاعل لا يخفى عليك انه يلزم من تفسير الضمير بالفاعل حصول دور في التعريف لانه المتعريف جزأ من فاعله الاول تفسيره بالاسم المستند اليه فعل او شبهه فتأمل وقد يمتنع لزوم الدور على تفسير الضمير بالفاعل لانه ليس لتفسير البيان لما صدق عليه اي المراد بالاسم المستند اليه فعل او شبهه الاسم الذي يسمى فاعلا فالمراد به ذات الفاعل والموقوف انما هو وصف الفاعلية فيمكن تعقلم بدون ذلك العنوان فلا يلزم الدور **قوله** على جرته قيام به او وقوعه منه اي على طريقة تقول علمت هذا العمل على وجه عمرك وعلى جودته اي على طهره وطريقته يعني ان يكون على طريقة فعل او يفعل نحو ضرب يضرب ودرج يدحرج واحترزبه عن الاسم الذي اسند اليه فعل المفعول نحو ضرب زيد ويكره عمو ويزيد مضروب عنه **قوله** وهذا اسناد الفعل الى الفاعل على جهة قيامه به اظهر من ذلك ان يقول وهو الاسم الذي اسند اليه فعل او شبهه مقدم على جهة قيامه به لانه على ما ذكره يكون قوله نحو علم زيد مثالا للاستناد الى الفاعل اي نحو اسناد علم زيد وبيان تطهير ذلك في قوله الاتي وهو اسناد الفعل الى الفاعل على جهة وقوعه منه **قوله** ومجازا كالمثال الاول فانه ينظر في ذلك اذا استند الفعل الى الفاعل في المثال الاول وحقيقة لا مجاز واعلم ان مذهب أهل السنة ان التأثير لا قدرة للعبد اصلا في الواقع لا صدور عنه الا انه غير مضر في الاسناد اللغوي قال في شرح المقاصد الاتفاق واقع على ان الفعل يستند اليه العبد وان كان مفعولا فانه تعالى فان الفعل يستند حقيقة اليه من قام به لا اليه من اوجبه **قوله** ما راب رجلا احسن في عينه الكحل منه في

في غير زيد في عينه حال من الكل والمخالفه عابده على الكل وفي عين زيد حال من الغير في منه
قوله وصحوقه قسيتين لوصف على وقال وهو قسآن لهما اخضر واظهر فان قلت فما معنى كلامه
 قلت معناه وهو مشتمل على قسيتين من استئصال الكلي على جزئية بمعنى صدقه على قابل **قوله** ظاهر
 ومظهر يجوز فيه الجري على انه بدل من قسيتين بدل مفصل من مجمل ويجوز فيه الرفع على انه خبر متدا
 محذوف اي احدهما ظاهر والاخر مضمرة ويجوز فيه النصب لفعل مضمرة والمقدرة اعني ظاهر
 ومضمرة او قس على ذلك نظايره **قوله** برفع السالم صفتي لم يغير متعبا بل يجوز حرة صفة للمزك
 لان المراد به المعزذ المذكور بل جعله صفة للمزك اول من جعله صفة للجمع لان المصنف بالسلامة
 في الحقيقة انما هو المفرد والجمع فتأمل **قوله** فان قيل الى لا يخفى عليك ان الدال على العدد غير
 الدال على الوحدة لان الدال على الوحدة انما هو المفردات والدال على التعدد هو الجمع والجمع فلا
 يتوهم ورود السوالة يحتاج الى الجواب **قوله** قلت اذا اردت شئ من العلم وجمعه فستذكر ثم
 شئ وجمع ولذلك لا تشي الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلان ولا يجمع لانها لا تصل الى الخبر
قوله دخول العلم اي على ما تشي او جمع ما ذكره من دخول العلم الى الجمع عوضا عما ذكره هو
 الاصول ومقابل الاصول ما حكاه الربيع ان منهم من لا يدخلها عليه ويستقيم على حاله فيقول
 زيدان وزيدون قال الشيخ ابو حسان وهذا القول الثاني غريب جدا لم اقف عليه الا في هذا
 الكتاب ويستثنى من جملة اسم الشريعة وعمايتن اسم قبيلين واذرعان وعرفان فان الشئ
 والجمع فيها لم يستلها الفلية ولذا لم يدخل عليها الاكف واللام ولم يقف **قوله** اكرمت اكرمنا
 قيل كان ينبغي ان يقولوا كرمنا واكرمنا فيايم بحرف العطف وليس حذف حرف العطف ذلك بحسب
 صفة يرتكبه فالجواب لما كان الفرض هنا مجزوا والتقدير تكرر لعاطف كما يقول المولى على الباب
 اسمها برفع صايبا فيقول مثلا دار كتاب فوس من غير عطف **قوله** محلها رفع اذ قلت كيف
 ساء الاخبار عما نقل يقول رفع قلت لان على حذف مضاف اما من المبتدأ اس اعني محلها رفع
 واما من الخبر اي محلها رفع او ذور رفع وهذا امر سهل وان استمع به بعض ضعفت الظلمة
باب الفاعل قوله باب نائب الفاعل قال الشيخ ابو حسان واما هذه التزعم لغيره ما ذكر
 والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاهير في الاطلاق **قوله** اسم برود عليه الجار والمجرور
قوله حذف فاعله اي ترك ولم يقصد والمراد فاعله فعله وانما اضيف الفاعل الى المفعول لئلا
 يسم كونه فاعلا للمفعول متعلق به والمراد بنا عليه الفاعل فلا يرد بحواشي الربيع المقل
 لغرض من الاغراض من ذكر تفصيله فتصويرة من لساك ومنه ايضا محققون
 لساك عنه نحو ضرب الامير اذا اصرقت ضارب خمسة ومنه ايضا قصد حصول المفعول
 فاعله كان لا غرض من الفاعل نحو قيل الخادم فان الفرض المجمع لا قاله ومنه ايضا الايهام
 لغرضه كالخوف منه او عليه او لئلا يصح غير مخاطبة لقرينة عنده ومنه ايضا التوافق اما في

فواصل الاصل كقول تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجري بيني للمفعول لتتقاسم الفاعل الفاعل
 قبلها فتوافق ساير الالفاظ واما في قول الشرح كقول وما المال والاهلون الاولاد ولا
 بد يوما ان ترد الموداع فلو بيني للفاعل لا تشعب حرف الروي وهو في باقي القوافي مرفوع وذلك
 بعيد يبي الاضراف واما في السبع نحو كثرت الطمان وجعلت الفرسان فلو سمي الفاعل لزيادة كلمات
 السبعة الشائنة ونحو من طابت سريرته ومن ايتها الالهة كقول تعالى فاصنع بما تومروا ولا
 يكون الا حيث يعلم الفاعل لا شغل العلم بالحذوف في باب اليجاز مطلقا بطريق ما من العقل
 او العادة او الاقتضان او غيرهما كما هو مرسوم في علم **قوله** اي نائب الفاعل لا يخفى عليك انه
 يلزم من تفسير الضمير بنائب الفاعل وقد عني لزوم الدور عث ما تقدم في الفاعل فلا تنقل
قوله وغير عاملة التي ليس من التعريف **قوله** اي صيغة اي منتهيا اليها والصفة كيفية تميز
 لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بضمها على بعض **قوله** فعل او يفعل امر فعل
 او يفعل ونظايرها مما يضي اوله في الماضي ويكثر ما قبل اخره حتى يتم نحو يفعل ويفعل ويستعمل
 بفعل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاث المجرورة لكونه اصلا للرباعية وذي الزيادة وكتمل
 انه اراد بفعل الماضي المجهول وبفعل المضارع المجهول فتناول مثل استعمل وافعل و
 يفعل ويستعمل وغيرها من الافعال البسيطة للمفعول فمضى تاويل نعم المورن بصفتها المشتهر
 هو بها على حد قولهم تكلم فرعون موسى اس لكلا جبارا رقاها والاول ما تقدم من انه مذكور
 بطريق التمثيل لان الصفة المشتهر بها فعل الماضي المجهول من الثلاث المجرورة **قوله** او اي
 صيغة مفعول اي اسم مفعول سواء كان على وزن مفعول نحو مضروب او على وزن غير مفعول
 نحو مكرم ومختار **قوله** في الاسم اي اسم الفاعل فلا يوردان العامل اذا كان المصدر الا بغير **قوله**
 فان كان عاملة ما ضام اوله وكسر ما قبل اخره السرف ضم الاول وكسر ما قبل الاخر انه لا بد
 من تغيير ليفصله من المبني للفاعل والاصل فعل فغيره الى فعل بضم الاول وكسر الثاني دون سا
 ير الاوزان ليعود عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لمحصل هذا الفرض لكن
 الخروج من الضمة الى الكسرة او من العكس لا شرط بصفة بعد نقل ثم جعل غير الثلاث
 المجرورة في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما
 يقال ان التثنية الاولى عوض عن المرفوع المحذوف ليس بشئ لان المرفوع المفعول عوض
 عنه وهو كان **قوله** والاصل ضرب ال ما ذكره من ان المبني للفاعل اصل المبني للمفعول
 بمعنى ان الاول والابق استناد الفعل الى الفاعل هو الاصح وذهب قوم الى ان المبني
 للمفعول اصل براسه اولنا افعال لم تبين قط لفاعل نحو ضم والليل على انه مغف
 من اصل صفة الواو في يوع زيد وسوير مع وجود مقتضي لانقلابه يا واغاسه فانه انما

هو ليدل على انه منقلب على الايدى في البيا وهو الما يبيع وسائر مصاعاة للاصل اذ المشتق مما
صحيح بدليل صحة عاود المشتق من عور **قوله** متصلا بالفعل اي مستحقا للانقلاب **قوله** منقلا
عنه اي مستحقا للانفصال عنه **قوله** وانت الفعل الثانية ان كانا موحدا لم يستويا الجورور
حق من بعد لان النايب الجار والمجرور وهو غير موثق **قوله** فكسر الياء مقدر اي وكذا ضم
الكاف وكان ينبغي له ان يثبت على ذلك **قوله** فنقلت منها الى الصاوي يعني بعد حرفي
حركتها **قوله** ثم اولم اني حملت على الخاص **قوله** وفتح ما قبل اخره العلم انه ان كان ما قبل اخر
مفتوحا في الاصل اتى عليه والافح ليعتدل الم بالفتح في المضارع الذي هو انقل من
الخاص **قوله** لمحركها الاصل اي قبل النقل **قوله** وصره حال من من المحكم على تاويله بالثبوت
عند سيبويه اي منفردا وذهب الاصفاقي الى انه المقرب فيه وفي نظايره للعهد
الذهبي لا الخارجي والمعهود والزهني نكرة في المعية ولهذا يعامل معاملة الم لا المبتدأ الى السأ
وبل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للمال المقدره اي يشهد
المحكم بكونه مفعول للثبوت وهذا عند اللوحيين منصوب على الظرفية بمعنى في حال وجوده
اكرمان قيل كان ينبغي ان ياتي بحرف المعطى في ذلك ويقول واكرمانا وكسر حرف العا
طف من مثل هذا بمنحس خي يركب فالحجاب بحق خبر مستند محذوف خبره تقديره وذلك
بحوكذا الحوكذا فهي افعال متعددة كل منها خبر مستقل محذوف قائم وقاعد فيكون المعطف
وترك قاسا وغايتة انه محذوف هنا محذوف من بعض الامثلة لولائه ما تقدم عليه
وايضا لما كان العرف هنا مجرد التعداد ترك المعاطف كما يترك المجرى على الكات اسم الرفع
صاها فيقول مثلا اركبني فرس من غير عطى **قوله** ومع غيره اي مضاف الى
مشاركته في مذلول الفعل الذي اتصل به باا وقرر انه مشارك له في التكميل كما قيل او
المعظم نفسه يعني حقيقة او دعاء وتوجيه استعمال نافي المعطى نفسه ان المعطى يتكلم على
نفسه وفيه غالب لان اتباعه يشاركه في غالب اموره والاستعمال المذكور محاذ من
الجمع لعدم المعطى كالجاءة **قوله** مبني لما لم يسم فاعلم ان للاستاد المفعول لم يسم فاعلم
اي فاعل ذلك المفعول وانما اظف ان المفعول لئلا يستكون فاعلا لفعل متعلق به **قوله**
المبتدأ والخبر باب المبتدأ والخبر **قوله** في باب واحد لستلاز مها عال فائدة من
المبتدأ والخبر قول العرب ناهيك بزيد فان بعض النماة اعرب ناهيك خبرا وريد مبتدأ
وزيد في البيا وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك عن تطلب خبره لما فيه من الكلام
ويحتمل عكسه وهو ان يكون ناهيك مبتدأ وريد خبره والبارز ايدة ويجعل ان البيا متعلقة
بمحذوف وهي مع مذخولها خبر ناهيك بمعنى كافيك حاصل بزيد ومثل ناهيك بريد
ناهيك بي وناهيك به قال الجوهري وغيره يقال ناهيك من اجل ونهيك منه ونهاك منه

وتاويل

وتاويل انه يحده وغايتة ينهك عن تطلب خبره انتهى **قوله** الاسم يعني صريحا او تاويله لتناول
مخووان تصوموا خبركم ومن الاسم الاعلام المنقولة كشم قائم وزيد قائم وعبد الله قائم ومنه لا
حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة والاله الا الله كلمة الشهادة والمعرفة المذكورة
منقولة بغير في حق قوله غير ما سوق على زمن ليقضي بالحج والحرم فانه مستدام مع ان الم
يتمد للاسناد ويرد عليه ايضا نحو قوله اقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدأ لاخره تاويله المحذوف فا
فانهم اجروه بغيري قل رجل يقول ذلك مع انه لم يخرج للاسناد ويقول ذلك نعت لرجل وليس خبر بديل
جرب على رجل في تشيئة وجمع نحو اقل رجلين يقولان ذلك واقل رجال يقولون ذلك **قوله** غير التاويل
قد لا وخال فان قيل كان عليه ان يقول غير الزائدة وشبهها ليدخل على لعل ابن الفاعل في كل
قريب فالجواب شبه الزايد لهما حكم الزايد فهي زائدة **قوله** الفطنة فتدبر لان المبتدأ لم يبي عن
العامل مطلقا وانما هو مدعى العامل للفتن وانما العامل المعنوي فيضو ثابت لم **قوله** للاسنان اي لا
سناد غيره اليه نحو زيد قائم واستناده الى غيره نحو اقام الزيدان **قوله** فخرج الفاعل الى قول
فخرج الاسم الذي لم يرد عن العوامل اللفظية غير الزايدة لكان اسم لتناول نايب الفاعل ولام
ان واخواتها وغير ذلك **قوله** والاعداد للسروقة اي التي تسبق وتساو منقولة بعضها
مع بعض يقال فلان سر الحديث سر اذا كان جيبا لسابق له واصل من سر الدرغ **قوله**
قوله كلا وجود كلمة لاق قوله كلا وجود صارت مع ما بعد صالحة واحدة واجري اللراب على
اخرها وعرفت باللام في مثل البلاجر وقيل هو محض غير **قوله** والخبر هو الاسم المستند الى المبتدأ
ان قلت التقريب المذكور لا يتناول الخبر اذا كان جملة او جارا ومجرورا فالجواب بل يتناول لان
المراد بالاسم ما يشتمل الاسم حقيقة او تاويا والحكمة الواقعة خبر مولة بالاسم والخبر والمجرور الواقع
خبر يتعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو اما اسم حقيقة او تاويل **قوله** وقام خبره لانه
مستند الى المبتدأ القابل ان يقول لانه ان قام مستند الى زيد فمما مشتمل به بل قائم بل مستند الى
خبر مستوفيه وهو خبر مستند الى زيد لانه اتفق ان الخبر هو اريد فتقحم انه مستند الى
زيد وليس كذلك لان هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار الدلالة اللغوية فليتامر
قوله واقسام الظاهر كخبره ان قلت هذا ينافي ما سبق من ان اقسام الظاهر ثمانية قلت
لامتنافاة اما لان ما تقدم لا يغير المحض بنا على ان العدد لا محض هو لم واما لان هذا بالظلال
فراد الاقسام واعلم ان جرم صدره جديد ومتغير كثيرة بليغة **قوله** المعنى عموما تحته وهو
قليل الفطنة وكان الانسب ان يذكر مع العبة الفطن لان الذكاسة قوة للنفس معتدة لا
كتاب الاراوت هي هذه القوة الذهنية وجوده تقيها تصور ما يدعيها من الغير
الفطنة والضاوت عدم الفطنة عما من شأنه الفطنة فقابل المعنى هو الفطن وقيل بحجاب
عما ذكره المصنف بان ما ذكر انما هو بحسب اللفظ واما بحسب الاصطلاح فقد شغل الزكاة

الشيء ما اردناه منه **قوله** وهي اي الجملة الفعلية لا بقدر كونها خبرا فلا يرد ان التعريف
اعم من المعرف **قوله** صورته اي في الحال او في الاصل بفعل مفعول به او مقدس والجملة من
حق اقام زيد وان قام زيد وقد قام وهل تمت فعليه والمعتبر ما هو مصدر في الاصل والجملة من
تكون جازية ومن نحو اي ايات الله تنكرون ومن نحو في ياكلونهم ومن ياكلونهم وخاشعا
ابصارهم يخشعون فعليه لان هذه الاسماء في فية التاجية وكذا الجملة في نحو يا عبد الله ونحو وان احذ
من المشركين استجاركم والانعام خلقها لكم والليل اذا يقبضي ان مصدرها في الاصل افعال والقدر
ادعوا ليدوان استجاركم وخلق الانعام وانقسم بالليل **قوله** محذوف وجوبا نحو وجب حذفه التعلق
لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسدود فلا يقال زيد مستقر في الدار وقال ابن جني بجزاه
ولا شاهد له وحمل وجوب الحذف اذا كان المتعلق من الافعال العامة اي مما لا يعلم منه فعلا نحو
كاين وحاصل يكون الظرف في الاصل فان كان المتعلق كونا خاصا نحو قائم وجالس لم يحذف
الا لليل ويكون الحذف حجابا لا واجبا ولا ينتقل الضمير من المحذوف الى الجار والمجرور وسياق
لذلك **قوله** تقديره يستقر اي على احد المذهبين فانه بقدر المحذوف اسما **قوله** او استقر
على المذهب الاخر والخلق في الراجح لا في الجواز كما هو مقتضى صيغته وتعبيره بمستقر واستقر للتعليل
لالتقدير يصح تقديره ما كان بمعناها نحو حاصل وثابت ومستقر في الاول وحمل وثبت ووجد في
الثاني قال في المعنى ان اريد المعنى قدس كان او استقر ووصفها وان اريد الحال او الاستقبال
نحو الصوم في اليوم والجمعة اي عتق قدس مضارعها هذا هو الصواب وقد اغفلوه انتهى ثم وجه
الشيخ في المعنى كلا من المذهبين فقال فمن قدس في الجسد والصفة والحال الفعل وهم الاكثر
فلا بد الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلا بد الاصل في الجسد والحال والصفة فلا بد من الفعل
في ذلك لا بد من تقديره بالوصف **قوله** وذلك المحذوف خبر المبتدأ على الصحيح هو ما قاله ابن
قشاشم تبع الجماعة وقال جماعة الصحيح انه معمول المحذوف وقال اخرون الصحيح انه محذوف
لان المقصود الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لرواها وسموا الباقي باسم
الجسد مجازا وقد يقال الخلق لفظي لان القائل بانه المحذوف نظر الى العامل الزك الذي هو الاصل وهو
مقيود بغيره لا بد من اعتباره والتقدير بانه المحذوف نظر الى الظاهر المعنوي وهو معمول العامل
لا بد من اعتبار القائل بانه محذوف عنها نظر الى المقصود واختاره الرضي **قوله** متعلق بمحذوف وجوبا
الذي يأتي فيه نظيره ما سبق في الظرف **باب اسم كان واخواتها قوله** وخواتمها اي نظائرها
يعني الكلمات التي تناظرها وتشتابهها في رفع المبتدأ ونصب الخبر **قوله** اعلم خطاب عام لكل
من يتاخر من العلم على حد قوله تعالى ولو نسي اد وقفوا على النار من يتاخر من الله روي
وقفك الله للعمل الصالح لفظه خبر والمقصود به انشاؤه له عا بالتوفيق للعمل الصالح قيل التوفيق
عن الاشعري واكثر اصحابه مخلق القسرة على الطاعة وقال امام الحرمين رحمه الله تعالى

فان

فان القسرة على الطاعة تتحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدس والموت
القرينة في الطاعة التي هي مع الفعل كما هو مذهبهم من ان المقدس مع الفعل انتهى **قوله** ترفع الاسم
وتنصب الخبر لان دخول هذه الافعال على المبتدأ والمجرور على خلاف القياس لان الافعال
ان تنصب معاها الى المفعولات لاني الجمل فان ذكر المحذوف نحو هل جازيد ولكن توسع فيها ونحو
معاينها الى الجمل ورفقوا بها المبتدأ تنصبها بالفاعل وتنصبها الخبر تنصبها بالمفعول وما
ذكره من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب المحررين وقال الكوفيون ان اسم لا عمل الا
في الخبر لان الاسم لا يرفع عما كان علم والوجه الاول بيلد اتصال الاسم بها اذا كان ضمير نحو وكأنا
فم الظالمون والضرب بالاسم لا يتصل بما علم ويلزم على قول الكوفيين ان تكون هذه الافعال
ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود في الافعال واعلم ان شجرة الرفع باسمها والمخصوص ليس خبرها
فاذا قد يقع بعد كان المبتدأ والخبر مرفوعين فليكون اسمها ضمير شانا والجملة بعده خبر
كقوله اذا مت كان الناس نصفان شامت واخر متين بالزمن كتبت اصنع **قوله** وضار فائدة
التي بصار افعال في معانها وهي امر ورض وعاد وقعد وانما والواو راء ونحو واغدا
وراج ذكرها ابن مالك في الكافية **قوله** وهي لفظي الحال عند الاطلاق والحق دعوى القرينة
عطف الخبر على سابقة تفسيره وما ذكره من انها لفظي الحال عند الاطلاق هو قول الاكثرين وقال
غيرهم هي لفظي مطلقا وهو مذهب سيبويه قال الرضي قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس اللفظ
مطلقا نقول ليس خلق الله مثله في الماضى وقال تعالى اليوم يا ايها الذين آمنوا انقضت
المسئلة وجمهور النحاة على انها لفظي الحال قال الاندلسي واحب ليس بين القولين تناقضا
لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الاجاب عليه في نحو زيد قائم واذا
قيد بزمان من الامثلة فهو على ما قيد به انتهى واخرون يقولون عند الاطلاق او انما اذا كان معه
قرينة تدل على غير الحال لقول احسان رضي الله عنه يمدح به الزبير بن العوام رضي الله
تعالى عنه وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يذبل وضمير فيهم للصحاب
رضي الله تعالى عنهم اجمعين والشاهد في غير محبث لفظي للمستقبل مع ان وضميرها لفظي الحال
واسمها ضمير الشأن او ضمير على مثله وخبرها يكون اي يوجب جد ولاه منفتوح
على الظرف وما بعده بدل ويذبل بالمحذوف وضمير الموحدة اسم جمل معروف يقال له بدل الجوع
لان المحذوف بما **قوله** لفي باي اداة كانت يعني لفظا او تقديرا امثال النفي لفظا ما سافر في كلامه
ومنه ليس ينكح ذا عتق وعثر **قوله** كل ذي غفة مقل فتوح **قوله** وشال النع قد جازا قانا
تفق تذكر بوسفي لا تفق ولا يحذف النافخ معها قياسا لا بعد القسم كالاية الشريفة
وشال الحذف به ونكحوا له تفق تسمع ما حبيت بها كحقي تولى اي لا تفك **قوله** وهو الذي
والدعائال الذي لا تزل فاما ومنه صاح شمر ولا تزل **قوله** ذا كملون فنيانه ضلال مبین

ان قومي كذا بكون قول وكان للتبعية اي لانتساب اسمها لغيرها **وهو الدلالة**
على متاثره امره اخر في المعنى اعلم ان الاله مراد قول هو المتبعية والتاثير هو المتبعية
والمعنى هو وجه التبعية وهو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه وهو في
زيد كما لا يدرك الا لا السجاعة لا تتعاين في الاله سد اذ هو الا قدام عن روية وذلك
يختص بالنفس العاقلة وانما اعتبارنا في وجه التبعية القصدة في زيد والاله سد يشتركان
في كثر من الذاتين وعينها كالحوانية والجمية والوجود وعز ذلك مع ان ساقها
لبيت وجه التبعية وما ذكره تفسيرا للتبعية اللغوية وهو مل لمثل قولنا فاعل زيد عمر
وجاني زيد وعمر والظاهر ان التبعية الذي تدل عليه كان او الحاف التبعية بمعنى المتابعة
والتاثير لا التبعية بالمعنى الذي ذكره فان قلت التبعية فعل المتكلم والدلالة صفة
اللفظ فكيف يحمل عليه وتجعل تفسيرا له قلت الدلالة مصدر قولك كذا لعل فلانا على
كذا اذا هديته له بمعنى ان يدله المتكلم وهو بهذا المعنى فعل المتكلم فلنا مل **وهو**
طلب ما لا يلزم فيه او ما فيه عسر المراد بالطلب هنا ميلان الطبع الى حصول المعقود سوا
كان الامتناع المعقودا اولا وسوا المكنى الحصول اولا فلا يرد ان الامتناع في ذلك يكون محالا
معلوم الاستحالة والعاقلة لا يطلب ما علم استحالة والتحقق ان المتبعية لا تدل بالوضع
على الطلب وانما هو موضوع لانتساب حالة مخصوصة يتبعها الاظهر ميلان الطبع الى حصول
الامتناع المحض اعني محضة مخصوصة على وجه يكون التوقف حال المتبعية والمتبعية كما
هو شأن معاني ساير الحروف وكذلك الترتيب وانما هو موضوع لانتساب حالة مخصوصة
واظهارها يتبعها ميلان الطبع الى حصول الترتيب وهو الطمأنينة المحصورة في حصول
الترتيب على قياس ما عرف من معنى الترتيب **وهو** ولعل للترتيب اي الاستيفاء قال المولى
سعد الدين التفتازاني لعل موضوع لتوقف محبوب وهو الترتيب او مكرره وهو الاستيفاء
فان التوقف على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من
غيرهما كما شهد به موارد الاستعمال ويؤخذ من كلامه ان الترتيب ليس يطلب بل هو توقع
وهو التحقق كما سبق وفي الرضى وماهية الترتيب غير ماهية الترتيب الا ان الفرق بينهما
من جهة واحدة فقط وهي ان الترتيب محضة حصول التي سواها كانت منتظرة وترتيب
حصوله اولا والترتيب انما هو الترتيب لا يتوقف بحصوله فمن لم لا يقال لعل الترتيب ترتيب
في الارتياب الطمأنينة والاستيفاء في الطمأنينة المحبوب والاستيفاء في ارتقاب المكرره
وهو حرف توكيد ونصب الاولي حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر وكانه انما اقتصر
على النصب لانه متفق عليه **وهو** بخلاف الملوحة اي فانه لا يجب ان يطلبها عامل
بل قد يطلبها عامل وذلك لانه لما كان محكية بالقول نحو قال اي عبد الله وقد لا يطلبها عامل

ولا يظهرها وهي
محبة حصول المتبعية

وذلك

وذلك ان المثل كن محكية بالقول **باب تبعية النواسخ قوله** النواسخ جمع ناسخ من
النسخ وهو الازالة يقال نسخ النسخ الظل اذا ازالته ورفعته بالباط ضوها ويقال
النسخ النسخ اخذ امي فلم نسخ ما في الكتاب اذا اقلته باستكمال ثمانية وكنت ناسخ
لانها ازالة حكم المبتدأ والخبر وهو رفع المبتدأ بالابتداء ورفع الخبر بالمبتدأ **وهو** تعقد
ترجيح وقوع المعقول الثاني اي قد دل على ترجيح وقوع المعقول الثاني وكلامه مبني
على الاعم الا غالب فلا يرد ان ظن قد ينجي ويجمع على علم قال تعالى يظنون بطاعتهم ملاقيه
ترجيح وعلم قد ينجي ظن خوفان علمه من مومنان وقد ينجي راي بمعنى ظن ومما اجمع
فيه راي بمعنى ظن وراي بمعنى علم قوله تعالى انهم يرونه بعدا ويراها قريباً اي
يظفونه وتعلمه وقد ينجي ظن اليقين بقوله دعائي الغواني عمن وخلفتني لي بهم فلا
ادعي به وهو اول **باب تابع المروغ** والمراد به اي بالتابع مطلقا لا تابع المرفوع
والغير قد يرجع الى المقيد بدون قده فلا يرد ان التعريف اعم من المرفوع **وهو** كل
ثاني اي كل متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع
الثاني والثالث فصاعدا **وهو** اعرب باعراب سابقه اي ينجس باعراب سابقه وان لم
يكن ينجس باعراب سابقه ان كان لسابقه اعراب فلا يرد علمه ان التابع الاكم قد يكون
تساقط لفظيا واعرب المتبوع محلي وبالعكس والمراد انه يعرب باعراب سابقه ان كان
لسابقه اعراب فلا يرد بخلافه ان يضرب ضرب ولا حاجة الى دعوي ان هذا تعريف لتابع
على ان هذا راد علمه ان تابع الاكم قد لا يكون لسابقه اعراب اصلا نحو ههنا ههنا العقيق
وهو يخرج الخبر مراده بالخبر هنا الخبر المستقل واما الخبر الغير المستقل فجامض من قولنا
الرومان حلو جامض فلا يخرج بذلك لا يعرب باعراب سابقه الحاصل والمختار ولذلك
نراو بعضهم في التعريف عن خبر خارج الخبر الغير المستقل فتأمل **وهو** دون المتحد اي
دون كل متحد فلا يرد ان الخبر قد يعرب باعراب سابقه المتحد في نحو ظننت زيدا مطلقا
فان الخبر فيه قدس ركن سابقه في اعرابه المتحد **وهو** وحال المضروب اي ويخفى للمفعول
الثاني لظنت واخواتها وتتمز المضروب نحو انتريت عيسى بن نجدة **وهو** وهو الثاني
المتفق بالفعل او باللفظ الموضع لمبتوعة او المخصص له قلت هذا التعريف انما يستعمل
ماجي به من معنى التعريف او تخصيصا وما ما جي به ملوح او ذم او توكيد او ترجيح فلا
قلت احب عه بانه لما كان اصل الفت ان يوتي به للموضوع او التخصيص اقتصر عليه
وهو مثال المشتق بالفعل نحو جاني زيد العالم اي نحو العالم من جاني زيد العالم
فان قلت عالمهم فاعل واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصولة اخرى تعرف
عند غير المان في قلان التمثيل على مذهبه فاما على مذهب الجمهور فالفت انما هو الوليس

ان

بمستحق بالفعل قلت الخلف انما هو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لا يقع بقولون
انه فعل في صورة الاكم ولهذا فعل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث
كانهم يقولون انه فعل في صورة الاكم ولهذا فعل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس
في معنى الحدوث لا يقع بقولون انه فعل في صورة الاكم من نحو المومن والمافر والمأذ
والصانع والعالم فهو كصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف **قوله** ونعني ان يزيد
الى اشارته الى دفع ما اعترض به من ان المستحق ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على
معنى منسوب اليه فمثل اسم الزمان والمكان والالاء ولا يفتى بئى منها انما يفتى
بما كان صفة او مضافا لها فاجاب المضربان المراد بالمستحق بالفعل المستحق للرفع
وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقد نوقش في هذا الجواب
بان المراد لا يرد دفع الا مراد فلا حنى الجواب بان المستحق بالفعل الموصوف بهما
دل على فاعل او مفعول به متضمنا معنى فعل كروى وجيند فالمستحق له اطلاق
قوله وهو اسم الفاعل والمفعول اورد عليه انه انما يحسن العطف على المضاف اليه
اذ كان التركيب باقيا على معناه الاضافى في كلامه من يد وتعمروا اما اذا خرج الى معنى
السمية الجنسية كما هنا والعلة الشخصية بعد الله علما او الحسنة تمام عريضا فلا
يحسن بل لا يجوز لان المضاف اليه جزوا الاكم والعطف على الحرف منتهى **قوله** كما ان الاشارة
تحتل كما سياتى اذ لم يكن مكانا لا نه لانم النص على الظرفية ولا تصرف ولا يفتى
به **قوله** وذو معنى صاحب اى او بمعنى الذي في لغة من اعراب ذ والموصولة تقول
مرة بالرجل ذي قام بمعنى الذي قلم وسياى في كلامه ان سائر الموصولات يفتى
بها **قوله** والمنسوب اى ما يصدق عليه المنسوب لا لفظ المنسوب لانه مستحق بالفعل
قوله والمواد بالتحقيق تقلل الاشارة الى التكرار اى الحاصل في التكرار نحو
رجل فاضل فانه كان يجب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت فاضل قلت
ذلك الاشارة الى الاحتمال وخصصته بفر من الافراد المتصفة بالفضل قال السيد
الشريف المستغنى بسمه الله ولقبه عن التوضيح الظاهر انهم ارادوا الاشارة الى
المعنوى لان التقليل انما يتصور فيه بلا محتمل كما في رجل عالم فلا يكون جارية في
قولنا غير جارية صفة مخصصة وقد يتحمل فحمل الاشارة الى على ما هو الا على ما هو
واللفظي وتعمل جارية مخصصة لا بها قلت الاشارة الى اللفظي وعنت معنى واحدا
فلم يبق في غنى جارية الاشارة الى المعنوي بنى افراد ذلك المعنى **قوله** لا يخلوا
الى اى كان ما صدق به حسب الاستسقاء لما وجدته في الخارج لا تخلوا اما ان يدفع خبر
المنعوت المستتر او **قوله** الاول الحقيقي المراد بالا ولان الرفع لضمير المنعوت
المستتر

المستتر وهو شامل لخبر يد العالم الاب بجر الاب **قوله** والثاني السببي يدخل
فيه نحو جاني يد الحسن وانه او نفسه **قوله** هو الجاري على من هو له في المعنى يخرج نحو
يد العالم الاب ومثل النعت الحقيقي في وجوب موافقة المنعوت في الاربعة المذكورة
النعت السببي الرفع لضمير المنعوت المستتر تقول جاني ابنى امرأة كريمة الاب او كريمة
ابا وجاني رجلا كرام الابا او كرام ابا وحكى الغرام مرت رجل حسنة العين كما يقال حسنة
عينه وما حكاها الغرام وجد ضيق ومذهب كثير منهم الحر منى منعده كما تقدم **قوله** ويتبع
منعوتة في اربعة من عشرة مشروط بان لا يمنع من ذلك مانع كما اذا كان النعت هو
يسوي فيها المذكور والمؤنث كمنعوت بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعل
بمعنى مفعول كرجل صريح وامرأة صريح او فاعل من او كان صفة مؤنثة بحرفي على
المذكر كعلاء مائة بعة وهرة كرجل علامة وربعة وهرة وامرأة علامة وربعة
وهرة فان قلت ما ذكره مستغن بقوله هذا محض ضرب فوصفوا المرفوع وهو المحم
بالمخفوض وهو ضرب وبقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا فوصف التكررة
وهي تلك همزة بالمعرفة وهو الذي جمع وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز
العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب فوصف المعرفة وهو علم الله تعالى
بالتكررة وهو شديد العقاب وانما قلنا انه كلك لانه من باب الصفة المشبهة فكأنه يكون
اضافته الا في تقدير الاتصال لانها اضافة لفظية الا ترى ان المعنى شديد عقابه
لا يتبع في المعنى عن ذلك قلت اما قوله هذا محض ضرب فالتكرار القرب يرفع حزبا
وعليه لا اشكال ومنهم من يخففه لمجاورة المخفوض وكما ذكرنا من سببوا بين المجاوزة
في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه فغنى خبر بجملة مقدرة منع من ظهورها
تتعلق المحل بحركة المجاورة ولست حركته اعراب وليس ذلك يخرج له عما ذكرنا من انه تابع
لمعنونه في اعرابه كما اننا نقول المتبادر والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة الحس البحرى
المجدي بكتساب الدال اثبا لكثرة اللام واجاب الشيخ عز الدين بن جماعة بان الاصل ضرب
محرم تحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فان رفع الضمير واستتر وفرض كان
النسبى يلتزم ابراره عند جري الصفة على غير من له او ما قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة
الذي جمع مالا فالذي جمع مالا بدل لا يفتى او انه نعت مقطوع والنعت المقطوع
نحو نعتة للمنعوت نعتا وتلك كما قاله الرضى واما قوله تعالى حم تنزيل الكتاب
الاية فتدبر العقاب فيه جعله الزمخشري على تقدير ان يجعل سببا حذفا اذ اذ
الانزاد واج واجار وضعت ايضا ابو البقاء لكن على ان شديد بمعنى مشد كما ان الاوون
بمعنى المؤنث فاجز به بالتا ويل من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل والذي قدمه

الزحزحة انما يجمع ما قبله ابدال اما ان يبدل فلتكنه وكذا المضاف قبله وان كانا من
باب لم الفاعل لان المراد بهما المستقبل واما البواقي فالتناسيب ورد على الزجاج في جعله
شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وتقال في جعله بدلا وحده من بني الصفات بنو
ظاهر وقد تبين بهذا صحة قوله ويتبع مسنونه في اربعة من عشرة **قوله** مذكور اي
مذكور الاخر **قوله** ساكن اي ساكن الاخر **قوله** تابط بشر الظريف يرد الغفقى
به ايضا من حيث ان المنعوت مفتوح الاخر والمنعوت مضموم الاخر فالتا بابط اذا اخذ
نسيا تحت ابطه سمي به جلا لانه جاء يوما الى قبيلة وقد اخذ تحت ابطه حية فقبل له
تابط بشر **قوله** اي يكون اي الاقرب **قوله** على لغة متعلق بقوله بطناف وهي
لغة الطوائف البراءة التي تلحق العامل علامته التثنية والجمع فتقول برجلين خسين
غلامها وبرجال خسين غلامهم **قوله** والاحسن في جميع التكرار الجمع هو ما
نص عليه سيبويه في بعض نسخ الكتاب وهو مذهب المبرد وجري عليه في التسهيل
واما كان الاحسن فيه الجمع كان لم الفاعل المتا به للفعل اذ الجمع جمع تكسیر خرج
لفظا عن موازنة الفعل ومناقبه لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع
فاعلى كقولهم غلامه كلما لزم في قاعدته ون وقيل الافراد احسن ونسب الى الجمهور
وفضل بعضهم فقال الجمع اولى ان يجمعوا والافراد اولى ان يجمعوا **قوله** او متى
والمعارف ستة زاد بعضهم سابعا وهو التكرار المقصودة في النداء نحو يا رجل
لمعنى **قوله** الفرفى بنى المعرفة والتكرار المحض ان تخصيص المعرفة وضع وهو
المراد بالتعريف عنده وليس المراد به مطلقا التخصيص الا ترى انك قد تخصص
التكرار بوصف لا بشا وكما في شئ اخر مع انما لا تشي بذلك موقفة لكونه غرضي
كما تقول نابت اليوم رجلا سلم عليك وحده قبل كل احد وكذا ترى اعبدائها
خلق السموات والارض وخوذة **قوله** وهو ما يدل على متكلم او مخاطب او
غائب اي وصفا فيخرج الاسم الظاهر في محمول من اسم لم يزد في فعل
كذا او قولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب يزد فعل كذا فانه
لم يوضع على شئ من ذلك بل ليدل على معنى خاص ضار كان او غائبا وكذا الاسم
الاشارة فانه لم يوضع للدلالة على حضور بل ليدل على معنى اعم منه وهو
الدلالة على مشار اليه وانما جاء الحضور من جهة ان المشار اليه لا بد من حضوره
ولا يرد ايضا احرف المتارعة لا يقال است دالة على تكلم ولا مخاطب ولا غائب
واما هي دالة على التكميل والمخاطب والغنة فان قلت يرد على التعريف المذكور
لفظ متكلم ومخاطب وغائب قلت يمكن الجواب يجعل قوله هو انا وانت وهو

قيد

قيد اي التعريف اي حال كون ما دل على متكلم او مخاطب او غائب مثل انا في انه دل
على متكلم به ومثل انت في كونه دالة على مخاطب به ومثل هو في كونه دالة على غائب
تقدم له ذلك فان قلت يرد على التعريف الذي ذكره للصنف الثاني من ذلك فافها
دالة على المخاطب وليست هي بل بالثاني البصري وانما هي حرف لا يحمل له من الاعراب
نظمت اجيب باننا لا نسلم انما دالة على المخاطب وانما هي دالة على الخطاب من حيث حرف
دال على معنى وما دلالة على الذات البتة وكذلك ايضا الباء في اباي والهاء في اياه
والكاف في اياك ليست مضمرة وانما هي على الصحيح حروف دالة على صمد التكلم
والخطاب والغنية والدال على التكميل والمخاطب والغائب انما هو ايا وتلك كما وضع
مشركا بينها وارادوا بيان من عنوانه احتاج الى قرينة تنصل به بين المعنى المراد
منه فالبينة انما هي ضمير او ضمير من قولهم اضميرت البني اذا استرته واخفته ومنه
قولهم اضميرت البني في نفسي او من الضمير وهو الضمير لان في الغالب قبل الحروف
ثم تلك الحروف الموضوعات لله غالبا مضمومة وفي الكتاب والكاف والهاء والهمس
هو الصوت الحقيق والكوفونون يسمونه الكناية والمكينة وانما بدا المضم به لانه اعرف
الانواع الستة على الصحيح **قوله** اسم جنس يشمل المعارف والتكرار **قوله** يعني
سمما اي يدل على سمما باعتبار تعينه فصل مخرج للتكرار لا يقال لا تعنى
سمما بخلاف المعارف فانها كلها تعنى سمما اي عن انما يبين حقيقة وتكلم
بانه متاهد حاضرا للعيان **قوله** بلا قيد فصل مخرج لما عدا العلم من بقية المعارف
فانما هي انما تعنى سمما بقيد قولك الرجل فانه يعنى سمما بقيد الاكث واللام هـ
وكقولك غلامى فانه يعنى سمما بقيد الاضافة فتجوز العلم فانه يعنى سمما هـ
بغير قيد والاكث لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيد الحضور ولا غيبة خلاف
التعبير عنه بانت وهو وسائر المعارف فان افاضتها للجنس ثبات المرادة في الكلام
انما يكون بواسطة قرينة معنية لها في الكلام كنعقد الذكر في الضمير والاشارة
في اسمها والعلم بالصلة في الموصوف والنسبة في الاضافة ومخوذة **قوله** ما وضعه لمسمى جنس
يشمل التكرار والمعرفة **قوله** والاشارة اليه فصل اخر ما عدا الاسم الاشارة والاعراض
بان المصنرات وجميع المظهرات داخل في هذا الحد فلا يكون مطرد لان المصنرات
به الى المعود عليه والمظهرات كان تكرر بشا ركة به الى واحد من الجنس غير معين وان
كان معرفة فالى واحد معين مرفوع بان المراد بالاشارة الى اشارة الحسية وما ذكر من
الاكث المنقوص بها السكون كذا وانما لم يقل في الحدود والاشارة اليه اشارة حسية لان مطلق
الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية واما الاعراض بلزوم الدور من حيث اخذ لفظا

الاشارة في كل من الحد والمحدود فدفع بان الاشارة في قوله اسم الاشارة جزا للمحدود
ولا يلزم من توقيف المحدود على الحد توقيف جزا للمحدود ايضا اذ ربما يكون معرفة ذلك
الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد وبان الاشارة التي في التعريف لغوية والتي في
الشيء اصطلاحية وتكون اسم الاشارة اعرف من الموصول تكون المخاطب يعرف مدلوله
بالقلب والعين بخلاف الموصول فمداه علم **ف** كذا اقول مبيحا الى ان يد مثلا
هذا فنبدل لفظه ذاعلى ذات تيد وعلى الاشارة لتلك الذات **ف** مما اقتصر الى
الوصل بحملة خبرية او ظرف او مجرور تامين جنس تحمل الموصولان وغيرها مما يقتضيه
وعبر بالمجرور عن الجار والمجرور بغير اسم البعض عن الكل واحترز بالتامين اي الذي
تم بهما العائنة نحو جارا الذي عندك والذي في الدار عن غير التامين نحو جارا الذي هو
اليوم او بك وحكي الكسائي نزلنا المنزل الذي الذي الباردة اي الذي نزلناه الباردة
وهو ذو سب في انه يجب ان يكون متعلما فعله محذوف كاستقر **ف** والى هاید
فصل يخرج الموصول الجري واذا واذا وحسب وهما الشان واورد على طر هذا التعريف
من الواقعة صفة تفرق كوتفا مفتقرة ابد الى العائيد والصفة وليس تفرق لان الاسم افتقار
من التفرقة واما الى ذلك لحوان وتو عفا تامة غير موصوفة بنى شامح به الفارسي
ولو سلم افتقارها حالة كوتفا موصوفة الى العائيد والصفة فلا سلم انه يلزم كون الصفة
جملة الجوان وصفها بخبر دعومت بمن محب لك ومثل العائيد الذي هو العائيد خلف
نحو قوله ابو سعيد الذي رويت عن الحذري اني عنه لكنه قليل قال ابو علي في التذكيرة
ومن الناس من لا يحيز هذا **ف** تفرق الموصول بالعمد الذي في صلته على معنى
ان وضعها ان يطلقها المتكلم على ما تفرق عنك عند المخاطب وهذه خاصة المعارف
من ثم وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع للمخاطب
قبل حال الخطاب والجملة الاسمية طلبية كانت او غير طلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد
صيغها بخلاف الاسمية الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فتقول
لعت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لعت الاسمين المعهود بكونه مضروبا بالكد وان
جعلتها موصوفة عما كذا قلت لعت الانسان مضروبا بالكد فتعريفه بكونه مضروبا
لكه لكنه ليس بحسب الوضع لا من موضوع الانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها
على ان تخصيص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول **ف** والمضاف
اليه مضافة محضة الى واحد من هذه الحجة مشروطة بان لا يكون المضاف متوغلا في
الايام كغيره ومثل اذا اريد بها مطلق المقاسة والجملة قال الذي وكل ما هو بمقتضاها
من نظرك وتبطل وحوال وتبطلها وانما لم تعرف لان معايرة المخاطب ليست صفة تخص

ذات

ذاتا بل نحو ذلك احض من عنك احض من عنك لان **ف** المصلحة ايضا يمكن ان تكون
من وجوه من الطول والقصر واليبس والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى
قال ابن السراج اذا لم يفت نحو المصباح الى معرفة له ضد واحد فقط تعرف عن الاختصار
الغنية كقولك عليك بالحركة غير ان تكون قلذ لك كان قوله تعالى غير المعضوب
عليهم صفة الذين انفت عليهم اذ ليس لمن من الله عنهم ضد غير المعضوب عليهم وكذا
اذا استظهر شخصي بما تلتك في سب من الاشياء كالعلم فقبل جاملا كما ان معرفة اذا
قصد الذي بما تلتك في التي القلا في وقص ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل
صالحا عني الذي لنا نعمل مع ان معني غير الذي لنا نعمل اي الصالح لان علمهم كان
فسادا والجواب انه على البدل لا الصفة وقالوا في حسبك زيد ليكفرك زيد وكذا
امواته وقد كملنا هيك على صله هي السرف فقبل برجلين ناهيك من رجلين ه
وبعض العرب يجعل واحدا مع وعيد بطنه تكثرين وكذا ينبغي ان يكون ضد ربله ورس
قبيلة وابنه وادارة لان الضمير في ضم لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم
عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد آية فالها عابدة على رجل والضمير
الراجع الى تكة غير مختصة تلو كقولك رب شاة وتخلتها فان كان ذلك الصاحب
معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحدا مع انه ياختص راما
اذا اريد بغيره ومثل كماله المغايرة والجملة فاما انما تعرفان لان صفات المخاطب
المشتمل بقوله عليها معلومة فاذا اريد كمالها الشخص او بتوحي اضدادها كلها الشخص
فقد تعرف **ف** بخلاف اضافة الوصف الى مفعوله الخ فاسية ذكر في الكشاف في الكلام
على قوله تعالى ما لك يوم الدين ان اسم الفاعل اذا اراد به زمان مستمرة كانت اضافة
حقيقة واعتبر من عليه بانه ذكر في الكلام على قوله تعالى جاعل الليل سكنا والشمس
والشمس حجابا فاما ما صله ان اسم الفاعل اذا اراد به زمان مستمرة كانت اضافة لفظية
فقد تناقض كلامه قال السيد كالسعد واجب بان الزمان المستمرة يعمل الحاضر والحال
والا استقبال بخاز ان يعتبر جانب الحاضر فلا يكون الا كم عاملا وتكون اضافة
حقيقية وان يعتبر جانب الحال او الاستقبال فلان الا كم عاملا وضافة غير
حقيقية وكل واحد من الاعتبارين يتعلق باقتضا المقام وقراب الاحوال انتهى
حيث هذا الجواب الذي اخره السيد كالسعد بغير مجاز الامر من بالا اعتبارين
وقال الرضي واما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جابر مطلقا
سواء كان بمعنى الحاضر او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال او لم يكونا لاحدا الا منة
الثلاثة بل كانا كذا فاضا فتعيا الى سبب توفنا عليها معنى لفظية داما ويجعل

اسم الفاعل والمفعول الرفع فيه غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او باحد الان منته
 الخلافة نحو مرت برجل نائم في داره عمر ومضرب على يابه بكر لكن لا يقال فان
 الى مثل هذا المرفوع اذا لا يضر فيه بغير انتقاله الى الصفة وانما عر بما فتى بلا مرفوع
 في الظاهر واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المفعولات في اللفظة
 تحتاج الى شرط كونها اجنبية وهو متساوية في الفعل معن ووزننا وحصل هذا الشرط اما
 اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المعين للاستمرار فاذا ثبت ان
 اسمي الفاعل والمفعول يملان في الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما
 اذ ثبت الى ذلك الاجنبى لفظية لان ذلك معنى على العمل كما تقدم الى في قوله كغير كون اضافة
 اضافة لفظية مبنى على توكيفها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعاً او نصباً انتهى المقصود
 نقله من مكانه في كلامه الطويل وفيه تصريح بان اضافة الوصف الى فاعله لفظية وان
 كان معنى الماضى يخلو في اضافة الى غير فاعله اذا كان معنى الماضى وفيه ايضا
 التصريح باطلاق اضافة الوصف المراد به الاستمرار لفظية خلاف ما تقدم عن
 الكتاب وانما عده لكنه قال بعد ذلك واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون
 اضافة محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان معنى المضارع
 الا ان استمراره لا يسهل المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه به او تحقيره قال
 سيبويه تقول مررت بعبد الله صار بك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف
 بضميرك كما تقول مررت برجل يشبهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا
 المعنى لم يعمل الفاعل في محل التحريك به نصاً كما في صاحبك وان كان اصله اسم
 فاعل من صحت صحب بل تعدد كانه جامداً انتهى فقد فصل في اضافة الوصف المراد
 به الاستمرار لكن مدرته تفصيله غير مدرته تفصيل الكتاب وابتاعه المستفاد من
 الجواب السابق كما هو ظاهر فهو موافق لهم في الفصل مخالف لهم في المدرس واما
 ابن هشام فلامه في معنيته صريح في اعتماده ان الاضافة الوصف المراد به الاستمرار
 حقيقة من غير تفصيل فانه نقل كلام السلف الكتاب الاول ولم يحسن ثم رد كلامه
 السابق بعد ادعائه انه اضافة لفظية لا اول ويتحصل من ذلك كله ان الكتاب وابتاعه
 كالمعنى والمفهوم والسيد في الفصل في اضافة الوصف المراد به الاستمرار وكذا
 الرضى لكنه مخالف لهم في مدرته التفصيل كما تقدم سواء ابن هشام على الاطلاق
 فيها قال السيد بعد ما تقدم عنه ما نصه ويمكن ان يقال الاستمرار في ما ذكره يوم
 الدين يتوحي في جاعل يتجدد في بنعاق افراده فلان الثاني عاملاً واصله
 لفظية لو ردد المضارع عنها دون الاول انتهى ويستفاد من ظهور الاول ان الاستمرار

اعم من النبوت والدوام لانه يكون متجدداً بنعاقب افراده ونبوتاً بدوام
 الثابت الثاني ان اسم الفاعل اذا كان للنبوت كان غير عامل وكانت اضافة
 حقيقة وحيث يتصل ذلك بالصفة المستبينة فاعلاً للنبوت ومع ذلك هي عاملة
 واصله لفظية وجوابه انه مدرته كون الاضافة لفظية او حقيقة على عمل
 الوصف وعدم عمله كما صرح بذلك الامة وتقدم في كلام الرضى والصفة تعمل وان
 كانت للنبوت لان عملها سبب مستبينة الاسم الفاعل في انما نبوت وتسن وتجمع
 وهذه المتكسمة متحققة فيها وانما عملت دايماً وكانت اضافة لفظية واما وجود
 سبب العمل دايماً بخلاف اسم الفاعل فان عمله مستبينة الفعل المضارع فاذا كان معنى
 النبوت فانت المتكسمة لان المضارع لا يكون للنبوت فلم يعمل لا نشأ سبب العمل
 وكانت اضافة حقيقة والثالث انه لا يصح اطلاق ان اضافة الصفة المستبينة لفظية
 ان جعلنا اسم الفاعل المراد به النبوت صفة مستبينة حقيقة على ما سياتى وقد اختلفوا
 بغيرهم فيه فمنهم من يعي بأنه صفة مستبينة ومنهم من يعي بنحو ان لم حكم الصفة
 المستبينة او انه يعمل معاملة فاحتمل ان اختلف هذا التعبير مبنى على الاختلاف
 في اسم الفاعل المذكور هل هو صفة مستبينة حقيقة او لا يحتمل ان المراد منها واحد
 وان في احدها مسامحة اما بان مراد بالاول انه صفة مستبينة حكماً واما بان مراد بالثاني
 انه صفة مستبينة حقيقة والتعبير بان له حكمها او انه يعمل معاملة لا ينافي في انه منها
 حقيقة وانما عر واذ لكان اذ حاله فيها اموطاري على اصل وضعه وقد قال
 المرادي قلت ولقائل ان يقول ان ضميراً ومنطلقاً ونحوهما ما يجري على المضارع
 لهما فاعلى فصد بهما النبوت فعولت معاملة الصفة المستبينة وليست بصفة مستبينة
 فان قلت قد رد ما ذهب اليه من قال انها لا تكون جارية لكونها متفقين على ان
 شاطئاً من صدق او اخطى لغة او عدواً حطوا داراً صفة مستبينة قلت ان
 صح الاتفاق فهو محمول على ان حكم الصفة المستبينة لانه قصد به النبوت فلذلك
 اطلق عليه صفة مستبينة انتهى كذا افاده شيخنا سيد المحققين وسيد المدققين اهد
 بن قلم العبادي رحمه الله تعالى **قوله** اما انه لا ينبعث فلا نه عني عن الايضاح يعني
 وحمل المعنى الكادح والذام وغيرهما على التوضيح طرد الباري وقد يستعمل هذا
 بكلم الله تعالى فانه عني عن الايضاح لانه اعرف المعارف ومع ذلك ينبعث للمعنى وقال
 الرضى اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف
 المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح يحصل الحاصل واما الوصف المعند للمدح
 والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف

الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي مقار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح هو
المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما جملة على المنظم والمخاطب لانه من جنسها
تكونه نضا في مسماه ظاهر في ضمير المنظم وكذا في ضمير المخاطب ان لم يكن الا مخاطب
واحد وفي ضمير الغائب ان تعني مرجعة وهي الرضى واعلم ان المقصود من وضع المصنف
رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعني وكذا هذا الغائب نض في ان
المراد هو المذكور بعينه في نحو جاني زيد وانا قد ضربت **ف** واما انه لا ينقت
به فلا نه ليس مستقلا ولا موقولا بالمستق قال الرضى اما انه لا يوصف به فلما يحى من
ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون احص او صا وبابا ولا احص من المصنف ولا
مساوي له حتى يقع صفة له وقوله بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه
نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو جمع الى دال على معنى كاستحي هو
الفاعل والمفعول والصفة المتبجته لدل عليه ايضا فتكون نض كمن وانتهى
واجاز الكساي وصف ضمير الغائب نحو قوله تعالى لا اله الا الله هذا العزيز الحكيم
وقوله كبرت به المسكني والجمهورية مثلا يحلون على البديل انتهى **ف** والمستق
يدل على التقادري يصلح لان يدل على التحدد **ف** وهو الباقي من المعارف من
انواع المعارف السابقة فلا بد ان التكررة المقصودة في النداء نحو يا رجل المعنى
تعت ولا تعت بها **ف** وهو الاشارة محل التعت بكلم الاشارة اذ لم يكن
مكاشا لان المخاطب لانم النب على الظرفه فلا يتصرف فيه فلا تعت به وتلك
الرضي والعلم لا يوصف به لانه لم يوصف الا للذات المعنوية لا المعنى في ذات ولذلك
اذ انقل الى العالمية عن الجنبه لهم دل على معنى اعني ذلك المعنى بالتيه نحو قوله
واستقر اذا سميت بهما **ف** والموصول قال الرضى ولا يقع من الموصولان وصفا الا
ما في اوله اللام نحو الذي واللاتي واللاتي وبأبها لم يمت لفظا للصفة في كونه على
للائة وضاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه
الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل في وعي الأكثر وانما يوصف بذا والظا
وان كانت على حرفي كما في قوله فولا كذا اذ وجبا ساعيا هلم فان المسترف القرائن
لمسا بهتم لندو الموصوف للموصوف بهم الاجناس نحو ذومال **ف** ما تاع في جنس
موجود اي اسم شاع في افراد مفهوم كلي موجودات اي حاصلة في الخارج لوضع
لذلك المفهوم الصاوق على كل من تلك الافراد **ف** محو اي كذا الامم فانه
شاع في زيد وعمر ووبكر وغيرهما من الافراد الموجودة لمفهوم الادبي المذكور
الموضوع له هذا اللفظ فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك
المفهوم

المفهوم كما من حيث خصوص **ف** او شاع في جنس مفرد اي او شاع في افراد
مفهوم كلي غير موجودة اي غير حاصلة في الخارج لكنها تحت كل فرض منها
صدق عليه ذلك المفهوم الموضوع له ذلك الامم بان لا يختص بواحد منها دون غيره
بل يستعمل استعمالا حقيقيا في كل منها **ف** كمنس اي كذا الامم فانه شاع
في افرادهم مفهوم الكونيت الخارجي لا يختص به واحد منها دون غيره وهي
غير حاصلة في نفس الامر لكنها تحت كل ما فرض منها اطلق عليه هذا الاسم
اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لان حيث خصوص فعله انه لم يرد
بالجنس ما هو مصطلح المعنى ان بدليل تمثله بل ما يع النوع والصفى وغيرهما وان اراد
بالجنس الموجود افراد المفهوم التي لا حصول لها في نفس الامر مما فرض صدقه
عليها واما الجنس فلا يتصور فيه شاع لانه ليس واحد ولا حصول له في الخارج الا
في ضمن افرادة على نزاع كبس في محله واما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الاجناس
تذا افاده شيخنا اشمس **ف** هذا من علم العبادي من علم الله تعالى **ف** وانما هي موضوع
وضع اسما الاجناس التي لها افراد موجودة وحاصلة في الخارج في الوضع
لمفهوم كلي **ف** فجميع اسما الاجناس التكررات الحامدة كمرجل تعت ولا تعت
بها يستثنى منه اسما الافعال التكررات فاما لا تعت ولا تعت بها ويستثنى منها ايضا
اي فانه تعت به ولا تعت كمررت بمرجل اي رجل كما واجاز الاخفش تعتها ايضا
في نحو مررت باي معجب كذا قال ابن هشام في معناه وهو قوي في القياس
لانها معرفة **ف** اذ لم يرد بالمتق احتراز به عما اول منها بالمتق نحو عرج
بمعنى خشن واسد بمعنى سجاع فانه تعت به ايضا نحو مررت بقاع عرج وبيرجل
استد **ف** والمضائق الى واحد منها اي بلا واسطة مثل جاني يد صاحب غرو
او الغرس او بواسطة مثل جاني يد صاحب نجام الغرس **ف** وكلم الاشارة لا
تعت الا بما فيه الالف واللام مثل اسم الاشارة في ذلك اي اذا جعلت وصلة لندا
ما فيه ال نحو يا ايها الرجل وذلك لانهم استكروا اجتماع التي المعرف في اولها
ان تفصلوا بين ما بهم بهم يحتاج الي ما يزيل ابهاما مدنيص المتناهي في الظاهر ذلك
المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك
الامم انما اذ اقتطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا بالابهامهما
الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهاما بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف
اي فكان ادخل في الابهام فلذا اجاز في هذا ولم يجز يا اي بل لزم ان يرد ما يزيل ابهاما
وذلك لزم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجري مجراه الذي ومجوعه وموئلها

وقد يجري مع اسم الإشارة الموصوف بذي اللام نحو يا هذا الرجل ومن اجل
ان اسم الإشارة لا يفتح الا بفتح الالف واللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعيف
مررت بهذا الابيض لانه لا يثبت به جنس الموصوف لان الابيض عام لا يختص بجنس دون
جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه لا يثبت به ان المشار اليه انسان بل رجل **فقد** لان الجنس
اي اسم الجنس المعروف بالالف واللام لا يثبت به ان المشار اليه انسان بل رجل **فقد** لان الجنس
الجنس المعروف بالالف واللام لا يثبت به ان المشار اليه انسان بل رجل **فقد** لان الجنس
بحسب الوضع وقد ذكر لان الابهام مقتضى بيان الجنس فاذا اردت لغة لا يتصور عياله
لا يهاجمه ولا يلبق بالمضاف الملتبب التعريف من المضاف اليه لانه كما لا متعارفة من
المتعريف والسؤال من المحتاج الفخر فتعني ذواللام لتعني في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلبه مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الرجل الذي تكرم **فقد** جازم هذا
اي الحاضر ما ذكره من ان هذا نعت قول غير الكوفيين واما الكوفيون وبتعهم
السهيلي فذهبوا الى ان اسما الإشارة لا يفتح بها نحوها **فقد** وفي نعت
بالمضاف الى الخبر جازم بد صاحبك اعلم ان ابن هشام استعمل هذا المثال على بطلان
القول بان ما اصبحت الى معرفة فهو في رتبها مطلقا فوصف العالم بالمضاف الى
العالم والصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقد يمنع هذا الدليل لجواز صاحبك
بدل لا نعت **فقد** بالجنس اي بلم الجنس المعروف بالالف واللام نحو هذا الرجل
اي الحاضر ما ذكره من ان الرجل فنه نعت هو قول كثير من النحويين قال ابن هشام
في المعنى ومن الخطا قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت
قال ابن مالك اكثر النحويين تعلد بعضهم بعضا في ذلك والحاصل ان عليه فهمهم ان
عطف البيان لا يكون الا اخفى من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد منزلة النعت
في المشتق ولا يمتنع كون المنفوت اخفى من النعت وقد هدي ابن السكيت الى الحق في
المثلية فجعل ذلك عطف لا نعتا وكذا ابن جني قلت وكذا ابن جاج والسهيلي قال
السهيلي واما تسمية بيوعه له نعتا كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة ومن عسر
ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استدل بان البان
اعرف من الممنوع وهو جازم والنعت دون المنفوت او مساو له وهو مشتق او في تأويله
فكيف يجمع في الشيء ان يكون بيا نعتا واجابا بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد
والاكم مولد بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيا فاللام لتعريف المصنوع
فيما وي الإشارة بد لانه يزداد عليها افادته الجنس المعنى فلان اخفى قال وهذا
معنى قول يسويه انتهى وفيه نظر لان الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه

اعناه

اعناه هو اسم الإشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بهذا ما نعت اسم الإشارة
فليس ذلك معناه واعناه هو معنى ما قبله فليس يجعل معنى ما قبله نعتي له وقال الزمخري
في ذلك انه يجوز في كون اسم الصفة للإشارة او بيا نعتا بكم الخبر يجوز في الشيء الواحد
البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا واعناه العلم نعتا ولا يفتح به وجوز نعت الإشارة
بما ليس موصوفا بلام الجنس ذلك مما اجمعوا على بطلانه **فقد** وبالموصول نحو هذا الرجل
الذي قام كونه وبكم الإشارة نحو هذا الرجل هذا ان قلت النعت لا يكون اخفى من
المنفوت بل يكون ذونا ومساويا له وكل من الموصول واسم الإشارة اخفى من المعروف
بالالف واللام قلت ما ذكرت مذهب البصريين في المعارف وقال السلوبيين والعرف
نعت الاع بالاحض قال ابن مالك وهذا الوجه وقال بعض المتأخرين توصف كل
معرفة بكل معرفة كما توصف كل بكرة بكل بكرة وقال الرضي ينبغي اولا ان يعرف
انه ليس مراده بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه كلفظ الموصوف من الافراد
اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يقدح في المعارف ولا في
الكلمات اما في المعارف فانت تقول رأت بيا ابيض وهذه ذات قدرة او واجبه
الوجود بل مراده ان المعارف الجنس اعني المميزات والاعلام والمبهمات وذا اللام
والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون
الموصوف اخفى من اعرف من صفة او مثلها في التعريف نحو ذلك الرجل العاقل الثاني
فيه وان كان اخفى من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انما من جهة التعريف
انطاري على مدلولي الوصفين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعرف من
الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف
الإشاري اقوي من التعريف بالله في فعل هذا الجنس فوكم الموصوف اخفى او مساويا
لمعرفة فينبغي ان يعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوي من بعض حتى يبي علم
الامر في قولك الموصوف اخفى او مساو فالمنفوت عن يسويه وعليه جمهور النحاة
ان اعرف من المميزات ثم الاعلام ثم اسم الإشارة ثم المعروف باللام والموصولان وكون المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يعرف جعله بمنزلة
وضع اليد واعنا كان العلم اخفى واعرف من اسم الإشارة لان مدلول العلم ذات معينة
مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة فان مدلوله عند الواضع اي
ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرب به الإشارة الحسنة فكثر ما تقع
اللبس في المشار اليه إشارة حسنة فلذلك كان اكثر اسما الإشارة موصوفا في كلامهم
وكذا لم يفتصل بين الجنس اسم الإشارة ووصف لثمة احتياجه وانما كان اسم الإشارة هذا

افضل واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلوله اسم الاشياء بالعيني والعلم
معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العيني والضعف يعرف ذي اللام يستعمل
بمعنى الكثرة نحو قوله تعالى لن الله الذيب واما المضاف الى احد الاربعه فنعرفه
مثل تعريف اليه سوالا لا تكتب التعريف منه هذا عند سبويه واما عند المبرد فان
تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكسب منه ولذا يوصف المضاف الى
المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظرف في قولك رأت علام الرجل الطرف
بدلا لاصفة وعند سبويه هو صفة لعلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم
المبهم ثم ذي اللام ولعلمهم نظروا الى ان العلم حتمي وصحبه لم يقصد به الامدلول واحد
معنى بحيث لا يترك في الجملة ما يماثل له وان اتفقوا في ركة فنوضع ثاب بخلاف سائر
المعارف وعند ابن تميم الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشياء ثم ذو اللام ثم
الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشياء لان تعريفه بالعيني والقلب ثم المضمر
ثم العلم ثم ذو اللام وما كان ابن مالك اعرفها ضمير المفعول والعلم الخاص اي الذي
لم يتفق له مشاركون خاص وهذا المخاطب جعلها في درجة ثم ظهر الغائب السالم
من اهتمام اي الذي لا يشبهه مفعوله ثم المشار اليه والمنادي ثم للموصول وذو الاداة
والمضاف بحسب المضاف اليه فاذا اقرر ذلك فان جدت الاضطر في مذهب تابع
لغير الاضطر فهو يدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة فالكلم الاشياء في قولك
بزيد هذا يدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقيس وانما لم يجر ان يكون
الضمت احض من المنعوق لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اتفق
به المخاطب فذكر ولم يجر الى الفت والازاد على من الفت ما يزداد به المخاطب
معرفة انتهى فان قلت لم ترش التمثل لفت الموصول بغيره قلت لعل لم يوفق له
مثلا لا قطعنا قال الرضي واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعنا بلى
قال النجاشي ان الموقوفون صفة لمن آمن كما هي والظاهر انه مستغن بالصلة غير الصفة
فقه والرافع للفت في هذه الامثلة ما رفع الموقوف لفظا ومجلا ما ذكره
من ان العامل في الفت والتوكيد وعطف اليان هو العامل في مفعولها وقال
الاخضى العامل فيها مفعول كما في المبتدأ والخبر وهو كونهما نابعة وقال بعضهم
ان عامل الثاني معدر من جنس الاول ومذهب سبويه وولي لان المنسوب الى
المبتوع على قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان الجي في جاني من يد الظرف ليس
في قصده منسوب اليه بل الى من يد المقصد بقيد الفارقة وكذا في جاني العالم
من يد وجاني من يد نفسه فلما استجب على التابع حكم العامل المنسوب معني حتى صار التابع
والمبتوع

والمبتوع معا كمنسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى لان الاول في الجان
على عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني غلام زيد
فالممنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معني فلم يعمل
العامل فيهما معا واما جعل العامل معنويا كما ذهب اليه الاخضى فمخلة في الظاهر
اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل
عليه المتنازع فيه وتقدر من العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر
الخصي اذا امكن له العمل بالظاهر الجلي واما المبدل قال الاخضى والرماني والفا
والاخر المتأخرين على ان العامل في معدر من جنس الاول استدلالا بالقياس
والسمع اما السماع فموقوف له تعالى ليعلم ان لغيره من ليوهم وغير ذلك
من الآي والآثار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا
لم يشرط مطابقة المبدل منه تعريفيا وتكريرا ومذهب سبويه والمبرد
والسراجي والزنجشري وابن الحاجب واختاره ابن مالك ان العامل في
المبدل هو العامل المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول
بأسر الثاني **باب التوكيد** **فقه** التوكيد يقال فيه ايضا التأكيد
بالهمزة ويأيد لها الفاعل على القياس في نحو فاس وراس والاول اوضح
قال تعالى ولا تنقصوا الايمان بعد توكيدها والتوكيد مصدر يسمى به التابع
لانه يقيد به ويقال له توكيد او وكذا توكيد **فقه** لفظي اي منسوب الى
اللفظ لمصولة من تكرر اللفظ **فقه** ومعنوي اي منسوب الى المعنى لمصولة
من ملاحظة المعنى **فقه** اعادة الاول بلفظ اي معا والاول اي الذي
اعيد به الاول وتكرره متلبسا بلفظه ويجوز ان يكون على تقدير مضاف اي
ذو اعادة الاول بلفظه **فقه** ويكون في الاكم والفعل والرفق لا ينافيه انه
يكون في غيرها كالجملة لانه لم يدع المحصر **فقه** او اعادة الاول بمرادفة
اي معناه الاول بمرادفة اي الذي اعيد به الاول وتكرره كائنا مرادفه
او ذو اعادة الاول بمرادفة والسبب في التأويل المذكور مباينة الاعادة
للتوكيد الذي هو احد التوابع مع امتناع حمل احد المتأخرين على الآخر **فقه**
لقصد التكرير اي تكرر التوكيد بفتح الكاف اي تحقيق مقصوده ومدلوله
اغنى جولة مستقرا محققا تاييدا بحيث لا يظن به غيره نحو جاني زيد اذ اظن
المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ التوكيد او غفلة السامع عن قوله على معناه
اي عن التوجه اليه ما يراى به حقيقة او مجازا فرب لفظ دال وصفا على معنى

حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما العقلة او لظنه بالمتكلم باللفظ
اولظنه به العجز عن الذي وضع له التوكيد احد ثلاثة ايتيا احدها ان يدفع
المتكلم ظن عقلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم فاذا قصد المتكلم احدهذين
الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن عقلة السامع عنه او ظن ان السامع
عنه او ظن ان السامع ظن به اللفظ فيكرر اللفظ على ضربين يد ويد او ضرب ضرب
من يد ولا ينجح ههنا التكرار المعنوي لا تلك لو قلنا ضرب في يد نفسه فرعاً ظن بك
انك اردت ضرب يد وقلنا نفسنا بنوعه ان المتكلم عجز وكذا ان ظنت به العقلة
عن سماع لفظ يد فقولك لنفسك لا يفتقر **قوله** فقد براضا في اي مضاف **قوله**
اي ظاهره العموم اي بلفظ ظاهره العموم **قوله** ويحي التوكيد اي بالمعنى المصدري
او بمعنى التوكيد بذكر اللسان اي يحصل في الغرض الاول بلفظ النفس او العينة
قوله وهو اي الغرض الاول الراجع احتمال تكرر من الاضافة اي المضاف الى المتبوع
ظاهرة وتسمى الغرض الاول بالرافع المذكور الالفة هذا الظاهر عن مراد اذه
الرافع المذكور يحصل به الغرض الاول لانه هو قهراً ان في عبارته يجوز انما باطلاق
الرافع على الدفع او حذف المضاف اي دفع الرافع المذكور او حذف الحسية اي الرافع
من حيث انه رافع اي من حيث ثبوت الرفع له ولعله التقي في الغزينة بوصف المراد
او المعنى يفهم انه لا يجوز الجمع بينهما وليس كذلك فيصير التوكيد بكل منهما معاً كما
سذكره ويجب عند اجتماعهما الداء بالنفس لانه عبارة عن جملة الشيء والعين
مستعار في الحكم التخييري عن اجتماع الجملة وقيل ببداهتها استحساناً **قوله** معنى النفس
احترق به عما اذا اريد بالعين الجارحة المحصورة فانها بدل لا توكيد وظاهره ان اذا
اريد بالنفس الدم يكون بدل لبعض ايضا لا توكيد اظهر انه انما يوكد بالنفس والعين
اذا اريد بهما الحقيقة وينتقدان عن غيرهما يجوز ان يجرى **قوله** لا تقول
جاءني القدم باجمعهم بخلافه فانه يوكد بهما مع الباء ويدون نحو رايته عنه ويعنه
انتهى ومثل العين فيما تحاله النفس ثم رايته انتصت ام قال في المعنى بعد ان ذكر
انه يجب تكرر الجمع من توكيد التوكيد في باب التوكيد واما قولهم في العموم باجمعهم
فمعنى بعضهم الميم لا يفتقرها وهو جمع لقرن جمع على جد فوقع مرخ وافرغ والمعنى كما واه
بجاء عنهم ولو كان توكيد الحالت الباء ايد مثلاً في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه
فلما لم يصح اسقاطها انتهى ثم رايته النوى في البيان قال قوله باجمعهم بعضهم الميم ويجوز
فتحها لفتان مستحورتان اي جميعهم انتهى **قوله** بالنقص اي بسبب نقص المضاف او مع
قوله رفع الجازي رفع احتمال الجازي بكونه فيما ياتي فترفع بذكر النفس والعين احتمالاً

الحج وظاهر كلامه ان احتمال الجازي برفع وهو ظاهر كلامهم وذهب جمع منهم ابن عصفى الى ان
الاحتمال لم يرفع وانما ضعف وهو جيب جدا ونسب الى سيبويه انه لا يرفع الجازي عن الموكد حتى تأتي
جميع الفاظ التوكيد واعلم ان الجازي المرفوع يحتمل انه التخييد حذف مضاف ويحتمل انه الجازي استعمال
اللفظ في غير ما وضع له ويحتمل ان الجازي العقلي وهو الاسناد الي غيره ما هو له فتعيين بعض هذه الاضافات
لا يعول عليه لعدم دليل عليه فهو اما قصور او تعبد **قوله** جمع قلة على فعل احسن به عن
جمع الكثير كنفوس وعيون وعن جمع القلة على عيب افعل نحو اعيان فانه لا يوكد بشي من ذلك
قوله وهو ارفع من التشبيه انما كان الاسناد ارفع من التشبيه كما اشتهر اجتماع تشبيهين وانما
كان الجمع ارفع من الاسناد لان التشبيه يجمع في المعنى فابدية كل منفي في المعنى مضاف الى متضاده
يختار فيه لفظ الجمع على الامداد والافراد على التشبيه والاول كقوله تعالى ان تتوبا الى الله
فقد صغت قلوبكما والثاني كقوله حامدة بطن الوديين ثم منى سقا من الف العوادي مطرها
والثالث كقوله فظلمها مثل ظهور الترسين والاصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على
ما وضع له فيدل المفرد على الواحد والمتنفي على اثنين والجمع على جماعة وقد يخرج عن هذا الاصل
وذلك قسمان مسموع ومقيس فالاول ما ليس جازاً اما اضيغ اليد سبع وضع رجالهم يبدون
اشيق وديناركم مختلف اي ديناركم عينا حسنة اي حسنتان وليك واحداً فانه لفظ
مثنى وضع موضع الجمع وقالوا شابة مفارقة وليس له الا مفرق واحد وعظم المناكب وغليظ
الحواجب والوجبات والماء افاق وعظيمة الاوراق فكل هذا مسموع لا يقاس عليه وقاسم
الكل للون وابن مالك اذا امن اللبس وهو ماش على قاعدة اللوحيين من القياس على
الشاذ والناذر وقال ابو حيان ولو قيس بشي من هذا لا تبست الدلالات واختلطت الموضوعات
والثاني ما اضيغ الي متضاد وهو متنفي لفظاً نحو قطعت راسي الكبشين اي راسيهما
او معني نحو كفا عزي الافواه عن عزمين اي كاسرين فارغين افواههما عن عزميهما
فان مثل ذلك ورد في الجمع والافراد والتشبيه في الاول ما تقدم من قوله تعالى فقد
صغت قلوبكما والسارق والسارقة فاقطعوا ايما يهاتى فانه ابن مسعود ومن
الثاني ما تقدم من قول حامدة بطن الوديين ومن الثالث قراءة الحسن بروت لها سواتها
فقطر ابن مالك قياس الجمع والافراد ايضا لفهم المعنى وخس الجوهري القياس بالجمع
وقصر الافراد على ما ورد وانما وافق الجوهري كما اشتهر اجتماع تشبيهين مع فهم المعنى ولذلك
شوطا ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شئ واحد لانه اذا كان له اكثر التشبيس فلا يجوز
في قطع الذي التخييد بين الاثني بالجمع والافراد لئلا يباس فان في متضمنها اقتران
تعا على لسان داود وعيسى ابن مريم فقال ابن مالك ايضا بقياس الجمع والافراد قاله
ابو حيان لان الجمع اعلى قياساً ههنا كما اشتهر اجتماع تشبيهين وقد رتب بتفريق المتضمنين

قال فالذي يقتضيه الظاهر الاقتصار على التنشئة وان وجهه او افرد اقتصر فيه على
صوره والسمع قال واما الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة بل الكلام او الرسالة
فليس جازما من داود ولا من عيسى **قوله** اجزاءة الخصر من اي احتمال ارادة الخصر بظاهرة
العموم اي بلفظ ظاهره العموم **قوله** في توكيد المشي المذكر بكلا والمؤنث بكلمة قد يستغنى
بكلا عن كلفنا كقولنا بقتني الزينيين كليهما وخبره ابن عصفور على تأكيد المعنى اي
بقتني الشخصين كليهما وقد بقي كليهما وكليهما كقولك جال الزيدان والهندان
كليهما فايدة الشئ طبع منهم ابن هشام لعمري توكيد المشي صحة وقوعه وموقعه
ليكن نوره ارادة البعض باسم الكل كما الزيدان كلاهما والمراتان كلفنا اذ يصح حلول
المفرد محل التوكيد بها ويحتمل انه اطلق المشي واريد به واحد فلا يقال اختص الزيدان
كلاهما لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين حتى يحتاج الى التاكيد لرفع ولا يسمع من
العرب قط ويدل لهم انهم لا يذكرون فعل التعجب بالمصدر لان التاكيد لرفع نوههم
الجاز في الفعل وانما كانت حاصل بكونه حقيقة اذ لا تعجب من وصف شي الا وذلك الوصف
ثابت له فلما فرضنا اكبره بالمصدر ففرضنا اكبر ما ذكره الجار لا يدخله ويدل
على المنع ايضا اجماعهم على منع جازيد كلفنا لعدم الغايمة والمنقول عن الجمهور الجواز
وعليه ابن مالك محتمل بان التوكيد قد ياتي للتقوية لا لرفع الاحتمال كما اتوا بجمع والتعجب
بعد ولا احتقال يرفع بها لرفع بكلا والجواب كما قاله ابو حيان ان المعنى اذ كان يفيد اللفظ
حقيقة فلا حاجة للفظ اخر بكونه الا اذا قوي بساوية عن العرب وقد ذكرنا ان ذلك لم يسمع
قوله ويحيى في توكيد ماله اجزاء بجمع وقوع بعضها موقعه بكلا اي مفردا كان او جمعا وذلك
لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا بجمع واحدا جازي ذكره الافراد لان الكلية مالم تلاحظ
افرادها مجتمعة ولم يصح جازا بجمع توكيده بكلا واجمع فلا يجوز جازيد كلفنا لعدم جواز
يصح ان يقع بعضها موقعه في حكم الجمع بخلاف اشتد العبد كله لان العبد قد يتجزأ
في الاشتداد فيصح توكيده بكلا ليفيد الشمول **قوله** حال كونها مضافة الى ضمير الموكد فيه
اشارة الى وجوب اضافة كل الى ضمير الموكد ومنه حذفه استغناء عنه خلافا لمن اجاز
والي منع اضافة الى ظاهره مثل الموكد خلافا لابن مالك حيث اجاز اضافة كلفنا الى الظاهر
المذكور مستورا بقوله يا ايها المشبه الناس كل الناس بالضم وخبره ولده كغيره على ان كلا
نعت اي اشبه الناس الكافلين ولم يفضل الا الناس الكافلين فليس منه قوله **قوله**
ان كلاهما في قسمه بعضهم خلافا للفرق او الرخصت والكونيين كما نقل عنهم بعضهم
في زعمهم ان اصله انا كلفنا حذف الضمير استغناء عنه بل كلفنا بدل من اسم ان او حال من الضمير
المرفوع في فيها **قوله** وفي اسم الجمع المذكر جال القوم كلهم ظاهر كلامه ان الجيش ليس

باسم

باسم جمع وليس كذلك ويدل على اختصاص القوم بالذكر قوله تعالى لا يستغنى قوم من قوم
عيسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عيسى ان يكن خيرا منهم وقوله زهير وما ادري
وسوف اخال ما ادري **قوله** قوم حصن او نساء قال الزمخشري اي اختصاص القوم بالرجال
صريح في الآية وفي البيت المذكور قال واما قولهم في قوم فرعون وقوم عادهم المذكور
والآية فليس لفظ القوم مجتمعاً بطبعي جتناول للفريقين ولكن قصد ذكر الذكور
وترك الاناث لانهن تابع لرجالهن قال وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزور ويحتمل
ان يكون تشبيه بالمصدر قال بعض العرب اذ اكلت احببت قوما وبفقت قوما
اي قيا ما هذا الكلامه **قوله** اما لا تكتفي بتعدد المتخلف اي اطاعت القوم **قوله** اولان الفقد
الواقع من البعض كالمواقع من الكل مبالغة بنا على انهم في حكم شخص واحد
لكننا ونهم واشتراك مصالحهم واشتراك مضرتهم ورضي كلهم بما فعل بعضهم
وعلى هذا الوجه لا يكون قولهم عدم الشمول في لفظ القوم اذا علم انه اراد به الكل
لكن نوههم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل صدر عن بعضهم وانما
نسب الى كلهم لما ذكره الظاهر في الكلام حينئذ مجازا استناديا وفي كون التاكيد
بكل واحواتهم ففعل نوههم هذا المجاز بحث فانك اذا قلت حالي القوم كلهم
يفهم منه الاحاطة والشمول في احد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة ونوه
لهم لتلك الاحاد الاتري ان قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الاحاد ومع ذلك
يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم واعلم ان النسبة الفعل
الواقع من بعضها الى الكل وجهها اخرو هو ان يراد وقوعه فيما بينهم فتح يكون المجاز
لفظيا اما في الهمية التركيبية واما في لفظ الفعل فالتاكيد بكل لا يدق هذا الجوز ايضا
فتمام **قوله** بناء على انهم في حكم شخص واحد الاظهر ان يقال بناء على ان البعض في حكم الكل
لكنه نظر الى انه قد ينسب في العرف الفعل لصادره عن البعض الى الكل كمال اتحادهم
قوله ويخلق كلفنا في افادة هذا الغرض اجمع وجمعا واجمعون وجمع انهم انه لا يجوز
تنشئة اجمع ولا جمعا وهو كذلك استغناء بكلا وكلفنا كما استغنى بنشئة سمي عن
تنشئة سوا ونظرفيه بعض المشايخ بانه انما يصح الاستغناء بذكر اذا قصد شمول
الافراد كما في جال الزيدان والمراتان اما اذا قصد شمول اجزاء الافراد كما في استغناء العبد
او الامتين فان كلا وكلفنا لا يغيره وفريق بين سوا وبينهما بان سوا تطلق بحالها على المتن
كقولك زيد وعم وسوا ولا كذلك اجمع وجمعا فليتامل وبعضهم عدل امتناع تنشئة
اجمع وجمعا بان ذلك لم يسمع وما ذكر من امتناع التنشئة هو مذهب الجمهور البصريين **قوله**
وان شئت جمعت بين كل وجمع قديرا اذ زيادة التقوية فيتنوع اجمع وفروعه بالجمع واحوات

وتم المصمم ذلك لقله استعماله ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحق
عليها اذا اجتمعت بانها كلها تأكيد للدول **قوله** بشرط تقدم كل على اجمع الى ان قال الرضي
اعلم انك لو اشرت بالجمع بين الفاظ التوكيد المعنوية قدمت النفس ثم العين ثم الكل
ثم اجمعين ثم اخواته من التعيين الى التبيين اما تقديم النفس والعين على الملا فلا
الاحاطة بصفة النفس ومعنى فيها فتقدم النفس على صفتها الى اما تقديم النفس
على العين فلا ان النفس لفظ موضوع لما هيته حقيقة ولفظ العين مستعار
لها مجازا من الجارحة المخصوصة في قوله تعالى كذا تشبه ما لك الا وجهه اي
ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى
ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصيغة وهو افعول ايضا **قوله** لا قد يقع
مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع التاكيد واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادر على
معنى الجمعية المارة من جميعها واما تقديم التبع في الصيغ على اخويه فلكونه
اظهر في افادة معنى الجمع منها لانه من قولهم حول كتيب اي تاه وهذا المعنى
خالف فيهما انتهى **قوله** فسيد الملا بكه كلهم اجمعون قال بعض العلماء
قائده ذكر كل فسر فمع وهم من توهم ان الساجد البعض وقائده ذكر اجمعون رفع
وهم من توهم اجمع لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقت واحد فمختلفي الزمان
صحيح والثاني باطل بدليل قوله لا عو بنهم اجمعين لان اخوان السطانات لم يسجدوا
وقت واحد فدل على ان اجمعين لا تضمن فيه اتحاد الوقت وانما معناه كمنعني من مسا
وهو قول جمهور المحققين وانما ذكر في الآية تأكيد على تأكيد كما قال تعالى فعمل
المؤمنين امهالهم روي **قوله** والتوكيد بخالف التبع في امور الى مرادة التاكيد
المعنوي في الوصف وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاقل نحو والله لم والله وقوله
تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطى بعض
الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاني
القوم كلهم اجمعون ولا جاني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف
لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه والفاظ التوكيد
ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فاعطى بعضها على بعض ولا فيها معنى هو
المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفنا او قطعت عطفها فمختلف لما كان المعطوف
التي على صفة نفسه وقطع التي عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد
بالفا او تم فلما يحى في هروف العطف انتهى ومن الامور التي خالف التوكيد فيها
الفت ان جميع الفاظ معارف بعضها بالاضافة كالنفس والعين وكل وبعضها بنية
الاصافة

الاصافة الى الصيغ كجمع اذ اصل رايه الشايع جميعهم فحذف الضمير للعلم به وعري
هو القول لسيبويه وقيل بالعلمية لانها اعلام لتوكيد علفت على معنى الاحاطة
بما يتبعه كاسامة ونحوه من اعلام الاحاطة وليس بصفة وهذا قول صاحب
اليدبع واختاره ابن الحاجب وصححه ابو حيان ويؤيده انه لم يصرق وليس
بصفة ولا شبهة وما منع وليس كذلك وهو معرفة فالمانع هو تعريف العلمية وانه
يجب بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم خاصة ولاجل انها معرفة لم
تصرف اما على العلمية فواضح واما معها في اجمع الوصف وفي جمع العدل عن معلل وان الذي
يستحقه فعلا مرثا فاعل المجرع بالواو والنون واما على بنية الاضافة فلشبه هذا التعريف
بالعلمية من حيث انه لا اداة لفظا تمنع صرف سحر المعين للعدل وشبه العلمية اذ لا اداة تمنع
لفظا وان كان على بنية ال **باب العطف** العطف لغة هو الرجوع والاتفات واصطلاحا
يقال لعل المشكك هذا العمل الخاضع والمعطوف عطف بيان او عطف نسق وسياتي تعريف
كل من المعطوفين في كلام المصنف **قوله** فعطف البيان اي المبين ان قلت فيه نفسية العلم مع انه
لامعني له قلت تفسيره باعتبار المعنى الاصلي الاضافي والمراد انه نقل عن البيان بمعنى
المبين **قوله** الجامد اي المتزل منزلة بان كاصفة فقلت عليها الاسمية قال في المغني
ومن الوجه قول الزحخشري في ملك الناس الناس انهما عطف بيان والتصواب
انها تعقان وقد يجاب بانها جريا مجري الجوامد اذ يستعملان غير جاريتين على
موصوف وتجرى عليهما الصفات نحو قولنا انا واحد وملك عظيم انتهى ويستفاد من جوابه
ان عطف البيان كما يكون جامدا يكون مشتقا جارا مجررا ولا بد ذلك على المصنف بان
مراد بالجامد ما يشتمل الجامد **قوله** الذي هي به الايضاح متبوعة الى طافه ويومهم
ان عطف البيان لا يجزى لغير ذلك وليس كذلك فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
جل جلال الله الملك العظيم البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان للعبادة جري به المرح لا الا
كما في الصفة لذلك وقد يقال ان كلام الله تعالى على الاعلى الاغلب كما قسم باليد
ابو حفص عمر بعد ما سمع من ثعلب ولادير والمواد يعمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وابو حفص كنيته وقصته انه اتي اعرجي عمر بن الخطاب فقال ان اهل بيعة واني عالمي
ديرا عري نقيي واستعمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الا عري في قول بعضه **قوله** استعمل
البطي وجعل يقول وهو يشي خلق بعينه **قوله** مشي ابو حفص عمر ما سمعها من ثعلب ولا
ديرا عري له اللهم ان كان في شيء من عبيدك من عبيد الوادي في فعل اذ قال اعرف له اللهم
ان كان فيهم صدق صدق حتى اكتشفنا فخذ بيده فقال صنع واخلتكم فوضع فاذهي
نقبا عجا فاحمله على بعير وكساه في الخيود المخصر المراد به جمود الجامد الذي

يضاح

وذلك لان الغاي الاية لعكس الترتيب ان يجرى الياس سبب للاهلا **ف** فيقوم عليه **قوله**
واجب بانه علي تقويم الامادة يعوان الالهة بهم حتى كما فهم اهلكوا قبل مجي الباس اي
العدا اب الاليم ويد من الدين ابن ماكد جعل ذلك من الترتيب الذي ذكره في عطف
المفصل على المحل **قوله** غنا حوى الفتا صنف الناموسه دها ما تفتد به السيل
على جانب الوددي من الحيشيش والنبات والقماش وهو يضم القان الشبي المجمع من
امكنة والحوة سواد يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد والاحوي الظبي الذي
في ظهره خطان من سواد وسيل في الصحاح الحوة سمرة وقال الاعلم لون يضرب الي
السواد وقال ايضا الشريد الخضرة التي تضرب الي السواد فان قلت ها اعرب احوي
فالجواب ان فسر بالاخضر كان حاله من المرمي او بالاسود كان صفة لغتاه في المعنى قال بعضهم
انه صفة لغتاه وهو الصحيح على الاطلاق بل اذا فسر الاحوي بالاسود من لغتاه واليسى واما
اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مداهقان في صفة لغتاه جعل
قيما لعوجا وانما الواجب ان يكون حاله من المرمي واخر لغتاه سبب الفواصل **قوله** واجيب بانه
علي تقديره ففتت مدة في علم غطا اعترض بان هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان معنى الربة
لا يعقب ما قبله وبعضهم اجاب عن الاية بان الثابت عن **قوله** والراحي ومعنى التراجي
كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهله وشرخ ولهذا قال سيبويه ان المروى في نحو
سرت بسجل ثم امارة مروان لاجل تراخي احد المورين عن الآخر انتهى وايضا لا تكون
ثم للمسيبة لانه لا يتراخي المسبب عن السبب التام وقد تجمى لمجرد التعقيب في التوكيد
والتوزيع في درج الارتقا سوا كان بينهما تراخي ومهله ام لا وسوا كان الثاني بعد الاول في
الزمان او لا كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فقدم سيادة الاب
وان كانت متاخرة عن سيادة ابيه لان سيادة نفسه اخى وكذا سيادة الاب بالنسبة
الي سيادة الجد فابده قال المرادي في ثم اربع لغات ثم وفم وتمت وتمت **قوله** كهز
الوديني الخ يقال ربح رديني وقعات ردينية نسبة الي ردينية وهي امرأة كانت تقوم القنا
بخط قنم واراد بالهز الالهة والصحاح الغبار والانتايب جمع انموية وهي ما بين كل
عقوتين من القصب والسنا هو في ثم اضطرب اي فاضطرب فان الهز يجري في
انا ذهب الريح اضرب الريح بغير شراخ مع ان ثم في الاصل للمترجي وما **قوله** من ان
الاضطراب يعقب المجري بلا تراخي اعترض بان الظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والمجري
يكون واحد وعليه فينبغي ان يعترض به علي من قاله من افادتها الترتيب فان قيل ان الاول
علم للاضطراب فهو متقدم عليه بالذات والاضطراب متأخر عنه فيحصل به الترتيب
قيل هذا يتوقف على انهم يكتفون بمثل هذا التركيب المستفاد منها وان قلت كان في المصدا يقول

والقانونه للتشريع يك في الحكم فانها يفيد انه ايضا قلت لم ينبه على ذلك لوضوح **قوله**
وحق التوزيع والغاية معنى الغاية اخر الشبي ومعنى التوزيع ان يفتت شيئا فشيئا
الي الا يبلغ الغاية وهو الاسم المعطوف ولذلك وجب ان يكون المعطوف بها جزء من المعطوف
عليه اما تحقيقا نحو اكلت السمكة حتى راسها او تقديره كقول القمي الصحيحة كي يخفق
رحله والراحي نعله القاها فمعنى نعله بجي وليس جزءا مما قبلها تحقيقا لكنه جزء
تقديره لان معنى الكلام القمي ما يشعل حتى نعله قال في المعنى ولا يتأتى ذلك يعني كون
المعطوف جزءا مما قبله او جزءا لا في المفردات انتهى واعتراضه التزاما يعني بانه لم يجر
في بعض الجمل ان يكون مضمون احداها بعضا من مضمون اخري كما نقول اكرم من زيد بما اكرم
عليه حتى اقمته نفسي خادما له ويجل زيد علي بكل شئ حتى منعتني دنا وقد نصرت علم المعاني
في ان الملية الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاول كقوله تعالى اهدكم بما تعلقون اهدكم
بانعام وبمين **قوله** بحسب القوة والضعف اي باعتبارها **قوله** فالكماة جمع كمي الكمي الشجاع
وفي الصحاح كانهم جرحوا كما مياعلى حماة مثل قاض وقضاة **قوله** معطوف على الكاف واليم سيدك
في باب المعقول به ان الضير هو الكاف وحدها وسياتي الجمع بين الموضوعين **قوله** وبحسب الشرف
والخسة اي باعتبارها ومفهوم كلامه ان القوة ليست من الشرف ولعل وجهه ان القوة
بذاتها غير الشرف الا انها قد تكون سببا للشرف فليتنامل وليبرر ويعفهم ايضا ان الضعف
ليس من الخسة ولعل وجهه ان الضعف بذاته غير الخسة الا انه قد يكون سببا للخسة
فتدبر **قوله** وهم في غاية الخسة لقائل ان يقول ادني منهم مقدار من يباشر ازالة النجا
والقاذورات الا ان يريد انهم من غاية الناس فيما ذكر **قوله** وهي قسان متصلة ومنقطعة اعلم
ان حصرا في القسمين المذكورين هو مذهب الجوهري وذهب بعضهم الي انها تكون زايدة
وقال في قوله تعالى افلا تبصرون انما خيرا ان التقدير افلا تبصرون انا خير **قوله** فالتصلة الخ
انما سميت في النوعين الاتيين متصلة ولان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن
الآخر وعلي هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفها
المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وقال بعضهم سميت متصلة لانها اتصلت
بالهزة حتى صارت في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انها جميعا بمعنى اي فيكون
اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الرجوع الاول لان الاتصال علي هذا الوجه راجع اليها نفسها
للا امر خارج عنها لكن هذا انما يتأتى في المسبوقة فيفتح الوجه الاول لشموله للنوعين
وتسمى ايضا المعادلة لمعادلتها القهرة في افادة الاستفهام في النوع الاول والتسوية
في النوع الثاني **قوله** وهي الواقعة بعد هزة التسوية قال في المعرف ومن ما توكم ان
المطراد بها يعني بوضعية التسوية الهزة الواقعة بعد كلمة سواء نحو صها وليس كذلك
بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي ولما ادري وليت شعري ونحو هذه الصائبة انها الهزة الواقعة

عاجلة يصح حلول المعسر محلها نحو سوا عليهم استغفرت لهم ام لم يستغفروا
اباى اقيمت ام قعت الاتري انه يصح سوا عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك ام
تعودك انتهى والمامل على التوهم الذي ذكره ان التسوية مأخوذة من كلمة سوا والذي
يظهر بما قاله الامام يعني ان الجملة الواقعة بعدها نحو ما ابالي اقيمت ام قعت في محل نصب الفعل
معلق قال الجوهري وقولهم لا ابالي به الترتيب انتهى فهو فعل متعذر بنفسه ونحو
من معنى الفعل الغلبى لان معنى لا اكترت به لا اكس فيه اذ راجع في التعليق عن هذه الجملة
واستعمل في المعنى ابالي متعذرا بالها حيث قال وما ابالي بقيامك وعدمه وقد تقدم عن
الجوهري ما يقتضيه انه متعذر بنفسه وكذا في القاموس ولم يذكر تعذره بالها في قوله
في تهذيب النسب واللغات وقولهم لا ابالي به قد استعملوا في هذه الكتب وغيرها وهو
صحيح وقد ذكره بعض المحققين من اهل زماننا وزعم ان الفقهاء يلجئون في هذا وان المعنى
لا ابالي به وان لم يسمع من العرب الا هكذا وغلط هذا الزاعم بل اخبرنا بحال هذه وقلة بضاعة
بل يقال لا ابالي به وهو صحيح مسموع من العرب وقد روي الخطيب الحافظ ابو بكر البغداد
الامام في اول كتابه ادب الفقيه والمتفقه باسناد عن معاوية رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال من ليس له الله به خير يفقه في الدين وروينا هكذا في صليته الاولى
وثبت في الصحيحين عن ابي بردة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسلم لي بالي بتاخير العشاء هكذا في الصحيحين بتاخيرها بالها وثبت وصحيح البخاري عن
ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تين علي الناس
سما لا يبالي بالمرأى اخذ المال من حمله ام من حرام ذكره في باب قوله تعالى لا تأكلوا الربا
اضعافا مضاعفة في اول كتاب البيوع وثبت في صحيح مسلم وابي داود في كتاب الجانية منها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأته بكي علي صبي لها فقال انقي الله واصبري فقالت وما ابالي
بعميميني والظاهرة ان الهمة الواقعة بعد ما ادري وليت شعري ونحوهما للاستغفارة للتسوية
كما شئنا وقد قال الرضي واما همة التسوية واما التسوية فهما اللتان تليان قولهم سوا وقولهم
ما ابالي وقصر فاته نحو سوا علي اقيمت ام قعت ولا ابالي اقام ام قعد فقصرها علي ما ذكره
دون ما ادري وليت شعري ونحوهما **قوله** نحو سوا اقام بديام عمر وقال السهري في شرح
الكتاب اذا دخلت بعد ان الاستغفار لم تمت ام بعدها كقول سوا علي اقيمت ام قعت
واذا كان بعد سوا فعلا بغير استغفار كان عطفا احدها علي الآخر وقولك سوا علي
قيمت او قعت انتهى كلامه نص صريح يقتضي صحة قول الفقهاء وغيره سوا كان كذا وكذا
وبصحة التركيب الواقع في الصحاح اعني سوا قعت او قعدت وقراءة ابن محيصة التي لا همة
فيها بعد سوا فصح ذلك موجه لا خطا فيه ولا شذوذ في العربية فان قلت فارجع العطف
باو والتسوية تاباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا او واحد المشيئين او الاشياء قلت

وجهه السيراني بان الكلام محمول علي معنى المجازاة قال فاذا قلت سوا علي قمت
او قعدت فتعديره ان قمت او قعدت فهما علي سوا وعليه فلا يكون سوا خبرا مقدما
ولا مبتدأ فليس التعدير بيا ملك او قعدت كسوا او سوا علي فيا ملك او قعدت
بل سوا خبر مبتدأ محذوف اي الامر ان سوا وهذه الجملة دالة علي جواب الشرط المقدم
وصرح الرضي بمثل ذلك ويجوز بعد سوا ولا ابالي ان تأتي باو مجردا عن الهمة نحو سوا
ع اقيمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتعديس حرف الشرط واشتد قول الشاعر
ولست ابالي بعد ال مطر في حثوث المنيا اكثرت او قلت وحكي الرضي ايضا ان ابالي
الفارسي قال لا تجوز سوا او بعد سوا فلا يقال سوا علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى
سوا علي احدها انتهى ومثل هذا السؤال والجواب يأتي في العطف بام لانها الاحد المتعدد
والتسوية اما تكون بين المتعدد ولابن ابي عمير **قوله** الاول ذهب ابن كيسان الي
ان نيم ام بدل من واو اصلها او لا دليل يدل له علي ذلك الثاني قد تحذف همة
التسوية والهمة التي يطلب بها وبام التعيين وذلك عند من اللبس وفهم المراد
وتكون ام متصلة علي حالها قرأ ابن محيصة سوا عليهم انذرهم ام لم تنذرهم **قوله** سقاها
الهمة وحذفها حينئذ مطرد **قوله** وقد لا تقتضي صادق باسرين ان لا يقتضي استغفارها
اصلا نحو ام هل تستوي الظلمات والنور واستغفارها انكاريا كقولك تعف ام له البتة
اي بل الالبات ونحو ام اتخذ ما يخلق نبات اي بل اتخذ بهمة مفتوحة مقطوعة
للاستغفار الانكاري ولا يصح ان تكون في التعدير مجردة عن معنى الاستغفار المذكور
والا لزم اثبات الاتحاد المذكور وهو محال **قوله** انها الابل ام شاة الابل اسم جمع والشاة
بهمزة بعد الالف هي الشياه الكثيرة وليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له
من لفظه قاله ابو عثمان **قوله** بل اظني شاة ما قد مر بعد ام مبتدأ لانها لا تدخل في معنى
لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الاعلى جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند
المجهول خلافا لابن جني وادعي ابن مالك انها قد تدخل علي المفرد وحمل قولهم انها الابل
ام شاة علي ظاهره دون تقدير مبتدأ او استدلالا بانه قد سمعوا انها الابل ام شاة انصب
واعترض بان هذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتاويل ممكن بان تكون متصلة وحذف
الهمة او منقطعة وانصب شاة محذوف اي ام امر شاة **قوله** فاذا وقعت بعد الطلب
اي بعد صيغة الطلب لانه لا يطلب في التحييس والاباحة والظاهر ان المراد بالطلب الامر
اذا الاستغفار لا يتاتي فيه تحييس ولا اباحة وكذا باقي انواع الطلب فليتامل ثم ربيت الرضي
قال واما في سائر اقسام الطلب فالاستغفار محذوف عندك او غير ولا تعرض فيه لشي
من المعاني المذكورة واما التمهني نحو ليت لي فسا او حمارا فالظاهر فيه جواز المعاذ في

الاغلب من العادات ان من ينبغي احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التخصيص فوهلا
تتعلم الفقه او النحو وهما لا يتصلبان زيد او غيره من نحو الاتعلم النحو والفقه
والانقصاب زيد او غيره فكلاهما في الاباحة والتحصيل بحسب القرينة **قوله** او الاباحة ليس
سرادهم الاباحة الشرعية لان الكلام في معنى او قبل ظهور الشرح بل المراد الاباحة
بحسب العقل او العرف في اي وقت كان لا يختص اي قوم كانوا واعلم ان من معاني صيغة
افعل الاباحة فقولهم في تمثيل الاباحة جالس العرس او ابن سيرة يمكن ان يكون
الاباحة فيه مستفادة من صيغة افعل قال المولي سعد الدين في التلويح الاباحة والتحصيل
قد يصح ان يكون الى صيغة الاسر وقد يصح ان يكون الى كلمة او او التحقيق ان كلمة او لاحد الاسرين
او الامور وان جاز الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرينة انتهى
قوله ففي التنك قال المولي سعد الدين التفات اني عند قوله تنك او كصيب من السماء
التحقيق ان او لاحد الاسرين والشك هو المنبادر الى افهم من اطلاقها في الخبر مثل جاني
زيد او غيره وان كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع والمبالغة في تخفيفه كقوله تنك
وما امر الساعة الا كلهم البصر وهو اقرب **قوله** والثاني نحو انا او اياكم لعلي هذا وفي
ضلال مبين قال ابن هشام الشاهد في او الاولي قال الرماضي لا ادري لم امتنع كون
الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى وان احدا الفريقين منا ومنكم لثابت له احدا الاسرين
كونه علي هدي او كونه في ضلال مبين قال الشافعي واقول لا ينبغي ان معنى الابهام فيه زيادة
على احد الفريقين او الاشياء وان معنى احد الفريقين او الاشياء في جميع معاني او ما عدا معنى
بل ومعنى الواو كما سبق له المصنف يعني ابن هشام في التنبيه الاتي ولا يلزم من كون معنى
الاية ان احدا الاسرين ثابت لاحد الفريقين ان تكون او فيها للابهام بل لابد من زيادة اعتبار
وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبر ذلك في او الاولي فلا حاجة الى اعتبار في او الثانية
لان اعتبار في احدها يعني عن اعتبار في الاخرى فان قلت فقللا اعتبر الابهام في الثانية
دون الاولي قلت اعتبر في الاولي لتقدمها وان الفرض ابهام محل الهداية والضللال والاولي
هي الواقعة بين محليهما الا ترى انه لو لم يقل او في ضلال لكان الابهام وفي الكشف والمعنى
وان احدا الفريقين من الذين يوجدون الرزق من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون
به الجاد الذي لا يوصف بالقدرة لعلي احدا الاسرين من الهدي والضللال وهذا من كلام المفسر الذي
كل من سمعه قال لمن خطب به قد انصرفت صاحبك وفي درج بعد تقدمه ما قدم من التفسير
البلغ دلالة خفية على من هو من الفريقين علي الهدي ومن هو في الضلال المبين ولكن التعرض
اوصلنا الى الفرض وهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي الجاد والذين عيا الحق او
الضللال لان صاحب الحق كان مستعلا على فرس جواد بركه حيث مشا والضللال كانه متعسلا في
ظلام مرثك لا يدري اين يتوجه انتهى وقال ابو حيان او علي موضعها لكونها لاحد الفريقين او الاشياء

وضهر

وخبر انا او اياكم هو لعلي هدي او في ضلال مبين ولا يحتاج الى تقدير ان احدنا في احد هذين
الاسرين كقولك زيد او غيره في القصر او في المسجد وقيل خبر ان محذوف لدلالة لعلي هدي وهو خبر
اياكم عليهم وقيل خبر اياكم محذوف لدلالة المذكور وهو خبر انا عليهم ولا حاجة التقدير مع ما
يصلح ان يكون خبر انتهى **قوله** وتكون او لاحد الاشياء على التخييس او الاباحة باعتبار ان الإشارة
الى الجواب عما يقال قد مثل العلماء للتخييس باقية المغارة والغديعة مع امكان الجمع واوضح من ذلك
قول بعضهم لا يجمع الاطعام والكسوة وغيرها اللاتي كل منها مكانة بل يقع واحد منهما
كغارة والباقي قسمة مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في انه الغديعة **قوله** الآية منصوب على
المفعول به والفاعل فعل محذوف وهو امر امثل قولك البيت والحديث احتيج الى مثل ذلك
لنتهم الكلام وتصويبه المرام فكانه قال امرايا في الكلام وهو قوله من اوسط ما تطعون
اهلكم او كسوتهم او تحمير رقبته مومنة **قوله** فانه لا يجمع الجمع بين الجميع على اعتقاد ان
الجميع هو الواجب في الكفارة فيمن نظره وما المانع من جواز الجمع وعناية الاسر انه اذا جمع بينها
مع الاعتقاد المذكور او مع عدمه وقع واحد منها كفارة فقط قال الاستاذ في التمهيد
لواني بمضال الكفارة كلها اثيب على كل واحد منها لكن ثواب الواجب اكثر من ثواب الطوع ولا
يحصل الا على واحد فقط وهو اعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه لحصل له ذلك فافادة
غيره اليه لا تنقصه وان تساوت فبطل احداهما وان ترك الجميع عوقب على اقلها لانه لو اقتصر
عليه لاجزأ ذكره ابن السكيت في شرح المعالم وهو حسن **قوله** فان دخلت على حجة او وقعت
بعد الوافقي حرفي ابتداء اي حرفي تبتدأ بعده الجاد اي تستأنف وتقطع عما قبلها من جهة الاعراب
ونسكت عن محض الشرح الثاني وعن تذكره فتقول وان سبقت بايجاب فهي حرفي
ابتداء نحو قام زيد لكن عم ولم يقم ولا يجوز لكن عم وعلي انه معطوف خلافا للفرق بين
بل يجوز علي انها حرفي ابتداء وهو مبتدأ حذف خبره لغرضية قال المرادي ولا يستلزم
فيما اذا التفتها حجة تقدم النفي او النهي فيكون بعد ايجاب او نفي او نهى او امر لا استفهام
ولا يجوز هل زيد قائم لكن عم ولم يقم **قوله** ان ابن ورقان لا يحشي بواره لكن وقايعة
في الحرب تنظم قايده سهر بن ابى سلمى من قصيدة من البسيط وابن ورقان هو الجاد بن ورقان
الصيد اوي والبواد رحج بادره وهي الحدة وفي ديوانه عوايلج جمع غالية وهي ما يكون
من شتم ونسب في الوقائع جمع وقيفة وهي القتال والشاهد في لكن فانها حرفي ابتداء لانه
ثلثها حجة وهي وقايعة تنظم اي ولكن كانت وقايعة محاشي وقايعة وكلمة رسول الله اي ولكن
كان رسول الله يعني ان المنصوب بعد لكن خبر لكان محذوف وليس المنصوب معطوفا بالواو
لان متعاطي الواو المقدرين لا يختلفان بالايجاب والسلب **قوله** وبطلان الادب اعلم ان حاله في
الاضراب مختلف فان كانت بعد نفي او نهى فهي لتقريب حكم ما قبلها وجعل ضده لا بعدها
فالنفي نحو ما قام زيد بل عم فتقريبه نفي القيام عن زيد وثبته لعمر والنهي نحو لا تصب

زيد ابلعها فتقهر في مخاطب عن ضرب زيد وتامره بضرب عمر وازاجاز المبرد مع
ذلك كونهما فاقته معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قايما بل قاعدا
العرب على خلاف ما قاله وان كانت بعد ايجاب اوامر فهي لازمة الحكم عما قبلها حتى كانت مسكون
عنه وجعله لما بعدها نحو قام زيد بل عمر ووخذرها بل دينارا فائدة نرا لا قبل بل
لتوكيد الاضرب بعد الايجاب كقولهم وجاهلك البراءة لابل الشمس لو لم يقض الشمس
او اقول ولتوكيد تقهر ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويج زيادتها بعد النفي وليس بشي
كقولهم وما هي تلك لابل راد في شقها هي وبعدت اخي لابي اجلا وقال ابن عصفور
لا ينبغي ان يقال نرا يادتها مع بل في النفي والنهي الا ان يشهد له سماع قبل ذلك من كلام
العرب **قوله** وان تسبق بايجاب اوامر هو العجيب فانه يعطف بها بعد النفي والنهي كما يعطف
بها بعد الايجاب والامر بل منع الكوفيين العطف بها بعد غير النفي وما جري مجراه قال
هشام بن سالم ضربت زيدا بل اياك انتهى قال في المغني ومنعهم ذلك مع سبعة روايتهم
دليل على قلتهم انتهى ولا يعطف بها بعد الاستغفار ونحوه كيقال هل ضربت زيدا بل عسا
قوله فان دخلت على جملة فهي حرف ابتداء اي حرف تبديا بعد الجملة اي تستأنف وتقطع
عما قبلها وما ذكره من انها حرف ابتداء اذا دخلت على جملة هو الصحيح وقد صرح بانها
عاطفة بذر الدين ابن مالك في قوله فان كان المعطوف بها جملة فائدة قد تكرر في الجمل
سجوعا عما وكفي المقدمة بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر او تنبيهها على
رجحان ما روي المتأخره نحو بل ادركه علمهم في الاخرة بل هم في شكوك منها نحو **قوله**
ويحلفنني بلا بشرطين يشترط المعطوف بها مع ما قاله ابن درستويج بالواو نحو ما
جاء في زيد ولا عمر ولا تكون عاطفة حيث وان لا يصرف احد معطوفيها على الآخر
فلا يجوز جاني رجل لا زيد ولا عمره على العطف ويجوز جاني رجل لا امرأة وعكسه
وقد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا تنظلم الناس اي لتعدل لا لتظلم الناس
قوله امراد معطوفيها جوارح ابن الخباز في النهاية ان يعطف بلا الجملة نحو زيد فامر
لا عمر وقاعد ويقيم زيد لا يسافر عمر **قوله** وان تسبق بايجاب اوامر اي اتفاقا ومثلها
النذا خلا فالابن سعد ان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وفي معنى الامر الدعا نحو غفر الله لزيد
لا بكره والتخصيص نحو هلا تضرب زيدا لا عمر وازاجاز العطف بها على اسم لعل كما يعطف
بها على اسم ان نحو لعل زيد لا عمر منطلق ولا يعطف بها بعد الاستغفار كما يقال
اضرب زيدا لا عمر **قوله** وعطف الفعل على الفعل بشرط لجواز الفعل على الفعل اتحادهما
في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ فلا يعطف ماض على مستقبل وعكسه ويجوز عطف
الماضي على المضارع وعكسه **قوله** لا تعاقب تقدم يوم القيامة فاوردتهم الناس
وقوله تعاقبا **قوله** الذي انشا جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار
ويجعل لك

ويجعل لك قصورا ومن عطف الفعل على الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله تعالى
لنحيي به بلدة ميت ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجر ربكم وايضا لكم وتقول
جازيد وركب واضرب زيدا وقم وقال بعضهم عطف الفعل على الفعل مجازا لكونه من عطف
الجل واجيب بان الفعل هو المقصود بالعطف الاتحاد فاعل الفعلين ويجوز عطف الفعل على
الاسم المشبه له في المعنى كاسم العاقل ونحوه قال تعا ان المعدن والمعدن **قالت**
واقعة ضوالله اولهم يري والي الطير فوقهم صافات ويقبضن قال الماوردي فان قلت
كيف جاز ذلك وحرف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس قلت انما جاز ذلك لان احدهما موصول
بالآخر فاعاد الجنس بالتأويل فان قلت فابهما الموصول قلت الذي يربط هو الحال محل الآخر
فتارة يكون الاول كالمثال الاول لان المصنفين صلة وحق الصلة ان تكون جملة موصولة
بالمبين تصدقوا وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني لان صافات فيه حال واصل الحال
ان تكون اسما فيقبضن موصول بقايتان ويجوز ايضا عطف الاسم المشبه للفعل لثقل
معناها قال تعا يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وجعل الزمخشري يخرج معطوفا
على والقب **باب البول قوله** البول هو اصطلاح البصريين واما الكوفيين فقال لا
يسمونه بالترجمة والنبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكسر وهو لغة العوق ومنه
عيسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره الحصري **قوله** المقصود بالنسبة اي
الذي قصد وحده لا ان تعريف الطرفين يغير المحصر والمراد المقصود بالزات والافالتيوع
مقصود ايضا لكن بالنسبة وقولهم المبدل منه في بنية الطرح لا يريدون به الغاء قال السيرافي
ان النجاة لا يريدون بقولهم في بنية الطرح الغاء قال واخما ادهم ان المبدل قايمة بنفسه
ليس تسمية الاول كتبيين النعت الذي هو تمام المنعوت ومعه كالشي الواحد وقال الرضي
لا بد ان يكون في ذكر المبدل منه فائدة لا تحصل لولم يذكر صوتا الكلام الفصيح عن الفو
ثم ذكره ان من فوائده ان يكون يعني المبدل منه اشهر والمبدل متصفا بصفة وما ذكره فيظهر
وجه التخصيص بالبول **قوله** بغير واسطة المراد بالواسطة حرف العطف والافالبدل والمبدل قد يكون
بينهما واسطة فيقول كان كرم في بول الله اسوة حسنة لمن كان يرعوا الله **قوله** والمقصود بفصل خرج
به الخ او خرج من ذكر قول ابن هشام خرج به النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق الذي ليس
بمقصود بالحكم جازيد لا عمر وما جازيد بل عمر والذين هو المقصود بالحكم هو ما قبله في جازيد وعمر وما
جازيد ولا عمر اذ يصرف عليه انه مقصود بالحكم قال وخرج بلا واسطة المعطوف ببل بعد اثبات جازيد
بل عمر **قوله** وهو اربعة اقسام اربعة اقسام هي تنقسم الى اربعة اقسام وبذلك يرفع اليد
از اقسام المبدل وبذلك لا يبدل كل من كل واما بول اشتغال والافالبدل لا يرفع فيلزم
انقسام الشيء لنفسه والغيره وذلك لان المقسم طبيعة المبدل من حيث هي من غير ملاحظة كونها
بذل كما او ببل بعض او ببل اشتغال وان لم يخل الخارج عن احدهما واد بعضهم قسما اخر وهو

خفش

اد

بدل كل من بعض نحو بضت الفقه فلكه واجيب بان لا نسلم محت هذا التركيب ونقول
صحة لا نسلم ان الفلك كل الفقه ليس جزءا منه بل مكوّن فيه كالنقص في الخاتم
والفلك نظير له وهو مظهر وفي المظهر وفي ليس من الظرف فيكون بدل
الاشتغال لما بينهما من الملازمة بغير البعوضة والكلمة ومنهم من حمل على بدل العطف
قوله بدل كل اي بدل هو كل المبدل منه وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه
وان كان مفهوما ههنا متغايرا ان **قوله** وبدل بعض اي هو بعض المبدل منه وهو الذي
تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما بعضا من مفهوما
قوله عن استطاع بدل من الناس المجازيلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه باجتناب
وهو المستدرك **قوله** وليست من فاعلة للتحرك ولا شرطية على الاصح فيها وذلك لان القول
بانها يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يستطيعوه **قوله** اذا التقدير اذ ذاك والله
على الثاني المستطاع وعلى هذا المخرج المستطاع ياتى الناس كلهم وذلك باطل
باتفاق واعتراض بان هذا مبني على الالف واللام لا استغراق وهو ممنوع مجاز كونها
للعهد الزكري والمراد حينئذ بالناس من جري ذكرهم وهم المستطيعون وبيان ان
حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والبتا وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة
لان رتبته المتقدم فاذا قدمت المتدرك او ما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت
المستطيعون حقا ثابت لله على الناس اي هو الناس المذكورون وبدل عليه
انك لو اتيت بالضرب في هذا التركيب قلت فقلت حقا ثابت لله عليهم فقد سدد الصر
مسددا ومضربها وهو علامة الاداة التي للعهد الزكري بدل جعلها كذلك مقدم على
جعلها للعموم فقد صرح كثير من بانه متى دارة الاداة بين العهد وغيره كالخمس وغيره
فانها تخيل على العهد نظر القرينة المرسدة الي ذلك واما قول الكسائي انها شرطية
مبتدأ والجواب محذوف فقد رد بانه لا حاجة لدعوى الخذف مع امكان تمام الكلام **قوله** وبدل
الاشتغال هو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون البر من اشتغال على المبدل لا
كالاشتغال الظرف على المظهر وفي اخر ما قاله المصنف في شرح التوضيح واختلف في الاشتغال
ببدل الاشتغال فقال الرماني هو الاول واخضاره في التسهيل وعلمه الجزوي بان الثاني اما
صفة الاول كما عجزتني الجاية حسنهما او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول
اكتسب من الثاني كونه مالا كورد بانه ياتى من منه انه يحضر زيد عبده في الاشتغال
وهم قد منعوا ذلك قاله ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الجمة المشتغل هو الثاني قال
برليل بشرق زيد بن به ورد بسبق زيد في اشتغال لا اشتغال لاحدهما على الآخر وانما
المشتغل المستدرك الاول على معنى ان الاسناد الي الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند
اليه على قصد غيرهما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول اوضح عند السلي

وابو

وابو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتغال لاكتفا المستدرك الاول وهذا
المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحق بن مكيث وقال ان الحق بين
يعني اكثرهم لم يفسحوا عنه كل الاضاح ولم توصيه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح
وقال وهو بدل شي من شي يشتغل عاملة على معناه اشتغالا بطريق الاجمال وقال في الجوا
هذا هو الذي يظهر وجه قال المبرور والسيراني وابن جني وابن الباذني وابن الاثير وابن
ابي العافية وابن مكيث وذلك كما عجزتني يد علمه وحسنه وكلامه الا ان الاعجاب مشتغل
على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سترق
زيد ثوبه او فاسه فان زيد امسروا محار او الثوب والفرس مسروا وقا
حقيقة وهذا مسدود فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسألونك عن الشهية الحرام
تقال فيه قلت كلمة عن دالة على المجازة والسؤال متجاوز فاعلم الى الشهوة
والي القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بيني فلا اسكال فيها انتهى ومع ذلك يرد عليه
زيد ماله كثير اذ اعرب ماله بولا من زيد الا ان يقال ان الاشتغال مشتغل على زيد مجازا
وعلى ماله حقيقة **قوله** مشتغلا بطريق الاجمال خرج به نحو قولك قتل الامير بسيافه
وبين الوزير وكلاهما فانه يفهم من المبدل منه معينان لا اجمال في الاول ههنا اذ يفهم
عما قام من قتل الامير بسيافه ان القاتل سيافه وكذا حال نظائر فلا يجوز فيها
الاموال مطلقا **قوله** لا كاشتغال الظرف على المظهر في اي يشترط فيه ان يكون كاشتغال الظرف
على المظهر وليس المراد ان ذلك يضم **قوله** مشتغلا به اي بالا على **قوله** ومتعاضلا
اي متعاضلا له وطالبه لكون الحكم لا يناسب المستدرك بحسب الظاهر **باب**
المنصوبات في المنصوبات ثمانية عشر المنصوبات جمع المنصوب لا المنصوب لقوله ستة
عشر والاول على اخصارها في ستة عشر الاستعارة والتشبيح وانما مراد منها بالمفاعيل
لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشتبه بها ويدان المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي
وجاعة منهم صاحب المغرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كما فعل الرمنشيري وابن الحاجب
ووجه ما اختاره ان المفعول به اخرج الى الاعراب لانه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتياس
ووجه ما اختاره الرمنشيري وابن الحاجب ان المفعول المطلق هو المفعول حقيقة **قوله** نحو
ضربت زيداي نحو زيد من ضربت زيدا والمصنف كثيرا ما يتبع اكمال على ظهور المراد
ومثل ذلك ما سياتي في **قوله** والمنادي ان قيل المنادي مفعول به فلم اخر بالذكر قلت
لان له احكاما ليست لغيره مما هو مفعول به ايضا **قوله** المضاعف وشبهه لا وجه لهذا
التقييد لان الكلام في المنصوبات والمشتا ملة المنصوبات محلا بدليل انه قسم المفعول به
الي ظاهره والي مضمرة والمضمر منصوب محلا وحيث قيد المنادي بما ذكره فكان ينبغي ان

شي

يقيد اسم لابه ايضا ومثل المضاعف وشبهه النكرة غير المقصودة **باب المفعول به قوله**
المفعول به ينبغي ان يكون الباقي به للاتصاف اي الذي تتصق الفعل به او المتقابل بما قاله
الرضي والصريح قولهم المفعول به ترجع الي اي الذي يفعل به فعل اي يعامل به المفعول
ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا هم وكذا الضمير في المفعول
فيه وله ومعه **قوله** وهو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل المراد بوقوع فعل الفاعل عليه
تعلقه به بلا واسطة حتى وانهم يقولون في ضربت زيد ان الضرب وقع على زيد ولا يقولون
في ضربت زيد ان الموضع وقع عليه بل مستلزم به فخرج المفعول فيه او معه اوله فانه لا يقال
في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او معه اوله وخرج به ايضا المفعول المطلق بما يفهم من
مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله وجعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر
عين الفعل الذي هو التأثير بنا على انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق هو
المصدر وشمل قوله الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل المفعول به في نحو ماضيت سريدا
ولا تضرب زيدا واحاجته في دخوله في التمهيد المذكور الي قوله الاتي ويصح فيه عنه
وكذا المصدر اراد بوقوعه فعل الفاعل عليه مباشرة له حيث احتاج الي قوله الاتي مع
انه يدور عليه نحو اردت السفر فانه لم يباشره فعل الفاعل ولا في عنه ذلك والمواد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الي ما هو فاعل حقيقة او كما خرج مثل زيدا في نحو ضرب
زيد بالبناء للمفعول فانه لم يعتبر اسناده الي فاعله ولا يشك في ان ما اعطى زيد درهما
فانه يصرف علي درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعبر اسناد الفعل اليه
فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل **قوله** ويصح فيه عنه ليرحل الي اي زيدا ذلك
او قلت ذلك ليرحل وقد علمت انه داخل بدون ذلك ولو عبر بدل قوله ويصح فيه
عنه بقوله او في عنه لكان اخص واظهر فان ما ذكره لم يظهر لي وجهه **قوله** وهو علي
تسعين اي ما يطلق عليه لفظ المفعول به اصطلاحا ولو اسقط كلمة علي وقال وهو تسعان
لكان اخص واظهر **قوله** فالمتصل ما لا يتقدم علي عامله ولا يلي الا في الاختيار اي ما لا يبعث
فيه لغة ذلك والضمير في ضربه مثل لا يبعث فيه لغة ذلك بخلاف الضمير في هم ضربه بامتنان
يصح فيه لغة ذلك لا يقال لا فائدة في الجمع بين قوله ما لا يتقدم علي عامله ولا يلي الا في الاختيار
الا فائدة الايضاح لانه يلزم من احدهما الاخر لا نقول بل له فائدة وهي بيان حكم المتصل
ولو اقتصر علي احدهما لم يعلم منه الاخر واحتراز بالاختيار عن الضمير ورة فان الضمير
قد يلي الا في القول وما عليه اذا ما كنت جارتا لا يجاوزها الا **قوله** ويار **قوله** سبعة
للمحاضر المراد بالمحاضر المتكلم والمخاطب **قوله** وخمسة للغائب المراد بالغائب
غيب المتكلم والمخاطب **قوله** للمخاطب المتكلم الغالب استعمال المذكر والمؤنث والمفرد
والمتنبي والجمع في اللفظ كره وهند والزيدين والزيدين الاتي المعني كما هنا فان الغالب

فيه الواحد والاثنتان والجماعة والمذكر والانثى واعترف بان الكافي مستعمل في الله
وليس بمذكر ولا مؤنث نعم الله عن ذلك علوا كبيرا لان التركيب والتأنيث من
صفات الاجسام فالاولي ان يقال للمخاطب غيب الموت **قوله** للمتنبي المخاطب مطلقا اي
مذكر كان او مؤنثا واذ اجتمع مخاطب وغائب والغائب من تغليب المخاطب واذ اجتمع
مذكر ومؤنث غلب المذكر وان كان اقلا **قوله** للمفرد المذكر الغائب يدور عليه ان الله
تستعمل في الله نعم وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث نعم الله عز وجل عن ذلك
علوا كبيرا اما تعالى عن التذكير والتأنيث فلما سبق واما تعالى عن الغيبة فلان
الغائب ما خلا المكان والزمان عنه ذاتا وعلمها والله ليس كذلك انه في كل مكان
ورزان بعلمه فلا يتصور الغيبة ووجه تعالى عن الغيبة ايضا انها تستلزم الا
خصاص بخير دون اخر فتسجيل علي من هو في كل مكان فالاولي ان يقال للواحد الذي
ليس بمؤنث ولا مخاطب واجيب ان المراد اللفظ فاذا قيل الله عز وجل قال اللفظ
مذكر لا مؤنث لانه ليس علامة تأنيث غائب لانه ليس بمكلم ولا مخاطب واللفظ
الذي بمكلم ولا مخاطب يقال عليه غائب وهو المراد بالغائب عاينه بوقوعه ما تقدم
من ان المراد بالغائب غير المتكلم والمخاطب لا الجواب عن اراد الغائب **قوله** والكافي
والها فيهن هي الضمير وحدها فيه مخالفة لما سبق في باب العطف من ان الكافي والميم
في تهما تاسم حتى التلمات معطوف عليه وقد يقال لعله هناك جري علي قوله غير
من الضمير المجرى وتبين هنا ما اختاره او سمح فيما تقدم فليتأمل وقضية كلامه
ان الضمير المرتب في نحو كرمها هو العاقل والصحيح انه مجرى لها والاسف **قوله**
للمتكلم ومعه غيره يعني ان غيره مصاحب اي مشترك له في مفعول الفعل الواقع عليه
او قدس انه مشترك له في التكلم يعني انه صادق بكون الموضوع له المتكلم وحده لكن
بشأنه مصاحبه غيره فالكون معه غيره شرط للموضوع له خارج وكذا المصاحبه خارج
والظاهر ان المراد ان مجموع المتكلم وغيره **قوله** او المعظم نفسه يعني حقيقة او الوعا
باب المفعول المطلق **قوله** اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدق غير مقيد بحاج
اي الذي حقه ان يصدق الخ قال في المعنى وخرى اصطلاحهم علي انه اذا قيل مفعول واطلق
لم ير الا المفعول به لما كان اكثر المتفاعلين ووراي الكلام خففوا اسمه وانما حق ذلك ان لا
الاعلي المفعول المطلق ولكنهم يطلقون علي **قوله** اسم المفعول الامقيد اصطلاحا
انتهى والمس في ذلك ان المفعول المطلق هو المفعول حقيقة تقول ضربت ضربا بالضم
مفعول لانه نفس الشيء الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيد ليس الشيء
الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فليس كذلك سمي مفعولا به وكذلك سائر
المتفاعلين **قوله** المذكر لعمامة قال رضي المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مفعول الفعل بلا زيادة
شي عليه من وصف او عدد فهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكلمة سموة تاليه الفعل

تر سعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك
 احدثت ضربا ضربا باظهاره تأنيلا للمصدر المضمون وحده للاخبار والزمان الذين تضمنهما
 الفعل انتهى **قوله** او المبين لنوعه او عدده قال السيد في شرح الباب المبيي للشرح
 هو المصدر الموصوف سواء كان ذلك الوصف معلوما من الوضع نحو رجع القهقرى
 او من الخفية مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو من عمل
 صالحا اي عاصيا لخاله ونحو ضربت ضربا اميراي ضربا مثل ضربيه او من كونه اسما مضافا
 مبين كونه بمعنى المصدر لفظه من نحو ضربت به انواعا من الصرا او الاضافة نحو
 ضربته اي ضربا واشد ضرب او من كونه مبني او مجرعا لبيان اختلاف الانواع
 نحو ضربت به ضربتين مختلفتين او من كونه مفعولا بلام العهد نحو ضربته الضرب
 عند الاشارة الي ضرب معهود وقال في المبين المرفوع الذي يدل على عود المرات
 معين كان العود ام لا سواء كان العود معلوما من الوضع نحو ضربت به ضربيه او من
 الصفة نحو ضربت به ضربا كثيرا او من العود الصريح المبين بالمصدر نحو ضربت به ثلاث
 ضربات او غير المبين به نحو ضربت بها الف او من الالة الموصوفة موضع المصدر نحو
 ضربت به سوطا او سوطين او اسواط فان تشبه الالة وجعلها لاجل تشبيه المصدر
 وجعل لقيامها مقامه فيكون الاصل فيه ضربت به سوطا وضربتين بسوطا
 وضربان بسوطا ويجوز ان يكون الاصل فيه ضربت به سوطا بالاضافة فخذ في الضاف
 واقيم الضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم النوع والمرة كما اجتمع في نحو ضربت
 ضربتين اذا قصد اختلاف النوع انتهى كلامه **باب المفعول لاجل قوله** المفعول
 لاجله قال السيد المفعول له سبب خامل للفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين
 احدهما علم غايته للفعل كالتأديب للضرب الثاني ما ليس كذلك كالجن للفقود
 والاول يكون بحسب تعقله علمه للمفعول وبحسب وجوده في الخارج مفعولا له والقسم
 الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علمه للمفعول انتهى **قوله** شاركه في الزمان
 والفاعل لا فرق في مشاركته له في الغايين المشاركة التفضيلية كضربته تأديبا والتعدي
 كقوله تعذيبكم البرق خوفا وطعنا لان معنى يربكم يجعلكم تروون كذا قال المصنف
 وجعل الزمان محشور في ضرب ذلك بالحال لانه يستثنى الشيخ ابو حيان تبعا لابن
 مالك من المشاركة في الزمان والفاعل ان وان اذا ابتاع عن المصدر كحيثك ان
 زيد ايكس ميني وحيثك ان يكس ميني زيد ويجوز في معهما الحرف ايضا **قوله** بان يكون زمانها
 واحدا وفعالها واحدا قال الرضي ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوماتشي واحد
 كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث
 في بعض زمان المصدر كحيثك طبعاء وقعت عن الحرب جبينه ويكون زمان الحدث اخر زمان
 المصدر نحو حيثك خوفا من فرارك او بالعكس نحو حيثك اصلا حالك وشهدت الحرب ايقاعا

للهرنة بين الفريقين واذا كان الحدث المعجل تفصيلا وتفسير المصدر المحل كما في ضربته
 تأديبا واعطيته مكافاة فليس هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في
 الحقيقة حدث واحد لان المعنى اذ بتة بالضرب وكافيته بالاعطاء والضرب هو التأديب والاعطاء
 هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنسوب لان الشيء لا يكون علة
 لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتأديبه لكن لو صرح بما هو العلة لم ينتصب عند الخاتمة
 لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشترك الضرب
 في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومه من ربيع لم يقيم التشقيق منه ما التوي وانما
 نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو
 كما بينا انتهى **قوله** ويجوز فيه الجر بقله في الاول الخ قال الرضي والاولي ان يقال ذلك
 على السماع ولا يعمل انتهى **باب المفعول فيه قوله** ما ضم معنى في اي اسم ضم معنى
 في كونه مذكورا الواقع فيه من فعل او شبهه واشارة اليه اذ لا يقتضيه صيغة التصريح
 بها اذ لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تنصرف لعن كذا قيل وخرج من التعريف
 نحو وترغبون ان تنكحوا اذ قد ربي فانه ليس باسم زمان ولا مكان وعرفنا ان
 يروا ونحو الله اعلم حيث جعل رسالاته ونحو ارجعوا وارجعوا **قوله** فانها ليست بمعنى
 في فانصب الاولين على المفعول به وناسب حيث يعلم محذورا لان الفعل التفصيل
 لا ينصب المفعول به اجماعا وولم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما تأكيد
 وانما لم يكن ظهرا لان الظرف اعياجه لتقييد العامل وهو متفق هنا اذ لو قلت ارجعوا وارجعوا
 واردت الظرف فيه كان بمنزلة ارجع في الوسا او ارجع لان الاخر الوسا وهذا الظرف مستفاد
 من الفعل والظرف لا يكون كذلك كذا قال جماعة منهم ابو البقا وابن هشام وروى الشهاب
 السمين بجواز كونه ظهرا للمعنى ارجعوا الى الموقف الذي اعطينا فيه فوسا والتمسوا
 مع من يقتبسوا الى الدنيا والتمسوا الوراء بتجسس سببه وهو الإيمان وهذا الظرف ليس
 مستفادا من الفعل فان قلت تضمن الظرف معنى في يقتضي بناء لتضمنه معنى الحق قلت
 اجيب بان المقتضى للمبنا تضمنه اياه وضعا وهذا عارض عن التركيب والاستعمال **قوله** من
 اسم زمان الخ مراده باسم الزمان والمكان ما دل على الزمان والمكان ولو كانا في ذلك اسم
 العين والمصدر اذا انتصبا على الظرفية نحو لا كملك القارطين او حقوق النجم لانها في حكم
 الزمان والمكان من حيث انه حذو اسم الزمان والمكان واقاما مقامه في الاعراب فانرفع
 ما قيل ان في البيا قصصا **قوله** مكان منهم ان قلت لم استأثرت اسما الزمان بصلاحية اليهم
 منها والمتحقق للظن فيهما المكان قلت اجيب بان اصل العوامل الفعل ودلالته
 على الزمان اقوي من دلالة المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالانتماء ويدل على المكان
 بالانتماء فقط فلما كانت دلالة الفعل على الزمان قوية تعدي اليهم من اسماءه والمتحقق
 وما كانت دلالة الفعل على المكان ضعيفة لم يتعد اليه كل اسماءه بل تعدي اليهم منها

لأن الفعل دلالة عليه في الجملة والي المختص الذي اشتق من اسم لما اشتق منه العامل
لقوة الدلالة عليه حينئذ **قوله** وهو ما ليس له صورة واحدة ومحمودة خرج به الدار
والمسجد ونحوهما لأن صورتهما مبينة ولا يفتقر في بيانها إلى غيرهما **قوله** والمكان المبهم
محمود جلت خيل زيد يشاور جميع ما يقابل ظهوره إلى انقطاع الأرض ولا يخفى مكانا معينا
وكذا المبرأ في **قوله** وما اشبه ذلك من أسماء الجهات الخ مثل المبهم بثلاثة أنواع أسماء
الجهات فلا اشكال في أنها مبهمة وأما المقادير فظاهر كلام الفارسي أنها داخل تحت
المبهم وصحى بعض النحويين وقال الشلوبين ليست داخل تحتها وصحى بعضهم أنها
شبيهة بالمبهم لا مبهم وقال ابن هشام في شرح الشذور وحققة القول فيه
أن فيه ابهاما واختصاصا أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص بصفة معينة وأما الاختصاص
فمن جهة دلالة علي كية معينة فعلى هذا يقع فيه القول انتهى وأما صيغ من الفعل
مادته ومادة عامله فالظاهر محال المرادى أنه من المختص لا من المبهم كائن عليه بعضهم
وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية حيث قال فيه وأما المكان فلا يكون من أسمايه
ظهر فاصناعا الأماكن مبهم أو مشتقا من اسم الحدث فجعله مبهم وقد يقال أنه
يستعمل مبهم القعدت مقعدا وغير مبهم كقعدت مقعد زيدا **قوله** من أسماء الجهات الست
أسماءها الأكثر من ستة وهي الفوق والتحت واليمين واليسار وذات اليمين وذات الشمال
والوسط والامام وسميته الجهات الست باعتبار الكاين في المكان فإن له ست جهات
وما صيغ من الفعل أن قلت ما يعني بالفعل في قوله وما صيغ من الفعل قلت ظاهر كلامه
أنه الفعل الصناعي وليس ذلك بجيد لأنه لم يصغ من الفعل وإنما صيغ من المصدر عن
المصدرين ويحتمل أنه أراد بالفعل المصدر لا بالصيغة يسمى المصدر فعلا وحدا وثنائا
وقد يقال مراده ما صيغ من مادة الفعل أي مصدره دون نفسه والمراد بالفعل الفعل الماضي
غاية الأمر أنه اختار صيغة الماضي على المصدر لحكمة هي التشبيه على الموقوف العترة في
الاشتقاق لأن بعض المصادر كالخروج يشتمل على حرفي لا يعتبر فيه **قوله** وانحدرت مادته
ومادة عامله قال ابن هشام في معني ومن الوهم قول الزجاج في واقعد والهم كل
منه صد أن كل ظرف فورد أبو علي في الإحتمال بما ذكرنا يعني من أنه إنما يكون ظرفا
مكانيا ما كان مبهمًا واجاب أبو حيان بأن اقعد واليس علي حقيقة بل معناه انصدروهم
ويصح اصدروهم كل من صد فكذا يصح قعدت كل من صد ويجوز قعدت مجلسي زيد
كما يجوز قعدت مقعدته انتهى وهذا محال قولهم إذا شئت طرأوا فوافق ما في الظرف
وعامله ولم يلتفتوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق أن انتصاب هذا النوع على
الظرفية على خلاف القياس كونه مختصا فينبغي أن لا يجاوز به محل السماع وأما
نحو قعدت جلسا فلا دافع له من القياس وقيل التقدير على كل من صد فخذت على كمال
واجب الذي لو لا الاسمي لقضائي أي لقيضي علي وقياس الرجاء أن يقول في لا قعد لهم ضمير طلاق
المستقيم

المستقيم مثل قوله في واقعد والهم كل من صد والصواب في الموضعين أنهما على تقدير
لقولهم ضرب زيد الظاهر والظن فيمن نصبها أو أن اقعدن واقعدا معني
لا من والزموا انتهى **باب المفعول معه** **قوله** المفعول معه أي الذي فعل بمصاحبه
بأن الفاعل مصاحبا له في صدر الفعل عنه أو المفعول في وقوع الفعل عليه بقوله معه
مفعول ما لم يسمى فاعله اسند اليه المفعول كما اسند إلى الجار والمجرور في المفعول
بأنه وفيه وله والضمير المحرور راجع إلى اللام واعتدب عن نصبه بما جوزه بعض النحاة
من اسناد الفعل إلى كازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الأكثر وقيل
المعنى الذي فعل بمصاحبه علي إذا يكون مفعول ما لم يسمى فاعله ضمير اسند إلى
مصدره والضمير المحرور الموصوف لا تأييده إنما جعل آخر المفاعيل في ذلك الأمرين أحدهما
أنهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي وغيره من المفاعيل لم يختلفوا في أنه قياسي الأصح
أنه قياسي والثاني العامل إنما يصل اليه بواسطة حرف ملغوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات
قوله وبالسبب بغير فعل يعنى به وبما بعده لأنه فقط لما لا يخفى **قوله** كل رجل وضعته قتل الصيغة
بالضاد المعجمة والمشاة التثنية في اللفظة العقار التي هي الأرض والحد والمنازع وهي هنا كتابية
عن الصنعة وفي مثل هذا التركيب سوا مستهوق وهو أن ضمير ضيعته لا يرجع إلى يعود إلى
كل ولا إلى رجل أما الأول فلا لأنه يصير المعنى كل رجل وضعته مقتربان وأما الثاني فلا لأنه يصير المعنى
كل رجل وضعته رجل مقتربان وهو لا يمكن ودفع بأنه كما أن كل رجل نأى عن أسماء كثيرة فكذلك
ضميره نأى عن ضمير كثيرة فكل رجل جمع في المعنى وضميره أيضا في معنى الجمع ومقابلته الجمع بالجمع يقتضي
انقسام الأحاد بالأحاد فكانه قيل زيد وضيعته مقتربان وغيره وضيعته مقتربان وهكذا القول في
سائر القوم ورواهم ليسوا ثابتهم **قوله** وباسم فيه معنى الفعل وحرفه لوقال وبالسبب بغير
بفعل أو باسم فيه معنى الفعل وحرفه نحو كل رجل وضعته وهذا الك وأما أن المكان أظهر **قوله**
هذا الك وأما ك قيل إنما لم يقدس الفعل فيه كما قد روي في مالك وسيد اجيت أو جوا فيه
النصب على المفعول مع لفظة الراعي إلى تقديره الفعل في مالك وزيد بسبب تقدم ما
الاستغناء التي هي بالأفعال أوي وآخر الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف
هذا الك وأما ك فإنه ليس فيه الاداع واحد وهو آخر الجار والمجرور فافتقر وانتهى **باب**
الحال **قوله** الحال أعلم أن الحال يذكر ويثبت وهو الأفعى يقال حال حسنة وحالة حسنة وقد
يؤتى لفظها أفعلى حالة قال الشاعر على حالة لوان في القوم حاتم على جوده لضى بالما
حاتم **قوله** الوصف أن قلت يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى نفسه وأثبتت فان ثبات
حال وليس بوصف والجملة الواقعة حالا وكذا الجار والمجرور إذا وقع حالا قلت المراد بالوصف
ما يشتمل الوصف الصريح والموصوف المول وثبات مؤنثا بغيره فهو وصف تأويله وكذلك الجملة
والجار والمجرور إذا وقع حالا لا يوصف **قوله** الفضلة أن قلت يرد على ذكر الفضلة
قوله تعالى ولا تمشي في الأرض من حادها الواسع من حاضره المعنى وقوله تعالى وأما كسابي

تقديمه الي جنب صاحبه لا لالة اللبس نحو لقيت زكيا زيدا او ان لم تقدم فهو عن المفعول
واما جالان عن الفاعل والمفعول معا فان كان متفقين فالاولي الجمع بينهما فان
اخصر نحو لقيت زيدا اكبين ولا منع من التفرقة نحو لقيت زكيا زيدا اراكبا
ما اكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وفوق
عهم كيف ما كان نحو لقيت هند مصعدا منى زيدا وان لم تكن فالاولي جعل كل حال
يحب صاحبه نحو هند زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال
المفعول لجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منى زيدا والمصعد
زيد وذلك لانهما كانا منية المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرا في الحالين وقد مت
حال المفعول على الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين يحب صاحبه كما يمكن
كل واحد ينجس صاحبه ويجوز عطف احد على الفاعل والمفعول على
الاخر كقولك لقيت زيدا اكبا وما شيا قال وانا سوف تذكرنا المنيا مقد
رة تانا ومقد زيدا **قوله** عهر مسعاد الى الشاه رقيه طاهر كجائيه المصم ومعني
اي اسير الى الحب وسلوا ان يضم السين تميمي معنى السلوة اي رت مسلوة وزادت
عرا ما وهذا من عكس الزمان حيث يأتي بضم المقصور **قوله** فحالة امتنع حاله من الثاني خرجت
وذلك لان امشي للمتكلم فهو راجع الى المتكلم **قوله** وحمل بحر بالتا القوقية حال من هاروك
لان بحر القايية الموشة فهو راجع الى ضميرها **قوله** هذا كله اي ما ذكره من التعريف وما بعده
قوله وهي المؤسسة هي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها **قوله** موكدة الموكدة هي التي
يستفاد معناها بدون ذكرها **قوله** موكدة لعاملها الموكدة لعاملها هي التي يستفاد
معناها من صريح لفظ عاملها **قوله** فتبسم ضاحكا مثلا الموكدة لعاملها معني لالفاظا ومعناه
تبسم شارعا في الضحك اخرا فيه لان التبسم او ايد الضحك ومقدمته اذ انبساط الوجه في
تظهر الاسنان من السرور ان كان بصوت وكان بحيث يسمع من بعيد فهو القهقهة والاف الضحك
وان كان بلا صوت فهو التبسم ومثال الموكدة لعاملها لفظا ومعني نحو وارسلناك للناس
سرسولا **قوله** وموكدة لصاحبها الموكدة لصاحبها هي التي يستفاد معناها من صريح لفظ
صاحبها **قوله** ولو مشاربك الامن من في الارض كلهم جميعا خصه بالتمثيل اشارة الى الرد
علي ابن مالك في تمثيله للموكدة لعاملها **قوله** وموكدة لمضون فحالة قبلها هي الاثنية بعد
جملة معقودة من اسين معر فتنين جامورين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك
الجملة وشار بقوله قبلها الي انه لا يجوز ان تتقدم هذه الجملة على الجملة وارجح ان يكون
فلا يقال عطوف زيدا ابوك وازيد عطوف ابوك **قوله** وعامل الثالثة اي الموكدة لمضون
جملة قبلها محذوف وجوبا قال بوالدين ابن مالك والعامل في الحال من هذا النوع يعي

الحال الموكدة لمضون جملة قبلها مصير تقديمه احقه او اعرفه ان كان المبتدأ غير انا وان كان
والتقديم احق او اعرف او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال
ابن خروف العامل هو المبتدأ التضمنه معني تنبيه وكلا القولين ضعيف لا يستلزام الاول
المجاز والثاني حوز تقديم الحال على الخبر وانه متنع فالعامل اذا مضى كما ذكرنا وهو لازم
الاظهار لتزيد الجملة الموكدة منزلة البذل من اللفظ به كما التزم اضا راعا حال في
غير ذلك انتهى وقوله والتقديم احق او اعرف ببناءيهما المفعول او اعرفني بالرجع
اسر وقال الرضي واختلف في العامل في الموكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل
مقدم بعد اليه تقديم زيدا ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققت وعرفته
اي اتحققه واثبت عطوفا وفيه نظير اذ لا معني لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال
نه عطوفا وان اسر اذ ان المعني اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لاحال وقال الزجاج العا
مل هو الخبر لكونه مورا لا بمسمى نحو انا خاتم ساجيا وليس بشي لانه لم يكن ساجيا وقت
تسميته بخاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعني وايضا لا يطر ذلك في نحو
هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال
ابن خروف العامل المبتدأ التضمنه معني التبيين نحو انا عر ساجيا عا وهو بعيد ان عمل الخبر
والعلم نحو انا زيدا ابوك مما لم يثبت نظيره في شي من كلامهم والاولي عندي ما ذهب
اليه ابن مالك وهو ان العامل معني الجملة كما قلنا في المصدر الموكدة لنفسه ولغيره كما قيل
يعطف عليك عطوفا ويرجم مر حوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جنسا لها
جامرين محمودا محضا لا شك انه يحصل من اسناد احدهما بها الى الاخر معني من معاني
الفعل الا برب المعني انا زيدا انا كاي انا زيدا فعمل هذا لا يتقدم الموكدة على جزي الجملة واعني
احدهما لضعفها في العمل وذلك لضعف معني الفعل فيها انتهى **باب التبيين** **قوله** ويقال له
والتبيين اعلم ان التبيين والتفسير والتبيين الفاظ مترادفة لفظا واصطلاحا وهي في اللغة
معني فصل الشيء عن غيره قال الله تعالى وامتار اليوم ايها البحر من اي انفصلوا عن
المؤمنين تكاد تميز من الغيظ اي يفصل بعضها من بعض وفي اصطلاح ما ذكره المصنف
ويقال له ايضا التمييز والمبين **قوله** وهو اسم اي صريح لا التمييز لا يكون جملة
نكرة ان قلت فما تصنع في قولهم في العدد المركب احد عشر من الورا هم وفي العقود عشر من
من الورا هم ونحو ذلك قلت اجيب بانه ليس البحر ورين تمييز اصطلاحا لانه معرفة ولانه
فصرح المنصوب وبشرطه الاضاد ومن ثم قالوا في قطعنا هم اثني عشرة اسباطا ان
اسباطا بذرل مما قبله والتبيين محذوف اي معرفة فان قلت فما تصنع بقول القائل اربك
لما ان عرفت وجوهنا صدوت وطبت النفس يا قيس عن عمر وقلت هو محمول عند المصنفين
على زيادة الود هب الكوفيين وابن الطرسوا الى جوار تقريق التبيين **قوله** فمعني
اي البيانية كما سيصرح به والبيانية هي التي يكون البحر بها عيسى المبين بها ونهذ البحر

مل

جزمية احد عشر بها العدم صدقة علي الاحد عشر ولاجر التميز في نحو طاب ربي
نفسا اذ النفس ليس زيدا او كذا علما وادار اوبوه وعلي هذا فلهذه التميزات
ليست بمعنى من اليازية فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون متعكسا فاعلم كذا قيل والحقيق
ان من اليازية عند ليان ان التميز اي جنس من اجناس الامور وانواعها لا مجرد انه هو
قوله يقع في اربعة مواضع اي مع اربعة مواضع ففي معنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا في امم
مع اسم ومعية لفظ الاخر من متكلم واحد بمعنى البعدية فان قلت المبني لابهام اسم البعد
بما ذكره المصنف قلت المصنف يدع الحصر والعذر لا مفهوم له وقاعدة ذكر العدد
ضبط الاقسام حتي لا تتفقت ولا ينافي ان المبني لابهام اسم يقع بعد ما يشبه المقدر
كالالات التي يكال بها حوله سقا لينا وكوز ما وتشبه الموزون نحو متقال زرة خيرة
ما وجب به اوراقه دخلا ولا يشبه واحد منها كما اذا كان فرع التميز نحو خام حديد وباب
ساجاجية خيرة فان كانت فرع الحديد وقيل انه حال وتلك ما افهم غيبة نحو لنا غيبها
ابلا او مثلية نحو لنا امثالها شاذ او تعجب نحو له دره فارسا **قوله** والمطوف يعني المطوف
عليه **قوله** تشبه اسم مبهم وذلك ان المراد بالمقادير في هذه الصورة المقدرات لان قولك عذري
عشر ودرهما وطل زيتا وارب فيا وشبهه ايضا المراد بها المعدود والموزون والمكيل
والمقدّر بالشبه **قوله** تشبيهها بالمشق لعل وجد الشبه ما يوجب من كلام الرضي من ان
الاسم انما عمل النصب في التميز لان الاسم بعد تمامه بالتشوين الملقوف او المقدّر او
التشبيه او نون الجمع او لاصافة تشابه الفعل الذي تم بفاعله فنصب الاسم الواقع بعده
ذلك الاسم التام على التميز كما نصب الاسم الواقع بعد الفعل التام على المفعول به **قوله** والثاني
في اربعة مواضع الخ قوله والثاني اربعة اقسام اظهر ان ما ذكره اقسام التميز لا للمواضع
التي يقع فيها كما لا يخفى **قوله** والباعث على ذلك الخ والباعث على ذلك ايضا ان يروي المشكك
في صورتين مختلفتين احدهما شبهة والاخرى موضحة وعلمنا في خبر من علم واحد ومنه ايضا
العلم بالمعنى لما لا يخفى من ان نيل الشيء بعد الشوق والطلب الذي نحو لم اشبع لي صدي فان
اشبع لي بقيد طلب شرح لشيء ما للطلب وصدي يغير نفسه ذلك الشيء **قوله** اوقع في
النفس اي اشروقا وتكلم فيها لما جبل الله تعالى عليه النفوس من ان الشيء اذا ذكر مبهما
بين كان اوقع عندها **قوله** اصله في ناعين الارض الخ هذا من ذهب الجوزي وابن عصفور وابن
مالك واكثر المتأخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمتثل بالمفعول عن المفعول وتبعه
تلميذه الابري وابن ابي الوبيع وقال الشلوبين عيوبنا ان نصب في الآية علي انها حال مقدرة
لأنها حال التعميم تكن عيوبنا وانما صارت عيوبنا بعد ذلك واولها ابن الربيع علي وجهين احدهما
ان يكون بدل بعض من كل علي جز في الضمير اي عيوبها مثل اكلت الرعي ثلثا اي ثلثي والثاني
ان يكون مفعول لا علي اسقاط الجاراي يعيرون ورد ابن هشام في شرح الصفحة **باب المستثنى**
قوله وادوات الاستثناي الالة **قوله** وهي امها اي اصلها واصل كل شيء امه فائدة ذكر بعض

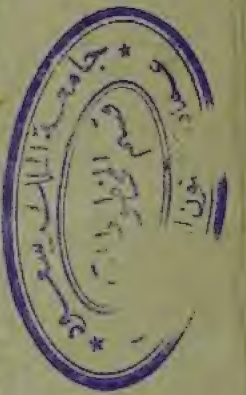
المفسرين

المفسر بين ان الام في القرآن علي خمسة اوجه احدها الاصل ومنه قوله عز وجل في الزخرف
وانه في ام الكتاب لدينا العلي حكيم والثاني الوالد ومنه قوله عز وجل في سورة النساء
فلامه الثلث والثالث المرتفع ومنه قوله تعالى سورة النساء وامها لكم الا لا في الرضعات
او حرمت عليكم المرتفعات لان المرتفعة بالرفع شبي اما والرابع مشابهة الام في الحرمة والعظيم
ومنه قوله تعالى الاحزاب وارواجه امهاتهم والخامس المرجع والمصير ومنه قوله تعالى فاما
هاوية وقيل اسداد ام راسدة وقال ابن قتيبة فامه هاوية يعني النارية كالام ياوي اليها
انتهى **قوله** وسوي بلغاتها ماد كره انه يستثنى بسوي بلغاتها هو ظاهر كلام الاخفش
ولم يمتثل سيبويه الاسوي المسوية السرين فان استثنى بما عداها فافاض القياس
منها معنى الاستثنا الاسوي المسوية السرين فان استثنى بما عداها فافاض القياس
قوله منصوب بالاهو الاصح واليه ذهب المبرد والزجاج ومنه صرح بانه الاصل البدر
ابن مالك وجهه ما قاله الرضي ان الامقومة بمعنى الاستثنا ومحصلة له والعامل
ما به يتقوم المعنى المقضي وان لا ياتي عن استثنى كما ان حرف النداء ياتي عن انا دي
وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه تنويس الالة شي يتعلق به
الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام التمام ما ذكره فتنسأ به المفعول **قوله** والمراد
بالكلام التمام ان يكون المستثنى منه مذكورا او قال والمراد بالتمام ان يكون المستثنى
مذكورا كان المحل اخصرا واظهر ولعله قد مر المصنف اي والمراد بتمام الكلام التمام
ما ذكره والمراد بالكلام التمام وان يكون المستثنى منه مذكورا **قوله** قبلها ليس معناه
في معنى التمام كما لا يخفى علي ذي مسكة **قوله** والمراد بالاستثنا المتصل الخ اعلم ان تفسير
والمقطع عاد كذا فاسد لان قول القائل جابنوك الابن زيد منقطع مع انه من جنس الاول
فالتصواب تفسير المتصل بالذي يكون بعض الشيء منه والمقطع بالذي لا يكون بعض الشيء
منه وقد ثبت ابن مالك وغيره علي تفسير بعضهم بالمنقطع بكونه من غير جنس المستثنى
منه فاسد **قوله** او شبهة المراد به النهي والاستفهام المورل بالنفي مثال النهي لا يقع احد
الا زيد ومثال الاستفهام ومن يفقر الذنوب الا الله واكثر ما يكون ذلك في هل
ومن **قوله** جاز فيه الاتباع والنصب اتفاقا لم يبين الواح منها لكن تقدم الاتباع
يشعر بانه ارجح لكن بشرطين الاول انه غير مردود به كلام يتضمن الاستثنا
فان كان مراد به ذلك تعين النصب قصد المتطابق بين الكلامين كان يقول كذا
قابل قاموا الا زيد وانت تعلم خلافة فتقول ما قاموا الا زيد وكان يقال لي عندك
ماية الاحسين وانت تعلم خلافة فتقول ما لك عدي مائة الادريهين ولورفعها
كنت مقرا بالدرهمين الثاني كونه المستثنى غير متساخ عن المستثنى منه وان كان متساخا

ع

عنه ترجح النصب لان الاتباع انما كان مختاراً قصد التطابق بين المستثنى والمستثنى منه نحو ما جاني احد حين كنت جالسا هنا الا يزيد او نحو ما ثبت احد في الحرب ثباتا نفع الناس الا يزيد اذا رفع في تضعيف التشاغل بطول الفصل بين البدل والمبدل منه ومنه خير ما يعيدني المؤمن جزا اذا قبضت صفية من اهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة فأبوة اذا تعذر الاتباع على اللفظ اتبع على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احد الا يزيد برفعها وليس زيد بشي الاشياء لا يعبد به لان الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب ومن والبالا زائدين كذلك فان قلت لا اله الا الله واحد فالرفع ايضا لانها لا تعمل في موجب **قوله** بدل بعض من كل عند البصريين قال ابن هشام في المعنى ويبيده انه لا ضمير معه في نحو ما جاني احد الا يزيد في اكلت الرغيف ثلثه واللام في اللبس للمبدل منه في النفي والايجاب انتهى واجاب الروماني عن الاول بان لا يشرط الضمير في قول البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من هو رابطه فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير جود علي اشترط وجوده وهذا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعده من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه في حصل الربط بذلك ولم يحتج الى ضمير وعن الثاني بان الرعي قالوا منع من التخالق مع الخوف المعتق لذلك كما جازي في الصفة نحو صررت برجل لاظريه ولا كسر لم جعلت حرف النفي مع الاسم بغير صفة لرجل والاعراب على الاسم كذا جعل في نحو ما جاني احد الا يزيد بدل الاعراب على الاسم **قوله** بمنزلة قال ابن هشام في المعنى وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعده ما جاني الى لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وقتا موجب بعد نفي ورد يقولهم ما قام الا يزيد ليس في من اخرف العطف يلي القوامل وقد يجاب بان لا ليس باليهما في التقدير اذا الاصل ما قام احد الا يزيد انتهى **قوله** وان امكن من تسليط العامل على المستثنى منه اي الذي استثنى من المستثنى منه فالصفة مسندة الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف بعده **قوله** والتمسوا يحسنون فيه الاتباع للمستثنى منه جملة عليه التخصيص في قوله لا يعلم من في السموات والارض الغيب **قوله** واعلم انه ما نافية الخ ان قيل ما ذكر ما النافية في مقام الاعراب مستور لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له اصلا وكذلك ذكر الا لا يكون الا حرفا فالجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض الميانيات مستورا كما بل المراد به تطبيق المركب على القوامل الخفية سواء كان مبنا او غير مبني **قوله** وبدلك يوحى قولهم الخ وذلك لانهم جعلوا ناصرا بدلا اي بدلا لكل من كل لان العامل في الخ لما بعده الا الموصوف اريد به خاص في ابدال من المستثنى **قوله** او شبهة هو النفي نحو لا تقولوا علي الله الا الحق ولا تجالوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن والاستفهام الانكاري نحو فهل يهلك

الا القوم



الا القوم الفاسقون واما قوله تعا وياي الله الا ان يتم نوره فيجاء به ياي علي لا يريد لانها بمعنى فايد قد يقع بعد الا في الاستثناء المخرج الجملة وهي اما خبر مجتهدا محذوف نحو زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاني منهم من لا يقوم ويقعد احوال نحو ما جاني زيد الا يصح وكثيرا ما يقع الحال الا ما ضيا مجزعا عن قد والواو **قوله** علي حسب ما قبلها الحسب القدر يعني علي قدس العامل الذي قبل الا **قوله** لان ما قبل الامن القوم تفرغ للعمل فيما بعده ما غير مطر وتختلف في نحو ما في الدار الا يزيد لان ما قبل الا فيه ليس عاملا فيما بعده ما بدل ما بعده ما عامل فيما قبلها **قوله** فزيد منصوب في المفعول به رايته فيه حكاية المفرد وهي شاذة وانما نصب على النصب الى رايته مع ان العامل الفعل وحده ليعلم ان المطلوب رايته وشبهه لتضيق المرفوع **قوله** وان كان ما قبل الاحتياج الي مخفوف يعني بحرف يتعلق بما قبل الا **قوله** ويحكم لغيره وسوي الخ قال ابن هشام في شرح النحوة واختلف في نصب غير حيث نصب في غير تفرغ وقال ابن خروف ان نصب بما قبلها على الاستثناء في النصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا يزيد ليس بل الا لان الا قد عدت مع غير مع وجود النصب وقال الفار على الحال وفيها معنى الاستثناء وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لان غير الا يتعرف بالانصاف وقيل على التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الاتهام **قوله** برفع غير وسوي ما ذكره من السوي كغيره معني واعرابا هو ما قاله الزجاجي وابن مالك ويوهي حكاية الفار الثاني سواك وقال سيبويه والجمهور هي ظرف بدل ليل وصل الموصول بها كذا الذي سواك والواو لا يخرج عن النصب على الظرفية الا في الشبهة لقوله ولم يبق سوي العدوان دناهم كما دنا وقال الرماني والعكسي يستعمل ظرفا عاما لغير قليل قال ابن هشام في الاوضح والي هذا اذهب فايد يجوز في المعطوف على المستثنى بغير ساعات اللفظ فيجوز ساعات المعنى فينصب تقول قام القوم غير زيد وعمر وعمر وما قام احد غير زيد وعمر وعمر اوظاهر كلام سيبويه ان ذلك من المعطوف على الموضع وقال السلويني هو من باب التوهم ويجوز جر المعطوف على المستثنى بالانحوت قام الا يزيد وعمر وعمر واجازة بعضهم عايد اسم الفاعل غير مطر وتختلف في نحو القوم اجوز ليس ولا يكون زيد الا ان لم يتقدم فيه فعل ولا شبهة ومحلها قاله اذ كان الفعل سا مبنيا للفاعل فان كان مبنيا للمفعول عاد الغير المذكور على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم ضربوا الصناد وكسر الراد ليس زيدا ولا يكون زيد اي ليس هو او لا يكون هو اي المضمرب زيدا ولو غير بل لوصف كان اوي **قوله** من الفعل السابق مثله الوصف نحو القوم ضاربون ليس زيدا ولا يكون زيد **قوله** والبعض الخ لا يريد هذا ما ورد في قاموا

يعني في قوله تعالى يا اي الله الا ان يتم نوره فيجاء به ياي علي لا يريد لانها بمعنى فايد قد يقع بعد الا في الاستثناء المخرج الجملة وهي اما خبر مجتهدا محذوف نحو زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاني منهم من لا يقوم ويقعد احوال نحو ما جاني زيد الا يصح وكثيرا ما يقع الحال الا ما ضيا مجزعا عن قد والواو

ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود على البعض المفهوم من سبق
لان البعض ههنا في سياق النفي فيمثل كل البعض من القوم فحصل المقصود
من الاستثناء بخلافه فيما خلا ويشبهه **قوله** واما المستثنى بخلا وعدا الخ اعلم
ان المنصوب بخلا وعدا مفعول به اما عدا ففعل متعد واما خلا فانه وان كان بحسب
اصل الوضع قاصرا لانه يقال خلت الدار من كذا الا انه ضمن معنى جاوزت حيث جعل
اداة استثنى فتعدي بنفسه **قوله** وفي مفسر الخلاف السابق فعلى الاول اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق وفيه ما تقدم وعلى الثاني البعض الدليل عليه بكلمة السابق
قال الدماميني وفيه نظير لان المقصود من قوله قام القوم حاشيا زيدا وخلا زيدا
وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاورة
بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاورة الكل قاله قاله الرضي وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم
من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اصلاق البعض على الاكثر قليل انتهى واعتزل
بانه لا حاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس بتمام الجواب ان البعض الذي هو الفاعل
بعض مبهم ومجاورة البعض المبهم كزيد مثلا وخلصوا ذلك البعض عنه لا يتحقق الامحارة
الكل وخلصه عنهم فليتنا مل **قوله** وجره ان قدرتها حروفا انما جاز المستثنى مالا منها
ولم ينصب مع ان نصبه هو الاصل للفرق بينها حروفا وبينها افعالا واعطى الجوف الجر
والفعل النصب لان الفعل لا يعمل الجر وان عمل الحرف النصب بالجر عليه فابرة يجوز
في غير قام القوم حاشيا كذا وحاشاه كون الضمير منصوبا وتونه مجورا فان قلت
حاشيا تعين الجر او حاشيا تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا **قوله** مالا
يحكم بزيادة ما فانه يجوز الجر على تقدير الحرفية الشاربه الي ما حكاها الجرمي
في المقترح ان بعض العرب يقولون ما خلا زيدا وما عدا عمر وعلي زيادة ما
ووجهه مشدود ان ما اذا زيدة مع حرف الجر لا تنقسم عليه بل تنأخر عنه نحو
فما رحمة من الله وعما قليل **باب اسم لان اية الخمس** **قوله** النافية
للجنس اي لصفة وحكمة اذ لا رجل ضارب مثلا لنفي الضرب عن الرجل لا
لنفي الرجل واستناد النفي اليها مجاز من استناد ما المشبه الي التمثيل لان النافي
حقيقة هو المتكلم **قوله** اذا كان مضافا اليه كان عليه ان يترك التفسير بذلك لان الكلام
في المنصوبات الشاملة للمنصوبات محال بل دليل تقسيمه المفعول به الي ظاهر والمضمر
والمضمر انما ينصب محلا لا يخفى وان يقول انما ينصب لفظا وتقدير اذ كان مضافا
او شبهه بالمضافا وما اذا لم يكن كذلك فانه يبنى على ما ينصب به وهو مع ذلك منصوب محلا وقد يكون
منصوبا محلا اذا كان مضافا فقد قال الرضي في قوله لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جازان يكون

كزيد

كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون كزيد خبرا اي لا احد مثله
شريد وان جعلت الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد انتهى **قوله** وعلام
سفر اسمها فيه تسبيح والمراد وعلام من غلام سفر اسمها **قوله** في الفعل فيما بعده فيه
تقوم لانه لا يتناول خولا ولا ثوبا ولا ثوبا **قوله** فينبى على الفتح في نحو لا رجل
الحا قيل انما يبنى للتركيب مع لا تركيب خمسة عشر وقيل لتضمنه معنى من احسنه
لدليل ظهورها في قول الشاعر ققام يذو الناس عن سيفه وقال الا لانه سبيل
ان هند وذهب الكوفيون والرجاج الي ان فتحة لا رجل فتحة اعراب والمبرد
الي ان المثني والمجوع معربان علي وشيرة الوشيرة بالثا المشان فوق الظرفية
باب السادس **قوله** وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك توجهه او بعينه كما
اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد ارحمك مثل يا سوا يا جبال ويا ارض
فانها نزلت اول من له صلاحية النداء ادخل عليها حرف النداء وقصدت اوجها
فهي في حكم ما يطلب اقباله بخلاف المنصوب لانه المتفجع عليه دخل عليه حرف النداء
لمجرد التفجع عليه لا للتبريد منزلة النداء وقصدت اليه فان قيل يخرج من هذا التقيد
نحو يا زيد لا تقبل فانه مكمل عن الاقبال لا المطلوبه قيل في الجواب انه مطلوب الاقبال اسماع
النفي ونفي عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهات ولا بد من المطلوب الاقبال حكما
لكونه مسؤل الاجابة كما قيل في يا الله **قوله** بحرف مخصوص متعلق بالمطلوب اي بوسيلة
حرف من حروف النداء الخمسة نايب منها ادعوه اي يا اياها واي والهزة واحتمل به عن
اطلب اقبال زيدا ناديا زيدا وادعوه وعنى ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال
لكن لا بوسيلة حرف مخصوص وانما ينصب يعني لفظا او تقدير او لفظا مفرد
الاي منصوب محلا لان المنادي مطلقا مفعول به لفعل محذوف مع انه يخرج عن الحكم
المذكور نحو يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما ينفعني ما هو مبني
على الفتح ولم ينصب لفظا ولا تقدير ابل محلا مع انه مضاف وكان ينبغي ان لا يقيد بكون
المنادي من المنصوبات بقوله اذا كان مضافا او شبيهها بالمضاف لان الكلام في المنصوبات
الشاملة للمنصوبات محلا بل ما تقدم **قوله** وهو ما عمل فيما بعده الخ فيه قصور
لانه لا يتناول نحو يا فلانة ولا فلانة ولا الموصوف بحسب اوظف في غير حافظ لا ينبغي
والايات محذوف من ذلك ثم قد جعلان الموصوف بصفة مفردة فانه مفرد **قوله** او الجر الخ فيه
فقط لان المنادي في نحو يا رقيقا بالعباد ليس عاملا الجر اصلا لان نفسه وبواسطة
تنبيه لوقايت يا ضارب بيته على الضم وانظر الي الضمير المستكن فيه ولوقايت يا ضارب
وزيد فان عطف عطف ضارب بيته ايضا وعلى الضمير نصبت ضارب بالعلم في نحو يوم

الحرف ولذا وجب نصب مشتبه كما من قولك يا مشتبهك وزيد عطوف عا الضير لعدم
استغناؤه بواحد **قوله** لو كان نائب عا محو مكر مان مالا استعمال له الا في النداء **قوله**
فينبغي علي الفهم في نحو يا زيد هذا مذهب الجمهور وذهب الكسائي والرياشي الى ان
ضمة يا زيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الاعراب عن الكوفيين **قوله** نحو يا زيد ان
ويا زيدون فان قيل العلم ادائي او محم لزم فيه اللام فليصح يا زيدان ويا زيدون بلا
لام قيل انما صح ذلك لقيام مقام اللام وكونهما في حكمها في افادة التعريف ولو استعمل
مع اللام هنا لاجتماع التثنية وهو محذور وذهب بعض الكوفيين الى نداء المتني
والجمع عا حده بالياء تشبيها بالمضارع في البسيط وهو فاسد لانه ليس مكررا ولهذا قالوا
في نداء التثنية عشرة واثنى عشرة بالياء عا هذه الصيغة اجزاء هي محري المضامين وقال الصيرفيون
نداءوها بالالف تقول يا انا عشرة ويا انا عشرة لمعين حال من رجل اي حال كونه معونة المعين
قوله والحقت بالثنية بالمضارع ان قيل ما السر في ان الموصوف بجملته او ظرفي من المشبه بالمضارع
في باب النداءون بالالف نحو اخلصهم بغيره وفي ان الموصوف بالمفرد نحو يا زيد الظريف ليس من المشبه
بالمضارع فالجواب ان الموصوف بالجملته او الظرف لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لامن وصف المنادي واللام
وصف الموصوف بالجملته او الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لانه لوجعل من وصف المنفرد لامن نفي الموصوف
لم يلزم وصف المعرفة بالجملته لان اسمها لا يكون معرفة **باب خبر كان واحوالها قوله** المقارنة
هي مصدر قارب بمعنى قرب والمقارنة غير مرادة بقية من قول الا في ما وضع للدلالة على اقرب
الخبر **قوله** هي من باب تسمية الكل باسم جزئيه اي من نوع هو تسمية الكل باسم جزئيه ورد ما ذكره
بان تسمية الكل باسم جزئيه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غير تسمية المركب
كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض سمي تغليباً كالعلمين والعقبتين اذا افترقا
هذا ظهر لك ان تسمية جميع افعال الباب بالمقارنة من التغليب لامن تسمية الكل باسم الجزء
وليتأمل **قوله** انها ثلاثة اقسام اي الافعال المسماة بافعال المقارنة عا نحو فلا يقال يلزم
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره ولا جعل قسم الشيء قسما له **قوله** ما وضع للدلالة على اقرب الى قسم
نحو خبر الحقيقة ما وضع لقرب الخبر لان الدلالة عا من الموضوع له **قوله** موضوع له كذا قيل وقد
يقال ان اللام للغاية لاصلة الموضوع اي ما وضع لاجل الدلالة عا اقرب الى الخبر فلا يقتض العبارة
ان الموضوع له الدلالة عا اقرب الى الخبر **قوله** كاد بدا ايها الشجر افعال المقارنة ويقال كاد يبد
كيدا ومكاد للهاب بها ب هيا ومهابة وكلما الاصحى كودا والواو فيكون كفا في تخاف خوفا ومخافة
قوله وكرب بفتح الروكس هاء الفتح افصح **قوله** وما وضع للدلالة على رجاءه يجري فيه نظير ما تقدم
قوله علي سجاية اي الطبع في المحبوب منه والاشفاق اي الحزن في المكروه منه نحو عسيت ان اموت
فاطلاق الرجاء عليها مجاز للتغليب قال الرضي وقوله فعسا عسي به ان طلقن ان يبدل له ازواج

خيرا

خيرا امكن للتخفيف في الحروف كما ان اوفي كلامه تعالى للمشكك لا للشك وقد اجتمع الطبع
والاشفاق في قوله تعا وعسي ان كره هو اشياء وهو خير لكم وعسي ان تحبوا اشياء وهو خير
لكم **قوله** وما وضع للدلالة على الشروع فيه اي التسلسل باول اجزائها ويجري فيه ايضا مثل تقدم
قوله وطلق بفتح الفاء وكسر هاء **قوله** وعلق بكسر اللام وهي عربية ومن شواهد استعمالها قول الشاعر
فاخذت اسنلا والرسوم تجسدي وقال اراك علققت ثقل من اجرتا **قوله** وجعل واخذ بفتح العين
فيها **قوله** وقام نحو وقام زيد يفعل **قوله** وكلها تفعل عمل كان وانما افتردت بسباب لا تحصل
خبرها باحكام ليست لغيره كان كذا كره بعد ذلك وما ذكره من ان عسي تفعل عمل كان هو مذهب
اليه المتأخرون وسياتي الكلام عليها **قوله** الا في اقتران الخبر بان المصدرية لا يخفى كقوله بعض
مشايخ شيخنا ان الحرف المصدرية يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الاضافة بدليل امتناع وقوعه
جواب شرط او قسم او خبر عن جنة فاشترط الجليل غير صحيح بل الوجه ان يقال يشترط في خبرها
كونه فعلا **قوله** فينتج مع افعال الشروع وذلك لانها الجمال وان الاستعمال فيبينها ثنائيا
وقال الرضي وانما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ادون الاسم والماضي
والمضارع المقترنان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال فهو من حيث
الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الروا لا قائما لم يدل
على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به
دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان في غرض من القيام
في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت
مع حدوث القيام فلما حلت هذه الافعال على كان وقتها مضارعا مقترنان اي حدوث مصدر خبرها
وكونها فعلا مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما واما مضيا ولا مضارعا مقترنان بان اشترط
ويجب مع حوا وخلق وجهه ما قال الرضي ان اصلها حري بان يفعل واخلوق بان يقوم
تخذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ولم يسمع حذف خبر واحد منهما في شجر ولا غيره
وقال من ذكره **قوله** ويغلب مع عسي يعني ان الغالب في المضارع الواقع خبر عسي اقترانه
بان ويقل كونه بدون ان ومنه عسي الكسر الذي امسية فيه يكون وسراة فصح قريب وجمهور
المصريين عا ان حذف ان بعد عسي ضرورة وطلاها كلام سيبويه انه لا يختص بالشروع في
التسهيل وليس المقصود بان خبره اعين سيبويه وذلك لان ان وما بعدهما مبتا ويل للمصدر
فيتنم في مثل قولك عسي زيد ان يقوم الاخبار بالحدوث عن الجنة وانما المقصود بان
عند سيبويه مفعولا بضم صوحي اسقاط الخافض والفعل بمعنى تهيئ فالتقدير في المثال
المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الى ان توسعا ويجعل الفعل بمعنى قارب زيد القيام ولما
العابلون بان ان وما بعدهما خبر فيقولون مضارعا امالي الاسم اي عسي حال زيد

ان يخرج او في الجنب اي عسيء بد صاحب ان يخرج وفي هذا التقدير تكلل اذ لم يظهر
الذي قد روه بقا من الدهر في الاسم وفي الخبر واعتد به بعضهم بانه من باب زير
عدا وصوم وبعضهم بان ان زائدة وليس بشي لانها قد نصبت ولا تسقط الا قليلا
واللوفينون ليس وانه ان عسيء في ذلك فعلا قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل
استعمال من فاعلها ورد بانه يكون خيرا لا ازماء يتوقف عليه قاعدة الكلام وليس هذا
شأن البدل واجيب بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه
تابعا لا يقدح في لزوم فقد يكون بعض التوليع لازما كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا
واو شكك يعني ان الغالب في خبرها ان تقترن بان لقوله ولو سئل الناس التراب
لا وشكوا اذا قيل هاتوا ان يخلوا فيمنعوا ويقل محبة بدونها لقوله يو شكك من ومن منته
في بعض عن انه يوافقها ويقطع مع كاد وكرب قال الرضي واما كاد وكرب واوشك فتستعمل
اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب الترواذا كانت مع ان فهي بتقدير حرف الجر اي كاد
وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذف
لكنه الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كما مر واذا حذف ان من اخبار هذه الافعال
الثلاثة فاما ان يقدح مع الحذف كما في قولهم تسمع بالمعيدي حيب ان اخذ في راسه بالتقدير
ثم قال واما غلب في افعال المقاربة اعلم كاد وسه اذ فاعله ان يكون اخبارها كذلك اي مجردة وجوز
اقتراحها بان تكون منها من شدة القرب الذي فيها كانهما للاستعمال والشرع انتهى واستعمل
كون او شكك مشاركة لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتعدية في الاصل مجرور الجمع اختصاصها
عنها بعلية الاقتران بان ودفع بان القرب المخرج للتعريف عارض فيها وفيها اذ هي موضوعه للاشع
المضى للقرب **باب خبر ما الحاربة قول** وقد تهلل يعي ليس الحاربة ما ذكره من اهلها ليس اذ
اقترب الخبر بعد ما بالانحوا ليس الطيب الا المسك لغته بني تميم فانهم يرفعون حلا على ما
في الالهة عند اتقافن النقيح كما حمل اهل الحار ما عي ليس عند استيفانها حكم ذلك عنهم بوعمر
ابن العلاء فبلغ ذلك عيسى ابن عمر التقي فقال يا ابا عمر ما شئ بلقي عنك ثم ذكر ذلك له فقال ابو عمر
تمت وادخل الناس ليس في الازن تسمى الا وهو يرفع ولا تجاري الا وهو ينصب ثم قال لخلق الامر واليوي
اذها الى ابي موهدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع والي المنتجع التيمي فلقناه النصب فانه لا ينصب
فانها ما وجهها بكلامها ان يرجع كل واحد عن لغته فلم يفعل فاجاب ابا عمر وعند عيسى
بهذا فقال له عيسى بهذ فقت الناس وخرج الفارسي ذلك علي اوجه احدها ان في ليس
الشان ولو كان كما زعم لخلت الازن الى الالهة الاسمية الواقعة خبره افعيل ليس الطيب الا
المسك واجاب بان الا قد توضع في موضعها الثاني ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف
اي في الوجود وان المسك بدل من اسمها الثالث انه كذلك ولكن الا المسك نعت للاسم

لان تفرق بغير تعريف الجنس اي ليس طيب غير مسك طيبا ولا يشرار الملقب
بملك الحاجة توجيه اخر وهو ان الطيب اسمها وان المسك مبتدأ حذف خبره والمجلة خبر
ليس والتقدير الا المسك الحار وما تقدم من نقل الي عمر وان ذلك لغة تميم يرد هذه
التاويلات واعلم رعا عنهم بعضهم ان قايلا ذلك قدسها خافا وان من ذلك قولهم ليس
خلق الله مثله وقوله هي الشفا لداي لوظف فنبها وليس منها شفا النفس مسدول
ولا دليل في الجواب كون ليس فيها شافية كذا في المعنى **باب الفعل المضارع المنصوب**
قول ولم يتصل باخرا شي يوجب بناءه الاولي ترك ذلك لان الكلام في المنصوب الشامل
للمنصوب محلا كما تقدم **قول** المتفق عليها غير نظير فان النصب باذن هو الصحيح وذهب
الحليل فمارواه عنه ابو عبيدة والراجح والفارسي الى ان الناصب بعدها ان مضرة
ان بدا بها لانها الاصل والباقي فرع عليه وانما كان اصلا لعلمه ظاهرا ومضرا وانما كان
الباقي فرعاً لانها علمه ليشهد به في نقل الفعل الى المستقبل مع ما في كل من الشبه
اللفظي وانما عمل ان النصب لكونه متبعا لان في اللفظ والاختصاص بنوع واحد
وهي تنصب الاسما فهذه تنصب الافعال وانما لم تعمل الرفع والنصب لانها فرع عنها فان قد
فلم تعمل الرفع دون النصب مع انه عمل لاصلها قيل ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب
فلهذا اطلق قول من قال ان لو لا هي الرافعة للاسم وايضا الورفعوا بها لم يظهر لها عمل
فايدة ذكر بعض النحويين و ابو عبيدة ان بعض العرب يحذف بان ويقول النحويان
عن يعقوب بن صباح واستدروا اذا ما غدا ونا قال ولما ان اهلنا تعالوا الى ان ياتوا الصبي خطيب
وقد يرفع الفعل المضارع بعدها فيكون مهمله كقراءة بن محيص من اراد ان يتم الرضا عا
بضم الميم قد دل على انها قد تهلل ونظير بعضها لاحتمال ان يكون المضارع مسدول الى ضمير الفا
وعا بد اعلى من رعاية لعناها بعد رعاية لفظها فان قلت لو كان كذلك لكان اسم
بالواو والا لكان على ما تقدم في علم الخط فالجواب رسم المصحف لا يجري على القياس المقدر
في علم الخط وانما هو سنة تتبع وكما فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه
وذكر ابن هشام في الباب الخامس في الجهة الرابعة ان بعضهم ذهب في الآية الى ان الاصل
ان يمو بالجمع قال وهو حسن انتهى **قول** ولن من ذهب سيبويه والجمهور ان معناها في الفعل
وهو الصحيح عن ابن مالك وغيره وذكره النحاشي في الفصل وفي الكشاف عند قوله
نعا ولن تفعلوا انها تعيد تاكيده وبه جزم ابن الحاجب وغيره وقال في الامورج نقله عن
جماعة انها تقتضي تأنيده قال في المعنى وكلامه ما دعوي بلا دليل **قول** واذن قال سيبويه
معناها الجواب والخبر فقال ابو عبيد الشان في هذا الامر ثابت لها في كل موضع وقال الفارسي
في الاكثر وقد تحذف الجواب بدليل انه يقال لك احبك اي انا متصوفي في الحال المحببة لك فتقول في

يبين

جواب هذا الكلام اذن اظن انك صادقا اذ لا محالة هنا ضرورة ان ظن الصدق واقع في الحال
ولا يصح ان يكون جزءا من ذلك الفعل ويتكلم السائلين في هذا امثالا للجزء او ان كنت
قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد يكونها للجواب انها تقع في كلام يجاب به كلام آخر
ملفوظ او مقدس سر او وقعت في صدره او خشيته واخبره ولا تقع في مقتضب ابتدا
ليس جريا عن شئ فاعتبار ملائمتها للجواب على هذا الوجه سميت حرفا جواب والراد
بكونها للجزء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءا لمضمون كلام آخر وليس المراد من
الجزء اني قد لهم حرف جواب وجزءا ما يراد به الشرط من كونه مسببا عن شئ واقع بعد
اداة الشرط المعينة للتعليل بل المراد ما هو اعم من ذلك كما يؤخذ من كلام الزمخشري
في الحشاش في تفسير قوله تعالى في الشعر اقال فعلتها اذن وانما من الضالين **قوله**
للاستقبال اي للمستقبل **قوله** فلانها النفي الحدث اي موصوغة لاستغا الحدث ومبعدة له
قوله ان تكون مصدرة في اول الجواب اي واقعة صدرا في جملة الجواب بحيث لا يسبق عليها
شئ له ارتباط وتعلق بما بعدها فائدة قال جماعة من النحويين اذ وقعت اذن
بعد الواو والعاجز فيها الاعمال والالغا وصرح بعضهم بان الالغا اكثر لحصول الاعتماد
وبه جال القدر ان نحو واذا لا يلتزم خلقك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقري
مشاذا بال نصب فيها قال في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان شئ ركي ازرر واذا احسن
اليك فان قدرت العطف على الجواب جرمت وبطل عمل اذ الوقوعها حشو او على الجملة
جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقبله يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف او لان المعطوف
على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذا احسن اليه ان عطفت على الفعلين فعت او على
الاسمية فالمذهب ان انتهى **قوله** وان يكون الفعل الداخلة عليه مستقبلا اي مستقبلا زمانا
قال المولي سعد الدين المشهور المستعمل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضي ان يكون
ليكون الاسم فاعل لانه يستعمل بما يقال الماضي ولعل الاول ان الزمان مستقبلي فهو
مستقبل اسم مفعول لكن الاول ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه
الاول لا يخلو عن حجة انتهى **قوله** ولا يضر فصله منها بالقسم مثل الفصل بالقسم الفصل
بلا النافية كما في المعنى والشذو وروى ذلك لان الثاني كالجزء من المعنى فكأنه لا فاصل **قوله** وان
وقعت حشا اي معتبرا ما بعدها على ما قبلها قال الرضي وذكر في ثلاث مواضع الاول ان
يكون ما بعدها حشا لما قبلها نحو انا اذا اكرمك الثالث ان يكون حشا لما قبله الذي قبلها
نحو والتم اذن لاخر من وقوله لمن عادني عبد العزيز عثله وامكني منها اذن
لا قبلها ولا يقع المضارع بعدها ونحو هذه المواضع الثلاثة معتد على ما قبلها
بالاستقرا بل تقع متوسطة في غيرها نحو فاعل اذن زيد عمو وليس الرجل اذن

زيدا

زيد انتهى ان احبك من الحب اي ان متصف في الحال بحسبك اهملت في
الامثلة الثلاثة الامثلة الثلاثة هي تحي اذن اكرمك وتحى اذن تصدق وتحى
اذن في الدار اكرمك قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم يقل معتد ما بعدها على
ما قبلها لان اى لان الواقع بعدها ثابت لما قبلها قبل مجتها في مثل لفظة معنى يحصل
بلفظها مع بقا المعنى الاول فبقى كما كان عليه قبل مجتها انما بقا المعنى وكواهية ان يوج
تغير المعنى فمع بسببها بخلاف قولك زيد ان اكرمك وشبهه فانه ليس كذلك وقال تلميذ
انما لم يقل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشا وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
وانما لم يقل الا في المستقبل اجرها مجري النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط
النواصب لان فعل الحال لم تحقق في الوجود كالا ساقلا لم يعمل فيها عوامل الافعال
فلانها تقول مع الفعل بعدها بمصدر المظاهر ان المراد من ذلك انها حالت محل المصدر
وان المصدر يصح ان يحل محله وسيد مسندها **قوله** اي لعدم اساتم اشارة الى ان
لانافية **قوله** وعلا ما كونه مصدرية تقدم اللام عليها لفظا او تقديرية اي وقوع
بعدها ان وذلك لدخول حرف الجر عليها وحرف الجر لا يسهل مثل اى عند امكان الا
هتزاز عند ذلك فان وقعت ان بعدها ولا يكون الا في الضرورة لئلا يردت لئلا ان
تطير بقريتي وتركها ثانيا بلفظ احمل كونها مصدرية مؤكدة بان واحتمل
ان تكون حرف جر مؤكدة للام وهو الأرجح لان ان ام الباب فلا تكون مؤكدة لكن
واضحا ما كان اصلا في باب لا يجعل مؤكدة الغيرة وايضا فان ان وليت الفعل فتكون اولي
ولو جردت كي من اللام نحو جيت كي تفعل جاز الامر ان فان جعلت ناصبة كانت اللام مقدر
قبلها وان جعلت جارة كان الفعل بعدها منصوبا بان مضرة لما ينصب بعد اللام بدليل
ظهورها في الضرورة لقوله فقالت اكل الناس اصبح ما حيا لسألتك كيما ان تعرف **قوله**
وما تقدم من كون كي تكون مصدرية وتكون حرف جر وهو من ذهب سيبويه وجمهور النحويين
وقال الاخفش لا تكون الاحرف جر وقال اللوفيون لا تكون الا ناصبة للفعل وتا ولو اكمة
على تقدير كي تفعل ماذا فائدة لا يجوز تقديم مفعول معمولة عليها عند الجموع
خلافا لكساي حيث اجاز حيث النحوي ايعلم ولو فصل بين كي والفعل لم يوصل عملها
خلافا له ايضا فيمنع حيث فتد كي ارجب بالنصب ويجوز الرفع والصحيح ان الفصل بينهما
لا يجوز في الاختيار **قوله** وتضمن ان بعد اربعة من حرف الجر وثلاثة من حرف العطف
ليس في كلامه ما يفيد الحصر فلا يدان ان تضمن ايضا بعد الفاء والواو وانه عطفت
على اسم خالص من تأويله بالفعل مثاله بعد الفاق له لو لا توقع معترقا راضية
ما كنت او شرا انا على ثوب ومثاله بعد الواو وقوله وليس عباة وتو عيني احب الي من

وتحذرها

ليس الشفوق

ومثاله بعد وقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا في قراءة من قرأ بالصب بان منه لغة علي وجا ومثاله بعد
ثم اني وقتلي سبيكا ثم اعقلها كالنور يضرب لما عافت البقرة وخرج بالخالص نحو
قوله ثم الطاق يغضب من يد الباب فالنصب الفعل لان الاسم المفعول عليه
من واما الفعل اي الذي يطير وقد ورد مواضع نصب الفعل فيها بان منه لغة ليست
مما سرقولهم هذا للنسب قبل ما خذك وقولهم تنسج بالمعدي خبر من ان تقرأ وقراءة
بعضهم بل يغدون بالحق علي الما طلة فيدمغه وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه
واعلم ان محل انما سرق ان بعد لام الجر انما يغتفر الفعل بعدها بل انما سرق
الفعل بالانحرول لا يكون للناس علي حجة لئلا يعلم اهل الكتاب وجب اظهار
ان لئلا يحصل التعليل بالتقارر المثلث فلام التعليل نحو لتبين للناس اعلم
ان لام العاقبة نحو والتقطه الا فرعون ليس نالهم عدوا وخرنا د اخلة في لام
التعليل عند كثير واختار بعضهم دخول اللام المؤكدة فيها ايضا نحو انما يريد
الله ليذهب عنكم الرجس فالاير دان علي المصم والاول ما صنف بعضهم من افعلة
بالجزم حيث قال وتضرب بعد اللام التعليلية والتحقيق دية والتي للعاقبة والزيادة
ولام الجزم سميت بذلك لئلا يمتنعها الجزم اي للنفي قال ابن النحاس والصواب تسميتها
لام النفي لان الجزم في اللغة انكار ما نفى فله لا مطلق الانكار للنفي ومعناها توكيد النفي
ووجه التوكيد فيها عند الكسائي ان اصل ما كان لي فعل ما كان يفعل ثم اختلفت اللام زيادة
لتقوية النفي كما اختلفت الباقية زيد بقاءهم لذلك فعندهم انها حرف زائد موكد غير
جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بنفي لئلا ياد فيكون وهو غير جار ووجه
عند البصريين قاصد للفعل وبقي قصد الفعل ابلغ من نفي ولهذا كان قوله يا عاز
لا في الاثر دن ملا مني ان العوازل ليس لي باميركي ابلغ من لا تمني لانه نهي عن
السبب وعلي هذا فلهي عندهم حرف جار معد متعلق بحرف كان المحذوف والنصب
بان منه خبره وجوبه وهو المسبوق بما كان الم يكن اي يكون ماض ولو معني ناقص
نستدل ما استدل به الفعل المقرون باللام كما في المعنى منفي بما اوله والحق بعضهم في
وجا ان ويشترط النفي ان لا يقتض بالافتمتق ما كازيد الالفعل ولا يدخل في هذا الحكم
بقية اخوات كان خلافا لمن اجازة قياسا في اخواتها ومن اجازة في ظنت قال في المعنى
وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتسول منه الجبال في قوله اعبر الكسائي
يكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجزم وفيه نظر لان الثاني علي هذا غير
ولا ختلان فاعلي كان وتروا والذي يظهر لي انها لام الجزم وان ان مشطية اي وعند الله

جاء

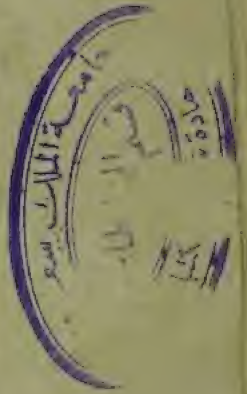
جزا ومكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدة معد الاجل زوال الامور العلم
المشبهة في عظمها بالجمال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معد النوازل وقد عرفت
كان قبل لام الجزم كقولهم مما جمع لي غلب جمع قوي **مقاومة** ولا فخر ولا فخر مما كان
جمع وقول ابي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا الا دعها انتهى فانه
لام الجر التي ينصب الفعل بعدها مكملة وحكي فتحها في التسهيل لغة لعلمه وبلغه
وقال ابو زيد سمعت من يقرأ او ما كان الله لي عذبهم واجاز بعض النحويين حذف لام
الجزم واظهاره وان جعل منه وما كان هذا القول ان ان يقتضي والصحيح المنع لان ان
يقتضي في تاويله مصدر هو الخبر والقول ان ايضا مصدر فاحسن مصدر عن مصدر
ولعلم معني المقتضي والا فالقول ان هذا معني المقتضي **وقوله** اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة
الي ما قبلها قال في المعنى ولا ينصب الفعل بعد حتي الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان
استقباله بالنظر الي زمن التكلم والنصب واجب نحو قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين
حيه جمع الياناموسي وان كان بالنظر الي ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلنا لو اخرج
يقول الرسول الآية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الي الزمان لا بالنظر الي الزمن
قص ذلك علينا ولذلك لا يرفع الفعل بعد حتي الا اذا كان حالاً ثم ان كانت خالية
بالنسبة الي زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتي ادخلها اذا قلت ذلك وانت
في حالة الدخول وان حاله ليست حقيقة بل محكية برفع وجاز نصبه اذا لم يتقدم
الحكاية نحو قوله تعالى لو احببنا لولا ان يقول الرسول اننا نرفع بالرفع بتقدير حتي حالهم
حطهم ان الرسول والذين امنوا معه يقولون كذا وكذا واعلم انه لا يرفع الفعل بعد
حتى الا بظنية شتر وطا احدها ان يكون حالا او مودلا بالمال كما مثلنا والثاني ان يكون
مستبعا قبلها فلا يجوز سرت حتي تطلع الشمس ولا ما سرت حتي ادخلها وهل سرت
حتى تدخلها اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول
لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده ويحوز انهم سار
حتى يدخلها ومتى ومتى سرت حتي تدخلها لان السير محقق واما الشك في عين الفاعل
وفي عين الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي علي ان يكون اصل الكلام اجابا ثم ادخلت
اداة النفي علي الكلام باسرها لا علي ما قبل حتي خاصة ولو عرفت هذه المشقة بهذا
المعني علي تسيويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا علي السبب خاصة
وكل احد من ذلك والثالث ان يكون فضلا ولا يمنع في نحو سيري حتي ادخلها لئلا يبقى
المبتدأ بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتي ادخلها ان قدسرة كان ناقصة فان قدسرتها
تامة او قلت سيري امس حتي ادخلها جار الرفع الان علقته امس بنفس السير لا بالسير محذوف

انتهى وكي التعليلية اي الدالة على لام العلة الغائية فقط في احسن من اللام
منسوب بان مضرة بعد كذا اضارا لانه ما ذكره من لزوم اضارا ان بعد كذا التعليلية
هو مذهب البصريين فلا يجوز اضارا ان بعد كذا الا في الضرورة كقوله تعالى اكل النمل
اصبحت ما تحب لسائلك كما ان تضر وتجد علة وجوزة الكوفيين في السعة **قوله**
وفي السببية اي سببية ما قبلها لما بعد ها لان العذر والرفع الى النصب للتخصيص على
النسبية حيث يدل تغيير القطع على تغيير المعنى فاذا لم يعتمد السببية لا يحتاج الى
الدلالة عليها وخارج بقا السببية الفا الاستغناء بان يقدّر ما بعد ها مبنيا على
مبتدأ المحذوف ما تاتى في فاعله مكى على معنى ما تاتى في فاعله مكى اذا كنت كذا
لا تيانة والعاطفة نحو ما تاتى في فاعله مكى معنى ما تاتى في فاعله مكى لا يورد
لهم فيعذر روى فيجب الرفع فيها وواو المعية اي المعية مصاحبة ما قبلها
لما بعد ها وخارج بها الواو الاستغناء وجب الرفع لان المعنى لا تاكل السمك وانت
تشرّب اللبن وان جعلتها عاطفة وجب الحذف فيكون نهيا عن كل واحد منهما فظاهر
بخلاف ما اذا جعلتها بمعنى مع يجب النصب على معنى لا ياكل السمك مع شرب اللبن
فيكون نهيا عن الجمع بينهما **قوله** في الاجوبة الثمانية اي معها او في حال دخولها في
الاجوبة الثمانية **قوله** وهو طلب ما لا طمع فيه تقدم الكلام عليه في باب خبر
ان فليرجع اليه من احب الوقوف عليه وكذا التعريف الذي ذكره قد يشتمل الطلب
بصفة افعلى المطلوب بها ما ذكره والظاهر انه لا يسمي عندهم تسمية لوقيد وهو طلب
ما لا طمع فيه او ما فيه عسر بليت كان كافيا وكذا ينبغي ان يقال في التواحي **قوله** وهو طلب الامر
المحبوب تقدم الكلام على ما يتعلق بدائي باب خبر ان **قوله** وهو الطلب بلين ورقف الظاهر
ان عطف الرق على اللين تفسيره والمراد الطلب المتأكد **قوله** هذا احتسائي في يد اي
احسن الجزاء ولا يد **قوله** وهو طلب الفهم لوقيد طلب الافهام لكان له وجه اذا
يطلب من المستفهم الا ما يمكن ان يفعله واما يفعله الافهام لا الفهم القائم بغيره
فيكون الافهام هو المطلوب منه واجيب بان المطلوب الحقيقي في الاستفهام هو الفهم
اي فهم المتكلم بما في صدر المخاطب والافهام وسيلة الى ذلك المطلوب واعتبار المقاصد
اولي من اعتبار الوسائل فلو جعل طلب الفهم لا الافهام فان قيل يستغنى
بمخبر انهم فان حقيقته طلب الفهم وليس باستفهام فالجواب ان المراد طلب الانسان
فهمه وذلك لان الطلب مصدر اصيغ الى المفعول فلا بد له من فاعل والاصل وهو
الانسان فلهذا حذف الضمير المضاف اليه وعرف عنه لام التعريف عا راي الكوفيين
او تقول هي العهد والتعريف اللامي قائم مقام التعريف الاماني من جرد وتعريف

فالمعهود

فالمعهود هو فاعل الطلب فاذا لا يريد النقص بافهم فانه وان كان لطلب الفهم
لكنه لطلب فهم شخص اخر اي غير الطالب ولا يريد النقص بحقوق علي وفيه
ولا يجرى علم وفهم اذا المطلوب بها حصول امر في الزمان مطلقا لا في من الطالب وليس
المطلوب بها فهم الطالب بل الفهم مطلقا فليتأمل **قوله** وليسع النصب بعد واو
المعية الاعداد اربعة فيه نظرا لانه قد سيع بعد الاستفهام ايضا **قوله**
الم كجارك ويكون بيدي وبينكم المودة والاخاء ويشترط في الاستفهام ان
لا يكون باداة يليها جملة اسمية خبرها جازم فلا يجوز هذا اخوك زيد فاعلم
بالنصب وشترط في التسهيل ان يتضمن الاستفهام وقوع الفعل واخره عن
خوله ضربت زيدا فيجوز ان لا يكون النصب قد وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل
منه وهذا اشترطه ابو علي خلافا للمقاربة فابرة الحق الكوفيين بذلك لفظه ثم
في قوله صلى الله عليه وسلم لا يقولن احدكم في المأة الدرايم ثم يغتسل منه وجوز ابن
مالك فيه الرق والنصب وروايته يعيد النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم
خاصا به بل لوبال في الما فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجمع ايضا **باب**
الجواز **قوله** علي قسمين لو اسقط كل واحد علي لكان اخضر واظهم **قوله** ما يجزم فعلا
واحد اي بالاصالة والا فقد يتعدد الجزم وبالعطف او غير **قوله** وما يجزم فعلا
اي ما قد يجزم فعلا والاف قد يجزم فعلا وجملة وقد يجزم فعلا واحدا ان اذا جازي
بها في مقام التاكيد مع واو الحال المحذوف الوصل والربط ولا يدرك حسنة جزا اخوة يذ
وان كثرت ماله بخيل وعمره وان اعطى جازها لشم فقد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا اللفظ
الواقع حالا لا يحتاج الى الجر **قوله** في المعنى وقد يرفع الفعل بعدها كقوله لولا قولي
رسي من نعم واستمر يوم الصليق لم يفوت بالجماعة فعند ضرورة وقال ابن
مالك لفظه وزعم النحائي ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم الم نشرح بالنصب
وقوله في اي يوم من الموت اخر ايوم لم يقدّر ام يوم قدس وخبر جازم ان الاصل
نشرح ويقدّر حذف نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليل على جازم وفي هذا
مخبر واذن توكيد المعنى بهم وحذفون لغير ضرورة ولا سكتين انتهى ما اردناه **قوله** اختفا قيد
ها بذكر اخر اخر اعني التي تتجسس بمعنى حين وعن التي بمعنى الا اذا تأملت لم تجد موقعا لا خيرا
فان لما لا تدخل على المضارع الاجازة **قوله** لما الحينية اي التي بمعنى حين عند بعضهم **قوله** فانها
يدخلان على الماضي اما الحينية فتدخل على الماضي لفظا ومعنى واما التي بمعنى الا فتدخل على
الماضي لفظا لا معنى وعلى الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن تشدد اليهم ولو
قال فانها لا يدخلان على المضارع لكان اظهر **قوله** وام الام اي اللام الموضوع للام

اي طلب الفعل بشرط ان يكون الطالب اعلى رتبة من المطلوب منه فلا ينافي انها
قد تشعرا لغيره كاللام الذي يراد بها ومحقق بها الخبر نحو قل من كان في الضل
فلم يرد له الرحمن وما اوله خطا ياكم اي فيمده وحل والتهديد نحو من شاف فلين
وانما قوله تعالى ليكنوا واجبا لثبوتهم وليتبعوا فتحتهم اللامان فيه التعليل فيكون ما
بعدها منصوبا والتهديد فيكون مجزوما ولا في النهي اي حال كونه مستعلا
في النهي الذي هو طلب ترك الفعل وقد سمع عن العرب الخرم بلا النافذة اذا
صلح قبلها كي نحو حبيبة لا يكن له على حجة والمصلح لم يتصرف له لقلته **قوله** فلم ينفى الفعل
المرد كالنفي هنا وفيما ياتي لا انتفاء لان لا من لم وما وعينه هما من ادوات النفي انما يدل
على انتفاء واحد لا ان ينتفيا فانهما معا ذلك مع وضوحه لا فاستمرعا عن
تبعين من يدعي الفضل انه قد تفي ذلك بل انكسر وهذا قد دلنا على جهالاته
وقلة بصناعته **قوله** وقد تلحق له بالهزيمة الاستفهام اي الهزيمة الموضوع
للاستفهام وان استعملت في غير هذه فاذ الهزيمة تدخل على معنى فيخرج عن الاستفهام
اي التقدير اي المخاطب على الاقرار بما بعد النفي نحو لم يشرح لك مذهب
فيجاب بيلي كما في حديث البخاري بينا ايوب يفتسل عريا نافي عبيد جراد من ذهب
فجعل ايوب يحكي في ثوبه فناداه ربه يا ايوب الم ان اعيتك عما تدي قال بلي وعزتك
ولكن لا غنى لي عن بركتك وقد بقي على الهمة استفهام كقولك لمن قال لم افعل
كذا لم تفعله اي احق انتفا فعليك فيجاب بنعم والا ومنه قوله الا اصطفا
لسلي ام لها جلد اذا الا في الذي لا قاه امتاني فيجاب ببعين منها **قوله** فمن الاعلى
الي الادنى ام ونهي اي فعل طلب الفعل وطلب التركة من الاعلى الي الادنى وقوله
امر سراج الي طلب الفعل وقوله نهى سراج الي طلب التركة واما قوله تعالى حكيمه عن
فرعون ما ذا تأمرون فجارى في التثنية وقد يقال انه اختص فتدفع نفسه متروكة
الا في **قوله** ان فائدة قد تقتضي ان الشرطية بلا النافذة فيظن من لام معرفة له انها
الا استثنائية من جهة انه يجب قلب نون ان لا ما وادغامها في لام النافي الذي بعد
فيصير مجموعها في اللفظ كالا الاستثنائية نحو الانتصروا فقد نصر الله الانتصروا
بعد بكم عدا با والانتصروا في وترجى اكن من الناس بين والانتصروا عن كيدهم وقد
وقع لبعض من يدعي الفضل وهو كاذب في دعواه انه سال في الانتصروا فقال ما هذا
الا استثنائية متصل هو ام منقطع وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثنائية اي تخيلته متصل
بالجمل ومنقطع عن الفضل **قوله** وقيل هي اسم هو قول المبرد وابن السكيت والفا
ما سي قالوا انها ظر في زمان واجوز بانها قبل دخولها كانت اسما والاصل عدم
التفسير



التفسير واجب بان التفسير قد تحقق قطعا بدليل انها كانت للماضي فصارت
للمستقبل فدل على انها شرع منها ذلك المعنى البتة وفي هذا الجواب
نظر وهما من صنوعان لمجرد الدلالة على تعليق الجواب على الشرط قيل
فيه سمع وحق العبارة ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط لان الدلالة
عارض للوضع لا موضوع له وقد يقال ان اللام للتعليل والغاية لا لوضع
والمعنى ما وضع لاجل الدلالة الخ وقيل على ذلك ما تشبهه ثم رايتم في نسخة
ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهذه الاشكال فيها **قوله** وتبين ما ذكر
من ان كيق تعذر الخرم هو مذهب الكوفيين ونظير ومذهب سائر البصريين
المجازاة بها معنى لا محلا وذلك لما لفتها لادوات الشرطية بوجوب موافقة جوازه
لشرطها فيمنع كيف تجلس اذهب باتفاق قاله في المعنى **قوله** الاقسام الخمسة
صوابه الاربعة الاخيرة ويدل على ذلك ما ذكره بعد ذلك **قوله** امثلة
ذلك ظاهر كلامه انه لم يمثله لما يجزم فعلا واحدا فيما به وليس كذلك
بل مثله له بقوله نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما ياتكم ونحو ليقيم ونحو لا تخف
ولا تخزن وانك ادماوات الخ ثبات واتيان من الاثبات ويروى به لها تاب
وايا ويعد وفاعله الخ يوضح ذلك قول ابن هشام في المعنى واذا وقع
اسم الشرط مبتدا فاعل خبره فعل الشرط وحده لانه انتم تام وفعل
الشرط مشتقل على ضيرة فقولك من يقيم لوم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة
قولك كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفاعلية به تمت ولا تشرامهم
عن وضوح منه اليه على الاصح لان نظيره هو الخبر في الذي ياتي في قوله
او يجوز عها لان قولك من يقيم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقيم
معه والصحيح الاول وانما تفتت الفاعلية على الجواب من حيث التعليق فقط
لامن حيث الخبرية انتهى وما تفعلوا من خير يعلمه الله قال السهبي في اعلم به
كل ما قلنا في اعلم ما شيع ياتي هنا والذي قاله هناك ان في ما قولين احدهما وهو
الظاهر انها مقول مقدم لنسخ وهي بشرطية جارمة والمقولير اي شي ينسخ مثل
قوله تعالى اياما تدعوا والثاني انها شرطية ايضا جارمة للنسخ وللشأن واقفة موضع
ومن ايدى هو المفعول به والتقدير اي نسخ نسخ اية قال ابو البقا وغيره وقالوا ما
مصدر اجاير انتهى ونقل عن ابي البقا انه يزاد في وتفعلوا وجه اخر وهو ان يكون
من خير في محله نصب نعتا لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا فعلا كائنا من جهة
ويجوز جزم على جواب الشرط ولا بد من مجاز في الكلام فاما ان يكون غير العلم عن

الحاجة على فعل الخير كانه قبل مجازيكم وامانة تقدير المجازاة بعد العلم اي
فيتمتع به عليه **قوله** فمن اسم شرط الديل على انها اسم عود الخير اليها في مهما
ناثنا من اية لتسميها بها وقال الزمخشري عاد عليها ضمير به وبها حمل على اللفظ
وعلى المعنى انتهى قال في المعنى والاولى ان يعود ضميرها لاية خلة الروي الروي
هو الحرف الذي تعزى اي تنسب له القصيدة كقولك قصيد لامية اذا كان رويها
لاما ولا يخفى عليك ان تعرفه بذلك يقضي الي الدور ضرورة ان معرفة الروي
متوقعة على نسبة القصيدة اليه ونسبة القصيدة اليه متوقعة على معرفة كونه
سويا **قوله** وحمل الى الابدائية جزء ليس المراد بالابتدائية المستأنفة كحملها
من الاعراب وانما المراد بها المصدرة بالابتداء وان كان لها حمل **قوله** كيف تتوجه نصا
دي خبر افيه فظهر في المعنى وتعمل يعلي كيق علي وجهين احدهما ان يكون شرط
فيقتضي فعلى مقتضى اللفظ والمعنى غير مجزئ ومين نحو كيف ما تصنع اصنع ولا يجوز
كيف ما تجلس اجلس اذهب بالتناق ولا كيف تجلس بالخبر عند البصرين الا
قطر بالمخالفات الادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها نحو ايها كرام وقيل
يجوز مطلقا اليه ذهب فظهر والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقتراحها بما قالوا
ومن ورودها شرط طاقوله تعالى ينفق كيق يشا يصوركم في الارحام كيق يشا وجوابها
في ذلك محذوف لولا ما قبلها وهذا يشك على اطلاقهم ان جوابها ما يجب مماثلة لشرطها
انتهى **قوله** مبي اضع العمامة تعرفوني عجز بيت لسعيم بن وشيل صدره انا ابن جلال وطلع
النشابة وبعد هذا البيت فان مكانا من حميري مكان الليث من وسط القرين والظاهر ان
اليا المشردة في حميري زائدة كما في دوا ري واحمري وخبرها اي فان مكانا من حميري
وهي قبيلة من اليمن منها كانت الملوك في العصور الاولى ويحمل ان تكون يا النسبة
وحذف الموصوف اي فان مكانا من نسب حميري والليث الاسد والعرب ما واه الذي
يالق اليه يقول انا مقتحم الامور العظام مبي اضع العمامة عن راسي تعرفوني فليست
بجهولا فان مكانا من حميري مكان الليث من ورد عريضة اي اشرف بني حمير ويقال ان الحاج
ابن يوسف لما قدم العراق واليا امر ان ينادي الصلاة جامعة فاجتمع الناس في المسجد
الجامع فضع المشرقة في ساعة ثم انشد انا ابن جلال وطلع النشابة البيتين
قوله وحيثما تستقيم الى الحاج الظفر بالمقصود والغالب بالغيض المعنى يطلق على
المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا قال في المعنى وهذا البيت دليل غنوي
علي مجيها الزمان قال الدماميني كان ذلك من قبل قوله في غابة الارمان في قصه بالزمان
وليس بقاطع فان الظفر المذكور اما لغو متعلق بقدره واما مستقر صفة الجاهل ذلك

لا يوجب

لا يوجب ان يكون المراد بحيث الزمان ايضا لاحتمال ان يكون المراد ايضا مستقيم بقدر
الله كذا التجاح في الزمان المستقيم انتهى واجيب بان مراد ابن هشام ان حيث ظاهرة
في الزمان ونفي الدماميني القطع لا يوجب ذلك **قوله** ويسمى الاول من الفعلين فعل الشرط
يسمى ايضا شرط او ذلك لانه علامة لا وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرط قال الله
تعالى وقد جاء اشراطها والاشراط في الايجاج شرط يقتضين لاجمع شرط يسكون الزمان
فعلا لا يجمع على افعال قياسا الا في معتل الوسط كاثواب وايات **قوله** ويسمى الثاني
جواب الشرط وجزء الشرط انما يسمى بذلك تشبيها له بجواب السؤال ويجوز الاعمال
وذلك لانه يقع بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد
الفعل المجازي **باب الجواب والاضافة** لا بالاضافة على الاصح الاضافة نسبة تقييد
بين السمين يقتضي انجزا رتا بينهما ما ذكر من ان العامل في المضاف اليه هو المضاف
اختاره ابن مالك وغيره وقيل العامل هو الحرف المقدر واختار طين الحاجب وقيل
العامل الاضافة وهو ضعيف قال الرضي وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اسكال ان
قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معني
الاضافة لانا لا نريد مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجزا ر الفاعل والمفعول
والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان
العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الى الالباب عن
الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل المشرقة
للمضاف الحقيقي يتجده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جابر الله الاضافة مقتضية
الجر والفاعلية والرفع والمفعولية للنصب وهي غير العواهل يعلي ان العامل ما تقوم به
هذه المعاني المقتضية كما في الكتاب وانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضي لا الى المقتضي
فقيل الرفع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امر اخفاء وما يقوم به المقتضي
امرا ظاهرا جليا في الغلب والكلام منه واليه شبه به علي ان من والجر ان الضير
كما يحران الظاهر وفي التجاح وكلا وبعض معرفتان ولم يجز عن العرب بالالف واللام
وهو جائز لان فيها معني الاضافة اضفت الم تضمن انتهى وقوله معرفتان نظرا لان
معني الاضافة الثابت فيهما قد يفيد التعريف ان كان المضاف اليه معرفة والتخصيص
ان كان نكرة ما يقدر باللام اي بان تكون الاضافة المعنوية بمعنى اللام اي يستفاد
منها الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام اذا ذكر مع المضاف اليه ان لم يتجدد
المعنى للفرق الظاهر بسبب تعريف المضاف في الاضافة وتشكيله مع اللام بل قد لا يجوز
اظهار اللام كيوم الاحد وانما المراد على ان اداة المناسبة المحصورة بين المضاف والمضاف اليه

وقس عليهم قسميه وما يقدر من اي مستغاد منها ما يستغاد من ذكره
مع المضاق اليه من بيان الجنس وما يقدر من اي ذلك في الاضافه الى زمان المضاق
ومكانه من حيث انه ظرف اي اذا قصد بيان الظرفية فان اضيف الى الظرف لقصد
الاختصاص والمناسبيه كما في مضارع مصر ويبيع الدار فلهي بمعنى اللام لا في صرح به ابن
الحاجب في الامالي وبعضهم حصص الجرو ورات في المضاق اليه فمن الجرو ورجع في جرو ظاهر
مضافا اليه بسبويه لكنه خلاف ما هو المشهور الا ان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق
لفظ المضاق اليه اريد به ما انجر باضافته اسم اليه بمحذوف التنوين من الاول للاضافه
واما من حيث اللغة فلا شك ان زيد في سررت بنيد مضاق اليه اذا اضيف اليه الموصوف
بوسطة حرف الجر واما الجرو بالمجاوره اي الملاصقة قال الروماني حركة الحذف
في الجوار حركة اجلبت للمناسبيه بين النقطتين المتجاورين وليست اعرابية ولا بناءية ولا
والاصول انهما من جملة صور الاتباع وفي قولهم علي الجرار ما يشير اليه نحو هذا الجرح
بجرح بجوارته لصب اعلم ان الكثر العرب يرفع خبرا ولا اسكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورة
للمخفوض كما قال الشاعر قد بوخذ الجار جرحا وجرادهم بذلك ان يناسبوا بين المجاورين
في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى الوجه في خبر ضمة مقدره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المجاورة وليس ذلك بخبر له عن تبعيته لمنه في اعلم به كما اننا نقول المبتدأ الجرح
مرفوعا ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام
وقال الشيخ عن الدين بن جماعة ان الاصل خبر جرحه فحذف المضاق واقسم المضاق اليه
مقامة فارفع الرفع الصبر واستمر ولا يخفى عليك ان هذا لا يرضاه بصري لانه يلزم
ايراد الصبر عند جري الصفة على غير من هو له نسو البس اسم لانها رجعان عند التحقيق
الي الجرح بالمضاق والجرح بالجر اما رجوع الجرح بالتوهم الي الجرح بالمضاق والجرح بالجر فلا ان القطوف
يخبر ليس وخبر ما مجرور مجرور مقدس **باب الجمل في اقسامها** فله كل مركب اسنادي
افاد ولم يعد ان قلت الاسنادي ما فيه اسناد وهو بطا احدى الكلمتين بالآخرين عاوج
يعيد للمركب الاسنادي لا يكون الامعبد قلت اراد بالاسنادي ما فيه اسناد في الاصل
وفي الحال وفي شرح الحاجبيه للرضي العزقي بين الجمل والكلام ان الجمل ما تضمن الاسناد
الاصل سواء كانت مقصورة لوانها ام لا كالجمل التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل في
المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام
ما تضمن الاسناد الاصل او كان مقصورا والرائد فكل كلام جمل ولا يعكس هي المصدرة
باسم اي في الاصل او في الحال هي المصدرة بفعل اي في الاصل او في الحال وهي المصدرة
بالظرف اراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور نحو عندك زيد واتي الدار يد اد قدرت

شربا

شربا افا علا بالظرف والجار والمجرور لا باستغاد محذوف ولا مبتدأ محذوف بهما وجه
تسمية الجرح بالظرف ما قال الرضي وغيره ان كثيرا من الجرو ورات ظرف زمانية او مكانية
فاطلق اسم الاخص على الاعم انتهى وقيل ان معنى الاستغاد ارجع من له وكل ما يستغاد فيه
غيره فهو ظرف وعرف بان عروضة في مثل رميت عن القوس مستبعد جدا لا وجه
ما سبق قلت لانها من باب اسم التفضيل الى ان قلت مقتضى هذا الجواب تحطية الجرح
في قولهم جملة صغري جملة كبري قلت قال في المعنى انما قلت صغري وكبري موافقة لهم
واما الوجه استعمال فعلي افعلا بال او بالاضافة ولذلك نحن من قال كان صغري وكبري من
فواقعها حصا در علي ارض من الذهب وقولهم ان من زائدة وانها مضافان كما حد
قوله بين ذراعي وجهه الاسديرة ان الصحيح ان لا تحذف في الايجاب ولا مع تعذر الجرح
ولكن ربما استعمل الفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابعا كونه مجرور قال
اذ غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الاثر اي لثام فعلي ذلك يخرج البيت
وقول النخعيين وكذلك قول العروضيين فاصله صغري وجملة كبري انتهى فانها ان صدر
بجرح مشروط فهي فعلية مشروطة بان لا تكون اداة الشئ ط لولا فانها لا تدخل الاعراب
جملة التسمية فان قدرت فيها الظرف متعلقا بفعل الجرح مشروط بان يقدر الاسم
المذكور بعد الظرف فاعلا لذلك الفعل فان قدر مبتدأ الجمل التسمية او قدر فاعلا بالظرف
فقط فية وح يكون السؤال باقيا وقولا فهي اسمية اي وان لم يجعل الظرف متعلقا بفعل بان
جعل متعلقا بكايين او مستقر وكذا ان جعل الظرف متعلقا بفعل لكن جعل الاسم الذي
بعده مبتدأ فاعلا فليتامد فالكبري ما كان فيها جملة قال في المعنى الكبير هي الاسمية
التي خبرها جملة ثم قال ما فسره به الجملة الكبير هي مقتضى كلامهم وقد يقال كما يكون مصدر
بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو فطنت زيد اي يقوم ابوة انتهى **باب الجمل التي لا اعراب لها**
من الاعراب فله الجمل التي لا يحمل لها من الاعراب سبع بدلتها لانها لم تحمل الجمل المعرف
وذلك هو الاصل في الجمل الابتدائية تسمى المستأنفة ايضا قال في المعنى وهذا واضح
كان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها حمل انتهى فجملة
الزوال صلة الذي اي فلا يحمل لها من الاعراب قال في المعنى وبلغني عن بعضهم انه كان يلحق
اصحابه ان يقولوا ان الموصول وصلته في موضع كذا محتمل بانها كلمة واحدة والحق
ان الموصول وصلته ما قدمت لك يعني من ان الموصول وحده في محل كذا بدليل ظهور
الاعراب في نفس الموصول في قوله يقع ايهم في الدار ولا كبر من ايهم عندك وامرهم بالهم
افضل وفي التنزيل وثارنا الذين اضلنا وقر ايهم اشد بالنصب وروى سلمة ايهم افضل
بالخفف وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كلفينا وقال العجلي عند الذنون صبح الصياح

وقال الهذلي لهم اللاون فكلوا الغل عني انتهى وفي الرضي ما يوافق فانه قال واعلم ان حق
الاعراب ان يبدلوا على الموصول لانه المقصود بالسلام وانما جازي بالصلة لتوضيحه انتهى
وصلة الحرف لا تحتاج اليه لان عدم الاحتياج اليه لا يفي صحة تعلق الرباط به
والمراد الثاني لا الاول فكان الاول في التفسير بما يقتضيه الثالثة المقصودة التي يظهر
قاله بعضهم انه يجوز ان يقال المعترضة بفتح الراء على انه من باب الحذف والايصال
اي المعترض فيها في ذوق الجاسر وهير الصير المجزوء في قوله واوصلاه عي الله بفعله
القيام مقام الفاعل ونسب الراء ايضا مسند الى الضمير المستتر فيه اسناد افعالها
في قوله تعا عيشة راضية قال في المطول ونقني بالحكم الاعتراضية مائة وسطي بين
اجزاء الكلام متعلقاته معناه مستندنا لفظا على طريق الالتفات كقول له فانت
طلاق والطلاق اليه وقوله تدي كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يحى بعد تمام
الكلام كقول عليم الصلاة والسلام انا سيد ولد آدم ولا فخر بين اثنين متلازيين
اي متقابلين قال في المعنى للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح
الخويين والزمنشي يستعمل بعضها كقوله في وعن له مسلمون يجوز ان يكونا حالا
من فاعل بعد او من مفعول لا يستعملها علي صهي بها وان تكرن معطوفة على بعد وان
تكون اعتراضية موكلة اي ومن حالتنا اناله مخلصون التوحيد ويبرد عليه مثل ذلك من
لا يعرف هذا العلم كاي حيوان توهم انه لا اعتراض الا ما يقوله الخويين وهو الاعتراض بين
شيئين متقابلين انتهى فعلم انه التقيد بذلك اصطلاح النجاة فان قلت تعريف المعترضة
بالواقعة بين شيئين متلازمين صادق على صلة الاسم الموصول في قولك الذي معنا من
سبريد مع انها ليست اعتراضية قلت اجاب بشيخنا الشهاب ابن قاسم رحمه الله تعالى بان
الصلة مع الموصول كشي واحد والمراد بين شيئين ليسا في حكم الشيء الواحد وليتا ما
يخوع علي وان جعل السلاح شجاع الح في المطول ان الجملة فيه معترضة نحو والجمال ونقصه
وكذا يعني قد تستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا جازي بها في مقام التوكيد مع او
الحال المحذو والوصل والربط ولا يذكروا له حيث جازي آخر زيد وان كثر ماله بحمله وعمر وان
اعطي جازيها ليهم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فنيا وطني ان فاتني بك سابقا من
الدهر فلينعنم لك اليال وقول ايضا وان ذهلت عي ارجب صدورها فقد الهبت
وجد انفس سر رجال لظهور المعنى علي المضى دون الاستقبال انتهى ان الثمانين ان قوله
عقوب بن ملحم بالجملة المهمة الشبهة في تشكيكه وضعف والترجمان في وزن الزعفران وقال
ترجمان بضم الجيم ولك ان تضم التالض الجيم يقال ترجم كلامه اي فسر بلسان اخر كما في
الصحاح ومعنى البيت ان ثمانين سنة التي انهي اليها سنة احدث في سميها ثغلا يعني
عليه

عليه

عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكره عليه من قريب ولما احتاج
في ادراك المسحوق الى ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة
التفسير بلسان اخر فاطلق عليه الترجمان قيل الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تأكيد
لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سميها الى ترجمان اي مفسر
ومكره واعتبر عليه بالانه موهم للدعاء عليه بالصبر في ضعف سميها واحتياجه
الي ترجمان وخوفا لا اقتضاه التمثيل بذلك لغير المقترنة بالواو سبق قائم لانه الجملة
المعترضة فيه بين الجملتين مقترنة بالواو المفسرة يقال لها النفس ايضا جملة
خلقة من تراب قال في المعنى اي مع ما بعده تفسير لثقل قال في المعنى لا باعتبار ما يعطيه ظاهر
اللفظ من كونه قد اجسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شأن عيسى كشأن
ادم في الخروج عن سمة العادة وهو التولد بين ابوين انتهى واعتبر بان تفسير لثقل
قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره في اخر كلامه
والظاهر انه اراد نقل كلام الزمنشي فلم يعرض في المعصوم منه وذلك لان الزمنشي
قال خلقة من تراب جملة مفسرة لما له شبهة عيسى بادم في جعلها مفسرة لوجه الشبهة
لا للمثبة به فيحتاج حينئذ الى ان يقال وجه الشبهة المستفاد من هذه الجملة ليس هو
ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير ادم جسدا من طين ثم كونه فان هذا ليس مشتركا
بين ادم وعيسى عليها الصلاة والسلام وانما وجه الشبهة ما يعطيه معنى الجملة من
الخروج عن سمة العادة من التولد بين ابوين وهذا قدر مشترك بينهما ونقص
ما في الكشاف ان مثل عيسى شأن عيسى وحاله القريب لثقل ادم وقوله خلقه من
تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن ثم اب والام
فكذلك طالع عيسى فان قلت كيف تشبهه وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم بغير اب
قلت هو مثله في احد الطرفين ولا يمنع اختصاصه بوجه بالطرف الاخر من تشبيهه لان
المماثلة مشتركة في بعض الاوصاف ولا يشبه به في انه وجد وجودا خارجا عن
العادة المستقرة وهما في ذلك نظران ولان الوجود من غير اب وام اعرب واخرق
للعادة من الوجود من غير اب تشبه الغريب بالاعرب ليكون اقطع لخصم احسم لمادة
شبهته اذا نظر فيما هو اعرب مما استقره وعن بعض العامة اسر بالروم فقال لم
عيسى قالوا لانه لا اب له قال ادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيى الموتى قال
فخر قيل اولى لان عيسى احيى اربعة وحر قيل احيى ثمانية الا قالوا كان يبرئ الكفرة
والاربع قال في جيس اولى لانه طلع واخرق ثم قام سالما اليها كلامه الشنوبين
بلغ الشنوبين وضعا الاستاذ ابو علي وهو بلغه الاندلس الابيض الاشقر ان فسر

ما لا محال هو اللام اوضح من ذلك ان فسر ما عراب له لا لفظا ولا محالا نحو قام
زيد وقعد عمر واما ان قدس الوار عاطفة لا واولا الى **باب الجمل التي لها محل**
من محال الاعراب قوله والجمل التي لها محل من محال الاعراب بسبب هذا الذي ذكره
من ان محال الجمل التي لها محل في سبب جار على ما قدمه وقال في المعنى والحق انها تسع والذي
اهلوه الجمل المستثناة والجمل المستند اليها اما الاولى فتخرج لست عليهم بمسيطر الامن
تولي وكفر فيعذبه الله فلفظ الجمل بن خمر وفي من مبتدأ ويعذبه الله الخس والجمل في موضع
نصب في الاستثناء المنقطع وقال الفراء في قوله بواحدة الاقليل منهم قليل مبتدأ جازم
خبره اي لم يشتر بوا وقال جماعة في الاخر انك بالرفع انه مبتدأ والجمل بعده خبر وليس
من ذلك ما مررت باحد الا يزيد خبر منه لان الاستثناء مفرغ والجمل هنا حال من احد اتفاق
اوصفة له عند الاخفش وكل ما منها قد مضى ذكره وكذلك الجمل في الاخر لياكون الطعام
فانها حال وفي نحو ما علمت زيد الا يفعل الخ فانه مفعول وكذا ذلك قد ذكره واما الثانية
فتخرج سوا عليهم انذرتهم الآية اذا عوب سوا خبر او انذرتهم مبتدأ ونحو تسع بالمعبد
خبر من ان تراه اذا لم يقدر ان الاصل ان تسع بل قدس تسع قايما مقام السماع بحال الجمل
يعني ظرف في نحو ويوتيسر الجبال وفي نحو انذرتهم في تاويل المصدر وان كان معارفا
سباك واختلف في الفاعل وبنايه هل يكون ان جمل ام لا فالمشهور المنع مطلقا واجازه
هشام وتعلب مطلقا نحو عجبت ان قام زيد وفصل الفاء او جماعة ونسبه لسيبويه فقالوا
ان كان الفعل قليلا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد مع والافلا وحملوا عليه
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليس بمتعبد ومنعوا يعجبني يقوم زيد واجازها هشام
وتعلب واحتمل بقوله وما را عني يسير بشبهة ومنع الاكثر من ذلك كله والوا ما ورد في ابوه
فقالوا في براهين البذر وتسع ويشير علي اضار ان واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في
الارض وقوله لا حول ولا قوة الا بالله لنفي من كسر الجنة وقول العرب زعم مطية الكذب
فليس من باب الاستناد الى الجمل ما بيناه في غير هذا الموضع انتهى **الاولي الواقعة** جمل
يشتمل الاستثانية نحو زيد اضربه فهي في محال رفع على الخبر به وهو الصحيح وقيل في محال
نصب بقول مشهور هو الخبر بفاعلي ان الاستثانية لا تكون خبر قال في المعنى وقد مر انطال
الواقعة مفعول للمقول كان عليه جدي قوله للمقول قال في المعنى وتقع مفعولا في ثلاثة
ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مراد فله فالاول نحو قال في عبد الله وهى هي مفعول
به او مفعول مطلق نوعي كالقمر فصا في تعدد القمر فصا اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه
مذهبان ثانيا خبرا ابن الحاجب قال والذي عساه الاكثر انهم ظنوا ان تعلق الجمل بالقول
لتعلقها بعلم فعلمت لزيد مطلق وليس كذلك لان الجمل نفس القول والعلم غير العلوم

فافتقرا

فافتقرا انتهى والصواب قول الجمهور اذ يجب ان يخرج عن الجمل بانها مقولة لما يخرج عن
زيد من خبره زيد بانها مضمرة وبخلاف القرفصا في المثال فلا يخرج ان يخرج عنها
بانها مفعولة لانها نفس القعود واما تسمية الخويين الكلام قول لا وتسميتهم
اياه لفظا واما الحقيقة انه مقول ومفوض والثاني نوعان ما معجزة في التفسير لقوله
وترى ميني بالظفر في اي انت منوب وتعليق كساي الا في اي فتقولك لتبت اليه ان افعل اذ لم
يقدر بالخبر والجمل في هذا النوع مفسدة للفعل فلا موضع وما ليس معه حرف التفسير نحو
وروي بها ابراهيم بن عيسى ويعقوب بن ابي ان الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادي يوحى اليه
وكان في معزل يا بني اركب معنا وقرة بعضهم قد عاربه اي مغلوب بكسر الهمزة وقوله
حلا من مكة اخبرنا انا رايدا امر حلا علفنا سوي لكسر ان فهذه الجمل في موضع
نصب باتفاق ثم قال البصريون نصب بقول مقدرو قال الكوفيون بالفعل المذكور
ويشهد للبصريين المصريح بالقول في نحو ونادي يوحى ربه فقال سرب ان ابي من اهلي
ونحو ونادي سرب هذا خفي قال رب الى وهن العظم مني وقول الى الباقي قوله تعالى يوحى اليكم
الله في اول اذانكم لذلك مثل حظ الانثيين ان الجمل الثانية في موضع نصب يوحى قال لان
المعنى يفرض لكم او يشرح لكم في امر اولادكم اخبرنا هذا علي قوله الكوفيون وقال الزمخشري
ان الجمل الاولي احوال والثانية تفصيل لهما وهذا يقتضي عنده انها مفسدة لا محل لهما من الاعراب
وهو الظاهر الباب الثاني من الابواب التي تقع فيها الجمل مفعولا باب ظن واعلم فانها
تقع مفعولا ثانيا للظن وثالثا لاعلم وذلك ان اصلها الخبر وتقع جمل سابع الحامر للباب
الثالث باب التعليق وذلك غير محتمل بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت
هذه الجمل الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالخبر او لم ينفك
ما صاحبهم من جنس فليست اربا اركي طعاما يستلكن اربا ان يوم الدين لانه يقال فكم فيه
وسالت عنه ونظير فيه ولكنها علقته هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول
وهو من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحق وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل عجم
علم وظن حتي ينضم معناها وعلى هذا وتكون هذه الجمل سادسة مفعولين والثاني ان
تكون في موضع المفعول المسرح عن عرف من ابوك وكذا لاك تقول عرفت زيدا وكذا
علمت من ابوك اذا اشرت علم التي بمعنى عرفت انتهى ما اردناه منه قال ابن عبد الله
اصل في انني وفي المحذوف منه خلاف فذهب ابن مالك الى ان المحذوف منه ومن اني ولكن وكذا
هو نون التوقاية وهو مذهب الاكثرين من البصريين والكوفيين وذهب بعضهم الى
ان المحذوف هو النون الاولي وبعضهم ان المحذوف هو النون الثانية والصحيح الاول لانها
ظاهرة وبدليل على وهو مذهب سيبويه واما نحو انا فتوحك بعض الخويين فيه المذهب

الثالثة الا ان الصحيح هنا حذو الثانية لان الثالثة هذا الصبر والثبوت حذوهما من ان
 اذا حقت اسم زمان او مكان جري على الغالب في المعنى ولا يضاق الى الجملة الاثباتية
 احدها اسم الزمان ظهر وان كانت او اسما الثاني حيث وتختص بذلك عن سائر اسما المكان
 واصنافها الى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظاهرا والثالث اية بمعنى علامة
 فانها تضاهي جوارا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا كان او منفيما كما في قوله
 بآية تقص من الخيل شعثا كان على سبابكها مداما وقوله يا ايت ما كانوا اضعا في
 ولا عز لا هذا قول مسيبي وزعم ابو القاسم انها انما تضاهي الى المفرد نحو قوله تعالى اية
 ملككم ان ياتكم الثابوت وقال الاصل بآية ما تقدمون اتي بآية اقدامكم كما قال الا
 من مبلغ عينا تقيما بآية ما تحبون الطعما انتهى وفيه حذو موصول حربي غير ان بقا
 صلته ثم هو غير متواتر في قوله بآية ما كانوا اضعا ولا عز لا والرابع ذو في قولهم اذهب
 بذي سلم والباقي ذلك ظاهري وفيه صفة لزمان محذوف فم قال الاكثرون هو معنى صاحب
 والموصوف في نسخة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل
 بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم
 فيه ويضعف ان استعمال ذي موصولة تختص بظن ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم
 وان الغالب عليها في لغتهم البناء لم يسبق هذا الاعراب وان حذو العايد المحرور هو الموصول
 بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا متعلق وان
 هذا العايد لم يذكروا وقتا والحاكي والسادس لون وسأيت فانها ايضا فان جوارا الى
 الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونها متباعدة مع اية فاللون فهو اسم لبدء
 الغاية زمانية كانت او مكانية ومن شئ اهدا قوله لم نالون سبالنا وقاتكم فلا يك
 منكم الى لا في جنوح واما ريت فهي مصدر سات اذا ابطاء وعوملت معاملة اسم الزمان
 وفي التوقيت كقولك حيث صلاة العصر قال خليلي رفقا ريت اقضي لياقة من العصات
 المذكرات عهودا وزعم ابن مالك في كافيتهم وشتر خها ان الفعل بعدها على اضار ان
 والاول قوي في التسهيل وشتر حم وقد تقدم في سريث لانها ليست زمانا بخلاف لون وقد يجاب
 بانها لما كانت لمبدء الغايات مطلقة لم تخلص للوقت وفي الفرة لابن الدهان ان سيدي يبري
 بجوارا ايضا فهي الى الجملة وهذا قال في قوله من لوشولا ان تقديره من لوان كانت شولا
 ولم يقدر من لوان كانت والسابع والثامن قوله قولا وقائل كقولك قولا بالرجال ينهض مناسرين
 الكهول والشبان وقوله فاجيت قائل كيف انت يصلح حتى ملكك وملك عودا في النهي ما رذاه
 جوابا للشتر جازم به عليه انه لا يخلو اما ان يرد بالشتر طرادق الشتر او فعل الشتر طافان
 اراد الاول فالجملة الواقعة جوابا ليست بجواب لاداة الشتر وانما هي جواب لفعل الشتر وان اراد

الثاني

الثاني فقول جازم ينافيه اذ الجازم عنده انما هو الاداة لا الفعل وقد يجاب بان اراد
 بالشتر ط فعل الشتر ط وبالصوفي قوله جازم الشتر ط كقول الاداة فليكون من الاستخدام
 واجب ايضا باختيار الاول واستناد الجواب للشتر ط في ازالة لاقته ما بين الاداة والفعل من
 التعليق العنوي وقريبة قوله جازم اذا كانت مقترنة بالفاو بالغاوية قال في المغني والفا
 المقصورة كما لو جردت لقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرة عزوان قلت
 اقم وهو احد الوجهين عند مسيبي والوجه الاخر انه على التقديم والتأخير فيكون دليل
 الجواب لا عينه وح لا يجزم ما عطف عليه ويجوز ان يقسم فاصبا لما قبل الاداة مخو زير
 ان ياتي الكسر مع الخاتمة فان قلت لم كان محل الجملة المقرونة بما ذكر الجزم وغير المقرونة الجزم
 للفعل الماضي وجردت قلت قد سأل ذ شعثا الشهاب ابن قاسم واجاب بان المقرونة لا تسلط
 للاداة على الفعل والفاهي الجملة لم يطرأ بالاداة وكان الجملة الثانية للجملة واما غير المقرونة
 فلا داة متوجهة بنفسها للفعل وهو مطلوب بالزوات مجزئة تامل والزي في كلام الجماعة
 ان المحل في جواب الشتر ط الجازم محكوم به مجموع الفاو ما بعدها وقد صرح به المعنى في قوله فيما ياتي
 قما ييا الجملة فان الله به عليهم محالها الجزم ويمكن جعل كلامه هنا على ما صرح به في ذلك بان يكون مراده
 بالجملة المقترنة بالفاو او بالغاوية مجموع الجملة والفاو اذا كان قيل قد يربط بهما جميعا نحو فا
 هي شاخصه ابصار الزين كغيره وان كلام المصبر يشعر بامتناع ذلك قلت الجواب ان هذه جواب
 شتر ط جازم والكلام في الجازم التابعة لمصر د قال في المعنى وهي ثلاثة انواع احدها النعوت
 بها والثاني المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه اذهب ان قدرت الو او عا طفة على الخبر
 فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع او قدرت الو او او الحال فلا تبعية والمحل نصب الثالثة
 المسبولة لقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة ودو عقاب
 اليم فان وما علمت فيه بدل من ما وصلتها وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاوا اذا قيل ان وعد الله
 حق هذا كله ان كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قال اما اذا كان المعنى ما يقول لك كفار قومك
 من الكلمات المؤدية الامثال ما قال الكفا الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بداكم الرحمن
 فالجملة استئناف انتهى ما رده منه التابعة للجملة لها محل من الاعراب قال في المعنى ويقع
 ذلك في باب النسق والبدل خاصة فالاول كذا وكذا وكذا ما ذكره المصنف والثاني يشترط فيه كون
 الثانية اوفي من الاولى بتاديه المعنى نحو واتقوا الذي امركم بما تعملون امركم امركم بانعام
 وبينين وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله تعالى مفضلة بخلاف الاولى وقوله اقول
 له ارحل لا تعين عندنا فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكرامة لا قامت بالمطابقة
 باسمها اي بجميعها فان الاسر القيد الذي يستعمله الاسير واذا ذهب الاسير باسمه
 فقد ذهب جميعه ومن غير الاعراب فيها الخ فيه نظرا الى الجملة التي ذكرها انما هي من غير الاعراب

ذاع

من ان كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محال لها من الاعراب وليتنا مل **باب حكم العمل**
المعارف والتكرارات قوله المحضة هي الحسية لفظا ومعنى واحترز به عن الجملة الا
معنى الخبرية لفظا وفي نسخة بدل المحضة التخصيص وكانه احتراز عن جملة المعنى والجملة
المحكية بالقول ويحذف ذلك فليحذف اذا وقعت الجملة بعد معرفة محضة وهي حال منقوص
بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليم لا يعجل ولا جواد لا يئجل فان الجملة الواقعة
بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة
لانه منادي معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسائل قال وانما وجب
ان ينتصب هذا النوع من المناديات وان كان غير مكتوب لان اللفظ الاول لما كان محتاجا
الي اللفظ الثاني لانه الذي ينتمى معناه ويخصصه اشبه المنادي المضاف الذي لا يتم الا
بالمضاف اليه فان تنصب كما تنصب به وهو بمنزلة قولك يا خير من ريد ويا ضار بارجل اولئك
سبي الخويين هذا النوع بالمنادي المشبه بالمضاف وجوابه يؤخذ من كلام الرضي وهو
انه بقدر انه كالموصوف فاقبل النداء وبعضهم اعرب الجملة المذكورة حلا ولا عليه فلا
نقص عشنا قال المنتخب انتصابه على الظرف وهو بالكتسب والمواخر النها مثل العشي
وهو من صلاة المغرب الى العتمة اي جاوا وقت العشاء واذا وقعت الجملة بعد تسمية
محضة الي قوله احتملية الى الية والوصفية قال في المعنى وكذا ذلك بشرط وجود المقضي
وانتفا المانع ثم قال فيه احتريز بالشروط الاول عن خوف علوة من قوله تعالى وكل شي فعلوه
في الزبر فانه صفة للكل او لشي ولا يصح ان يكونا حالا من كل مع جوار الوجهين في نحو
اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبر لانهم لم يفعلوا كل شي
ونظيره قوله تعالى لو لا كتاب من سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لاحال من الكتاب
لان الابتداء لا يعمل في الحال ولا من المضمر المستتر في الخبر المحذوف لان ابا الحسن حكى ان الحال
لا يذكر بعد لولا كما ذكر الخبر الما اشترنا اليه ولا ينتقض الثاني بقولهم لولا راسك
من هو ناول الثالث بقول الشريف رضي الله تعالى عنه ولولا بنوها حو لها الخطب بها تخلف
عصفوس ولم تلغتم لنزورها واما قول ابن السكيت في لولا فضل الله عليكم ان عليكم
خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدأ والخبر محذوف وبالشروط الثاني عن المانع وهو اربعة انواع
احدها ما يمنع جالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين في الاستيناف نحو اري زيد ساكنا في
ولن انسي له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الجالية
لا تصدر بدليل الاستقبال واما قول بعضهم في وقال في اذهب الي ربي سيهدين سيهدين
حال كما تقول ساكنا في ربي سيهدين في الثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع
ويمنع فيه الاستيناف لان المعنى على تقدير المتقدم فتبين الى الية بعد ان كانت متممة

وذلك

وذلك نحو وعسى ان تكرر هو اشيا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا اشيا وهو شر لكم او كالذي
مر على قرية وهي خاوية وقول الشاعر مضي من والناس يستشفونني والمعارف فيهن
الواو فانها لا تعترف بين الموصوف وصفة خلا فالشعر محشوي ومن واقفة والثالث ما يمنعها
معان وحفظا من كل شيطان مرد لا سمعون الي الملام الا على وقوم في البحت فيها والرابع
ما يمنع احدهما دون الاخر ولولا المانع لكانا جارين وذلك نحو وما جاني احد الا قال خيرا فان
جملة القول كانت قبل وجود الاحتمالية العالية والوصفية فلما جات الامتنعت الوصفية ومثله
وما اهلكنا من قرية الا الهام من ذرون واما ما اهلكنا من قرية الا الهام كتاب معلوم فلو
صفية مانعان الواو والواو برز المحشوي والواو البقا واحد منهما مانعا وكلام النحويين
بخلق ذلك قال الاخفش لا يفصل الابن الموصوف وصفته فان قلت ما في الراكب
فالتقدير الراكب ركب يعني ان ركبنا صفة لبدل محذوف قال وفيه فتح بجعلك الصفة
كلاسم يعني في ايللايك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما هربت باحد الاقام
فان قلت الاقام جار ومثله ذلك وقايله تحشي على اظنه سودي به برحاله رجالة
فان جملة تحشي على حال من الضمير في قايله ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل
لا يوصف قبل العمل انتهى فنعت ظاهره على سبيل التتم ولكنه يشكلا يجوز ان يجر
الحال من التسمية المحضة وان كان قليلا الا ان يحذف هذا على ان الغالب ذلك مع جوار
الجالية على وتفرق ولم يجر المحذوف في الموضعين معناه قصة اي قصتهم
لشهرتها كقصة الجار والماء غير رايده كما في الكشف ولا يصح مخالفة من خالف
نظم الي معناه فان المراد به الجنس اي من حيث تحققه ضمن فرد من افراده ويكفي
من قبيل المفهوم الزهني كقولهم ادخل السوق واشتر اللحم فلا يكون المراد منه الجنس
مناحيث هو ولا من حيث الاستغراق ولا المفهوم الخارج كما لا يخفى فان الرضي الفري بين ذي
اللام والمجرد ان المجرى لاجل التنوين الذي فيه للتكثير ليقيد ان ذلك الاسم بعض من جملة
معنى استشرى ثمرا ولقيت رجلا شيا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام
فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرية كالشرا واللقا
وكذلك قلت لقيت هذا الجنس واستشرى هذا الجنس فهو كعام مخصص بالقرية فالمراد
وذلك اللام اذن بالنظر الى القرية بمعنى وبالنظر الى نفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف
المعرف من هذا الجنس بالكرة قال ولقد امر علي البقم بسبي انتهى ويؤخذ من كلام الرضي
ان المعرف باللام الجنس الذي في حكم الكرة المعرف بالام الجنس الذي اشير به الى الماهية
في ضمن فرد منهم ذكر الشيخ سعد الدين في شرح المفتاح ان المعرف بالام الجنس مطلقا في
حكم الكرة **باب حكم الظرف في الجمل** **قوله** فبعد المعارف الى الف التفسير

احتمالا الجالية والوصفية قال بعضهم فان قلت الاحتمال يستلزم ان يكون نحو
بجمل اسفار او نحو علي اعصانه حالا وصفة معاني حالة واحدة لقيام مقتضى كل
منهما والا يلزم الترجيح بلا مرجح قلت الاحتمال لا يستلزم الوقوع والتناهي في الوقوع
لا في الاحتمال سلطنا لكن الاختيار مرجح كاختيار احد الرعيين المساويين فان قلت قيام
مقتضى كل منهما يستلزم اجتماع العلل المتماثلة على معلول واحد متخيل وهو
لا يجوز كما لا يجوز اجتماع العلل المتوافقة عليه قلت ليس المراد من العلل التخييل
العلل المؤثرة حتى يرد الامتناع بل المراد منها الامارات والعلامات احوال الى
قوله صغوات انما هو بحسب الظاهر فان الحال والصفة في الحقيقة متعلقها بما سيذكره
الشعر على اعصانه قال الصحاح الثمرة واحد الثمر والثمرات وقال الراغب في مفرداته
الثمر اسم لكل ما ينظم احوال الشجر وفي النهاية لابن الاثير الغصن يجمع على اعصان
وهي اطراف الشجرة ما دامت فيها ثابتة ويجمع على غصون قلت هذا التعديل الخ
يكفي ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر عن متعلقها وهما بهذا الاعتبار
غير الجمل قطعا ولا يفهمان من ذكر المفردات واذكر في الكتاب مريم اذ انتزعت اي
في القرآن ان قصتها حين اعترلت بل بدو انتقال من مريم قال البيضاوي لان الاحيان
مستتلة على ما فيها او بدل كل لان المراد بمريم قصتها وبالظن في الامر الواقع فيه وهما واحد
او ظن في الحكم بقدر وقيل اذ يعني ان المصدرية كقولك اكرمته اذ لم تكن معنى فيكون بدلا
لا محالة انتهى وقال ابو حيان في النظم واذ ظن لما مضى من لا يعمل فيه اذكر لانه مستعمل بل
التقدير اذكر ما جرى لمريم وقت كذا انتهى ولا بد للظن في الخ قال في الصحاح قولهم لا بد من
كذا اي كذا من انتهي وسمى العامل المتعلق به بفتح اللام فان قيل ما السبب في ان المتعارف
ان المفعول متعلق بكسر اللام وان العامل متعلق بفتح اللام فالجواب السبب في ذلك ان العلق
هو التثبت والتثبت بالكسر هو المفعول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي ويصح الفتح في المفعول
والكسر في العامل واحترزنا بالاصلية عن الزيادة فانها لا تتعلق بشئ قال في المغني
وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الا
سما فاعتيت على ذلك بحرف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيد ولم يدخل
للمربط وقول الخوفي ان الباقي ليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام
المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المعنوي نحو مصدر لما معهم وفعل لما يريد وان
كسرتهم لم يرتبوا لان التحقيق انها ليست سائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف
الذي انزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطماد محضة استقامتها فلها منزلة بين
منزلتين تنبيه لم يقتصر في المعنى على استنساخ الحروف الزائدة بل قال يستثنى من قولنا

قوله

لا بد

لا بد لحرف الجر من متعلق مستعمل اعم احدها الحرف الزايد الثاني لعل في لغة عقل
لانها بمنزلة الحرف الزايد الا ترى ان محروفا في موضع رفع بابتداء دليل ارتفاع ما بعده
على الخبر قال لعل الى المعنى ارمك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لا فائدة
معنى التوقع فدخلت لا فائدة التعليل ثم انهم جروا بها مضبوطة على ان الاصل في الحروف
المختصة بالاسم ان تعدل الاعراب المختص به كحرف الجر الثالث لولا فيمن لولا في ولولا ك
ولولا على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعده ما رفع
المهد بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كساير ادوات التعليق وزعم ابو الحسن
ان لولا جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما
عكسوا في قولهم ما انا كانت وهذا الكقول في عساي ويرود هان فيناية ضمير عن ضمير تحالف في
الاعراب انما تثبت في الكلام في المنفصل وانما جات النيبانية في المتصل بثلاثة نشر وطول كون المتوب
عنه منفصلا وتوافقها في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقولهم الايجاسا الاكدياسا
والربع في نحو رب رجل صالح لقيته اولقيت لان محروسا مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول
او مفعول لا على حد قولك زيد اضربته ويقدر الناصب بعد الجر وسلا قبل الجار لان رب
لها المصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لا فائدة التوكيد او التقليل لا تعديبة
عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجوهري هي فيها حرف جر معد فان قالوا انها
عدت العامل المذكور فخطا لانه يتعدي بنفسه لا يستغيا به مفعول في المثال الاول
وان قالوا عدت محذوفات تقديره حصل او نحو له كما صرح به جماعة فقيه تقديره ما مضى
الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت الخامس كاق المشبه قاله الاخفش وابن عسوق
مستدلين بان اذ قيل زيد كبر فان كان المتعلق استقر فاذا كان لا تدل عليه بخلاف نحو
في من يجوز في الدار وان كان فعلا مناسبا للمكان وهو اشبه وهو متعدي بنفسه لا
بالحرف والحق ان جميع الحروف في الجارة الواقعة في موضع الجر ونحوه تدل على الاستقراء
السادس حروف الاستنساخ وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضت فانها تنتجية الفعل عما دخلت
عليه لان الاكذلك وكذلك يحكى معنى التعديبة الذي هو اتصال معنى الفعل الى الاسم
ولو صح ان يقال انها متعلقة لعم ذلك في الاو اما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى
بالايليين ولا الفرق بينهما افعالا واخرى ثم ناره اي حرة ومثله طور افعلي القاطنة اذ فة
ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية ان انتصاب مروي في مثل قولنا ضربته مائة بجوز
ان يكون على الظرف ويجوز ان يكون على المفعول ليل المطلق واذا كان طورا وتارة معناه فانصا
بها ايضا اما على الظرف او على المفعول المطلق ذكر ذلك نجم الربيع سعيد في شرح السابو
في العروض عاما العام هو الذي لا يخلو منه فعل كاحل وكاين ومستقر والركب اسفل

منكم قال المنتخب الركب مبتدأ وخبره اسفل منكم وهو منصوب اللفظ من وقوع الحمل لكونه
خبر المبتدأ كما تقول زيد عندك والقتال خلفك وهو نعت لظرف محذوف تقديره
والركب مكانا اسفل من مكانكم وقد اجتمع رفع اسفل وفي الكلام على هذا حذف مضاف
تقديره وموضع الركب اسفل منكم ومنكم من صلة اسفل لان فيه معنى السافل والركب
جمع راكب في المعنى دون اللفظ بشهادة قولهم في تصغيره ركب واشتد بنية بعصية
من مالها اخشي ركيبا او رجلا عاديا وحمل الجملة جر عطفا على انتم الجروس باذيعني واذركب
اسفل منكم والله تعالى اعلم محذوف وجوبا قال في المعنى ورعاظهم ضرورة كقوله
لك العز ان مولاي عن وان يهن فانت لحي محبوبه الهوى كايين واما قوله تعالى فلما
سأه مستقرا عنده مما وقع فيه حالا فترجم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر
في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره ان هذا الاستقار معناه عدم التحرك لا مطلق
الوجود والحصول فهو كونه خاصا انتهى تقديره استقرا اي احد المذهبين فانه يقدر
المحذوف فعلا او استقرا اي على المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف في اسما وتعبيره باستقرا
او مستقرا للتشديد لا للتقيد فيصير تقديره ما كان معناه محض حصوله وثبت في الاول وحاصل
وثابت في الثاني قال في المعنى ان في عذوقه مضاف رعاظهم هذا هو الصواب وقد اغفل
النتهي قال المولي سعد الدين التفتازاني في خواشي الكشاف عن الكلام على قوله تعالى
فمن كان منكم مريضا او على سفر وما يجب التنبيه له انه اذا قدس في الظرف المستقر كان
او كايين فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالسبب اليه لغو لا الناقصة والالكان الظرف
في موضع الخبر فيقدر كان اخرتي وتتسلسل التقدير ان ووجه في المعنى كلاما من المذهبين فقال
فمن قدر في الخبر والصفة والحال والفعل وهم الاكثر ولانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف
فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد لان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف
قالوا لان تقليد المقدراوي وليس بشي ان الحق انما لم تحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف
فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى
كما سببته ثم قال الاصل ان يقدر المحذوف مقدما على الجار والمجرور كسائر العوامل مع
مفعولها وقد يعرف ما يقتضي صريح جميع تقديره موحدا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار
شريد لان المحذوف هو الخبر واصلة ان يتاخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار شريد لان
ان لا يليها مفعولها وليزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موحدا في جميع المسائل لان
الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ انتهى الا في الصلة فانه يتعين استقرا قال في
المعنى قال ابن يعيش واعلم ان خبره الصلة ان يقال ان نحو جاز الذي في الدار بتقديره مستقر
في الخبر المحذوف في احد قضاة بعضهم كما ما على الذي احسن بالرفع لفظه ذلك والاصل

لهذا

هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو جاز في الدار فله درهم لان الفاعل في نحو رجل يا قتيبي
فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امر مباح او مردان فمنوط بحكمة
المتعالي فنادر انتهى كلام المعنى انتقل الضمير الذي كان فيه الخ هو من ذهب الي علي ومن تابعه
لانه يوحى كقوله فان فودي عندك الدهر اجمع ويعطى عليه لقوله الا يا حنيفة من ذات
عرق عليك ورحمة الله السلام وينتخب عنه الحال كقوله تعالى في الجنة خالدين فيها وذهب
السيراني الى ان الضمير حذف مع المتعلق قوله الرضي وسمي كل من الظرف والمجرور مستقرا
لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله كزعماء بعضهم وتنبه انه لا يسمى بذلك فيما اذا
رفع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه
وان كان متعلقا بكون عام محذوف وجوبا على انه لا ياتي على من يقول بحذف الضمير المتعلق
وقد جعل السيد في خواشي الكشاف الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه
وان كان كونا خاصا وعلمه بانه استقر فيه معنى عامله فانه لما قال الفاضل اليميني نحو يونس بقدر
في الظرف والمستقر فعلا عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص وحيث وجدت فلا بد من تقديرها
لانه اكثر فائدة انتهى قال السيد وتحقيقه ان القسم من الظرف وانما سمى مستقرا لانه استقر فيه
معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدس وفيها عاما
وان فهم منه شي من خصوصيات الافعال كان المقدس بحسب المعنى خاصا نحو زيد على الفرس
او من اوى البصرة اي راكب ومعدود ومقيم وذلك لا يخرجها عن كونها ظروفا مستقرة لان
معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيها ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب قال ولما
كان تقدير الافعال العامة ضابطا مطرد اعتبره النجاة وفسره والمستقر بما عامله محذوف
وعام انتهى غير الاستقرا اي غير مستقرا رسوا كان الوال على الاستقرا من
لفظ الاستقرا او من غير لفظه كلفظ الحصول والكون والوجود لا لغاية عن الضمير عبارة الروايع
سمي لفظا او لم يسم كما انه الغي ولم يعتبر اعتبار الاول **باب الاعراب قوله** اعود بالله من
الشیطان الرجيم في الافعال لا يعمد ان عاد بالله عودا وعيادا واعاد الجاء اليه وفي التمجيد اعود
اعظم به الشيطان اسم لكل جن كافر وهو المتمرذ العاني مشتق من شطن اذا بعد بعده عن
الخبر والرحمة وقيل من شطا اذا احترق وهكذا الرجيم المطرود البعوض المرجوم بالشبه انتهى
قال البقوي والشیطان المتمرذ العاني من الجن والانس ومن كل شي واصله البعد يقال يبتشيطون
اي بعيدة عن العوق سمي الشيطان شيطانا لامتداده في الشر وبعده من الخير وفي اعراب البقوي الرجيم
فعل بمعنى مفعول اي مرجوم بالشر والبعد وقيل هو فعل بمعنى فاعل اي رجيم غيره بالاعواء ابن عطية
يسد علي من قال انه مشتق من شطان ان سيبويه نقل عن العرب تشطين اذا فعل فعل الشيطان
فلو كان كما قالوه لفعل تشيط ومن لا يبتدأ الغاية اي لبيان ابتداء المسافة ومعنى اعود بالله

التي منه الى الله تعالى فانه يقول ابتداء بالاسعانة من الشيطان فهو محل ابتداء
ذلك الفعل جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً فيه نظراً لانه ليس من المواضع
التي يجب فيها حذف المتعلق نعم ان جعل في موضع الخبر اي ابتداء كاي بسم الله
الرحمن الرحيم كان حذف المتعلق واجباً تقديره اية الاية التي اقتضاه على اوقاف الي
بوجه تعيينه للتقدير وعبارة الكشاف تقديره اية الاية التي اقتضاه على اوقاف الي
بان المعنى خصوص المعنى دون اللفظ والرحيم نعت للرحمن اي لا الاسم الله تعالى اذ لا يتقد
البدل على النعت تقديره استقر اي احد المذهبين فالذي يقدر المحذوف فعلاً
او يستقر اي على المذهب الآخر الذي يقدر المحذوف اسماً وتفسيره باستقر او مستقر
للتشديد كما تقدم فيجوز تقديره ما كما بمعناها محض ووجوب في الاول وحاصل وثابت
وموجود في الثاني مفعول مقدم اي ايا من اياك لان الصحيح ان الصغير هو ايا فقط
بدل من الصراط بكل من كل ان قيل ما فائدة البدلية وهلا اقتصر على هذا الصراط
الذين انعت عليهم مع انه المقصود حقيقة والجواب ان له وايدتين احدهما التأكيد لما
فيه من ذكر الصراط مرتين وتكرير العامل والثانية التخصيص على ان طريق المسلمين
هو المشهور له بالاستقامة على وجه هو اكد والبلغ لانه جعل كالتفسير والبيان للصراط
المستقيم لانه قد قبله من فضله انعت عليهم اي بالهداية قال ابن جني اسند النعمة
اليه بطريق الخطاب تعرباً وانحرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تادياً وهو كلام حسن
ومراد بالغيبة ترك الخطاب نعت الذين هو اعراب سبويه وجوز ابو علي ايضاً
ولما استظهر ان غير المتعريف بالاضافة لتوعلها في الابهام فلا توصف بها المعرفة اورد
ذلك الكشاف سقوا الامع الجواب عنه وحاصله ان اعراب غير صفة يعجب باحدنا ويلين الاول
ان الموصوف نكرة في المعنى والثاني واصليه لانه السراج ان الصفة معرفة وتقدير الاول ان
الموصوف وهو الذي اجري مجري النكرة اذ لم يقصد بها معهود معين كالمحلي باللام في
قول القايل ولقد امر علي النبي بسبني وقولهم اني لاسر بالرجل مثلك فيكم اي اذ لم يقصد
ليم معين ولا رجل معين محال لم يرد جميع افراد الليم ولا جميع الرجال في الاية لم يرد بالذين انعت
عليهم قوم باعيانهم بل اريد الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده لا بعينه كما يرد
ذلك في المحلي باللام ويسمى بالمعهود الذهني عند البيهقيين فبالنظر الى معناه يعامل معاملة
النكرة فيوصف بالنكرة وبالجملة كحاجي البيت والمثال وبالنظر الى لفظه بوصف بالمعرفة ويجعل
مبتدأ واذ حال وتقدير الثاني ان الكلمة غير اذ اضيفت الي ماله ضد واحد تعرفت بالاضافة
لا فادها تعين ضد ما اضيف اليه وسأع وصف المعرفة بها وهي هنا كذلك لان المعنى
عليهم ضد المغضوب عليهم فتعرف غير باضافتها اليه فيتعين المنعم عليهم بوصفه

مضافاً

مغايرة مدخولها الذي هو ضد تعين الحركة من قولك عليك بالحركة غير السكون والتاويل
الاول يلايم تفسير المغضوب عليهم باليهود والصالحين بالنصاري ليبقى لفظ غير على ايهما
نكرة مثل موصوفة والتاويل الثاني يلايم تفسيرها بمطلق المغضوب عليهم ولا الصالحين ليكون
المضاد مشتركاً بمغايرة المضاد اليه فتعرف غير ويكون الموصوف وهو الذي محذوف
على احد الوجهين الثلاثة التي نقلها في تفسيره فتتوافق الصفة والموصوف في التعريف لفظاً
ومعنى وجاز ان لا يراد بالذين معهود تام ويوصف بالمعرفة نظراً الى لفظه او بدل منه
نكرة البدل اذ ان المهتدين ليسوا يهوداً ولا نصاري لان فعلهم لازم اليه في الاسم
المفعول لا يبي من اللازم الا بعد عدديته لانه ليس له مفعول فتثني وتجمع وتذكر
وتوث الضمير اسم المفعول الذي يتعدي بحرف الجر الاسم المفعول لا تقول مهوران
بهما ولا مهورون بهن ولا مهورة بهن وحوذ ذلك لان القايم مقام الفاعل لفظاً اعني الي والمجرور
من حيث هو ليس بموث ولا مثني ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل الذي هو اسم المفعول
وتثنيته وتجميعه يدل من ابدل كل من كل قيل اطلاقاً في ثم ابدل عنه المقيد بالمر
تفهما وتكريراً بعظيم النعمة كما تقول عجب من احسانك الي زيد والظاهر انه تأكيد
لما في الكلام من معني الشكر قال البيضاوي اذ المعنى ان نعم الله تعالى عليهم لا تحصى فان
لم يعبدوه لساير نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم الخ وقال الجلال المحلي والغازي ليد
من جوع اي من اجله من خوف اي من اجله وكان يصيبهم الجوع لعدم الزرع بمكة
وخافوا جيش الفيل الرايت الذي يكتب بالدين اي بالخزائن والحساب اي هل عرفت
وجعله جواباً بالشكر مقدراً اي ان لم تعرفه فذلك قال الجلال المحلي بتقديره هو بعد
القاء فيعطي اليتم اي يدفعه عن حق عن حقه ولا يحسن اي نفسه ولا غيره
على طوام المسكين اي اطعامه ساهون اي غافلون يوحون الصلاة عن وقتها
يراون اي في الصلاة وغيرها الماعون اي كالدبرة والغاس والقدر والقصة
اعطينا ك الخطاب فيه لمحمد صلى الله عليه وسلم الكون هو نهر في الجنة هو
حوضه تدعى عليه امته والكون من النور من النبوة والقران والشفاعة ونحوها
واما الكون انا اعطينا ك ولا تشربوا ونفياً للشبهة وعظم المعطي والمعطي
فصل اي صلاة عيد النحر القاعاطفة يعني الجملة صل على جملة انا اعطينا ك
الكون وفيه نظره الذي تقتضيه البلاغة في قوله صلى الله عليه وسلم الكون هو نهر في الجنة هو
الجملة اذ الاولى اسمية والثانية فعلية انشائية لم يكن اي خالصه ليجب المزيد
وفيه التفات حيث وضع لم يكن مكان لما وافية الامتيازات في الاية ان في لفظ الرب خاتمة
صل المأمورة لان من يربك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضاً لان انا اعطينا ك
الكون ليس صريحاً في افاة الاعطاء من الله تعالى وايضاً كلمة انا محتمل الجمع كاحتمال الواحد

حلتين

المعظم نفسه فلا التفات بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان وانحر اي السك
شأنك اي مفضلتك صير فصل قال في المعنى ووههم ابو البقا فاجار في ان شأنك هو
الابتران يكون هو توكيد او قد يريد انه توكيد لصير مستقرا في ان شأنك هو
لا نفس شأنك قال الروماني اذ كان ابو البقا لم يصح بان الصير توكيد لشأنك وانما
اطلق القول بانه توكيد احتل ان يريد ما ذكره المصنف من انه توكيد للصير المستقرا في شأنك
وهو محتمل صحيح فليكن يحمل عليه بالوههم ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما
وجد تشكك الي حمل على الصحة الابتزاي المنقطع عن كل خير والمنقطع العقب
نزلت في العاقب ابن وايدل سم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابتز عند موت ابنه القاسم
سورة الكافرون نزلت لما قال رهط من المشركين للنبي صلى الله تعالى عليه
ولم تعبد الهنا سنة ونعبد الهك سنة لا عبد اي في الحال ما تعبدون
اي من الاصنام ولا انتم عابدون اي في الحال وانما عبادي في الاستقبال
ولا انتم اي في الاستقبال ما عبر اطلاق ما علي الله تعالى على حرمته المقابلة
فلم في ما يستقبل من الزمان اي اسم لما يستقبل من الزمان ويحتمل ان قول لما يستقبل
من الزمان خبر ثان اي اذا موضوع لما يستقبل من الزمان منصوب بجهوده اي بما
في جوابه من فعل او تشبهه كما في المعنى قال وهو قول الاكثريين ويبدأ عليهم امور
وقال المحققون انه منصوب بشبهة فيكون بمنزلة ممي وحيثما ورايان وقول اي البقا انه
مرود بان المضاق لا يعمل في المضاق غير وارد لان اذا عنده هو لا غير مضافة كما يقول الجميع
اذ اجزمت كقوله واذا نصبت خصامة فتعمل انتهى نصر الله المفعول محذوف اي بنبيه
صلي الله تعالى عليه وسلم علي اعدائه والفتح اي فتح مكة في دين الله اي الاسلام
اقوا اي جماعات بعد ما كان يدخل فيه واحد واحد وذلك بعد فتح مكة جالعرب من
اقطار الارض طايعين بمحمد بك اي متلبسا بمحمد بك صلى الله تعالى عليه وسلم بعد
نزول هذه السورة يكثر من قول سبحان الله ومجده استغفر الله العظيم واتوب اليه وعلم
بها انه قد اقرب اجله ووافي مكة في رمضان سنة ثمان وتوفي صلى الله تعالى عليه وسلم في
ربيع الاول سنة عشر ثبت يدا الي لهب اي جلته وعبر عنها بالسويين لان اكثر الافعال
تزاو بها وهذه الجملة دعا وانما كناه والكنية تكملة لا تشتهار بكنيته ولان اسمه عبد
العزي فاستكبره ذكره ولا تملكا لان من اصاب النار كانت الكنية او فقا بحاله او فقا بنسب قوله
ذات لهب وتبا اي خسره هو وهذه خبر كقولهم اهلك الله تعالى وقد هلك ولما خوفه النبي
صلي الله تعالى عليه وسلم بالعذاب فقال ان كان ما يقول ابن ابي حنيفة في افتدي منه بما لم
وولدي نزل ما اغني عنه الخ وكسبه اي ولده ذات لهب اي تلهب وتوقد فهي حال الكنية
تلهب وجهه اشبه اقوا حرة وامراته هي ام جميل اخت ابي سفيان يحتمل ان تكون معطوفة
علي

علي فاعلى يصلي سبع العطق المذكور الفصل بالمفعول وصفته نفت امراته الخ
ان يكون الرفع ايضا علي انها خبر مبتدأ محذوف اي هي حالة الخطب وقري في السبعة بالنصب
ايضا باضمار اذم فهي نفت مقطوع علي النصب وكذا علي الرفع علي الخبرية الخطب
اي الشوك والسعدان تلقيه في طريق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في جدها
حبل من مسد اي في عنقها حبل من ليف وهذه الجملة حال من حالة الخطب الذي هو نفت
لامراته صير بشأن ويحتمل انه ضمير المسول عنه وهو الله تعالى لانهم قالوا للنبي صلى
الله تعالى عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت سورة قل هو الله احد فالحجب مفرد وهو الله واحد
خبر بعد خبره وتعتبر الاحدية بحسب معني انه احد في وصفه مسئل الجواب واستحقاق
العبادة ونظايرها وبحسب الذات اي لا كيب فيه اصلا وعلى الوجهين تظهر فائدة
حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد او بذكر بن علي حسن ابوالنكره الغير الموصوفة
من المعرفة اذا استغفر منها ما لم يستغفر من المبرل منه كما ذكره الرضي واجاز الزمخشري
ان يكون خبر مبتدأ محذوف واجاز ابو البقا ان يكون الله بدلا من هو واحد خبر هو ولم يورد
العاطف بين الجنتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالقمة للاولي وتعريف الصدمع
تذكير واحد لعلمهم بصديقه بخلاف احديته الله الصدمع اي المقصود في الجواب علي الووام
لم يولد وذلك لانها كانت مسته ولم يولد وذلك لانها كانت مسته كقوا اي مكافيا
ومما ثلثه متعلق بكقوله كما قاله المصنف وقدم عليه لانه محط القصد بالنبي واخر احد وهو اسم
يكن عن خبرها رعاية للفاصلة ويحتمل ان يكون له متعلق باستقام امره الخ قال ابن هشام في
شرح الشذوذ والظواهر الاول وعليه العمل وفي الاية دليل علي جواز الفصل بين كان ومفعولها
بمفعول اذا كان ذلك المفعول ظهرا فاجاز الخ ومما اخبر كان في الرواية جالس وكان عنده
جالسا وهذا مما لا خلاف فيه انتهى ونعت النكرة الخ يعني انه قد ينتصب علي الحال
عند تقدمه ففي الرضي واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابوال المعرف
منه نحو مرات بطريق رجل قال والمومن العائذات الطير يسمىها ركبان مكة بين الغيل والسند
وقريب منه قوله تعالى وعزيب سجد لان حق عزيب ان يذبح سجد لكونه تأكيد له نحو
فاني ولم يصلح لمباشرة العامل لم يقدم الا صورة والنية التاخير كما تقول في ان رجلا ضرب بك
في الدار ان ضرب بك رجلا انتهى واحترز نعت النكرة عن نعت المعرفة فانه اذا تقدم اعرب
بحسب العامل واعربت المعرفة بدلا وصار المتبوع تابعا لقوله تعالى الي صراط العزيرة
الحمد لله في قراءة نصر عليه ابن مالك الفلق اي الصبح ما خلق اي من حيوان مكلف وغير مكلف
ومجاد كاسم وعنه ذلك واعلم ان هذه السورة والتي بعدها نزلت باسمي لبيد اليهودي النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم في وزيد احدي عشيرة عقيقة فاعلم الله تعالى بذلك ومحمد فاحضر بين يديه

الله تعالى عليه وسلم وامر بالتعوذ باليومين تين فكان كلما قرأ الله منها اخلت عقدة ووجد
خفة حتى اخلت القدر كلها وقام كأنما نشط من عقال ومن شر عاقسة اذا قرب اي الليل
اذا اظلم والعمرا اذا غاب النجفات اي السواحي تنفت في العقداي التي تعقد هاتي الخيط
تنفتح فيها بشي تقوله من غير يق وقال الرمحشمي معه كبنات لبيد المذكور اذا حصر اي
اظهر جسده وتخل بمقتضاة كلبيد المذكور من الى سدرين للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وذكر
الشامل لها ما خلق بعده لشدة شربها برب الناي خالقهم وما لكهم وحس الناس بالنوم
لشرب فعالهم ومناسبة للاستعاذة من شر الموسوس في صدورهم ملك الناس الله التاك
ما ذكره المصم من ان ملك الناس الله الناس نعت هو الصواب لما قال ابن هشام في المعنى وقال
ان من الوهم قول الرمحشمي في ملك الناس الله الناس انهما عطفان بيان لا شئ اظهر الحق لعطف
البيان والاستعاقق للنعته وقديح بانها جري الجوامد اذ يستعلان غير جاريين على موصوف
وتحري عليها الصفات نحو قولنا الله واحد وملك عظيم انتهى وقال الجلال المحلي بدران اوصفتان
او عطفان بيان واظهر المضاف اليه وفيها زيادة للبيان الموسوس اي الشيطان سمي بالحدث
لكثرة ملابسته له الخناس اي الذي عادته ان يخنس اي يتأذى ذكر الانسان ربه في صدور
الناس اي قلوبهم اذ عطفوا عن ذكر الله تعالى من الجنة والناس بيان للشيطان الموسوس
انه جني او بشي لقوله تعالى شياطين الانس والجن ومن الجنة بيان له والناس عطف على الموسوس
وعلى كل شئ لبيد وبناته المذكورين واعترف في الاول بان الناس لا يوسوسون في صدور الناس
انما يوسوسون في صدورهم الجن واجيب بان الناس يوسوسون ايضا بمعنى يليق بهم في الظاهر
ثم فصل وسوستهم الى القلب وتثبت فيه بالظريق المودي الى ذلك والله تعالى اعلم
وفي هذا القدر كفاية للمبتدئين المراد بالمبتدئ المستغل في اوائل طلبه والمبتدئ في كل شئ الشارح
في اوائله والظاهر ان المراد بالمبتدئ في امثال هذا المقام انهم من المبتدئ حقيقه ومن سبق له
استغفار ضعيف والمشهور فيه الهزلة انه اسم فاعل من ابتدأ بالهز ويجوز بغير همن
على انه اسم فاعل من ابتدأ بغير همن وهي لغة لا اهل المدينة ففي الصحاح اهل المدينة يقولون
برينا بمعنى بونا قال عبد الله ابن ابي واحة باسم الله وبه بدينا ولو عبدنا غير شقيقا ويرتب
عليه هذا قوله مهمة ان مصدر بدل المهور بآة بضم الهمزة والهمز والمدور مصدر
غير المهور بآة بكسر الهمزة بغير همن وعليه هذا الجمل ما يقع في بعض العبارات من لفظ
البداية ولا يكتفى من يفاو من استغفار بهذا البيت على ترك الهزلة الزجاجة قال بعضهم وهذا
لوتهم كان فايد جليلة لكنه غير مسلم فان لفظ برينا المستشهد بها على هذه اللغة ليست
بفتح الراء وانما هي بكسرها فالفعل عليها يدري لا بد افي نهاية ان الاثير يقال بديت
بالشي بكسر الراء اي يرات به فلما خفف الهمزة كسر الراء فانقلب الهمزة يا وليس

هو

هو من بنات اليا فان كان مع ذلك يكون المصدر بداية حصلت الفائدة المذكورة والافلا
واعلم انه يجوز ان يقال المبتدئ بغير همن لان اجل اللفظة المذكورة بل لان الطليوسي قال
وقد حكى ان من العرب من يترك الهزلة من كل ما سهر الا ان يكون الهزلة مبد وابهج حكى
ذلك الاخفش والمجذبه الذي هو هذا الهز او ما كنا لنهتدي لولا ان هذا الله سكر الله
تعالى علي ما اولاه وقد افترى فيه باهل الجنة حيث قلوا ذلك في دار الجنة او المجعولة خاتمة امرهم
ولهذا قال الاستاذ ابو القاسم القشيري هذا عتراف منهم وقرار بانهم لم يصلوا الي وصلوا اليه
من حسن تلك العطيات وعظيم تلك المراتب العليات بجهدهم واستحقاق فعلهم واما
اجمع ابتداء فضل منه ولفظ وصلي الله تعالى عقب كتابه بالصلاة على النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم شكر لما اولاه من انعامه الجسم لانه الاتي باحكام هذه الشريعة السموية من عنده
الحكيم المتضمنة للحث على مثل هذا الكتاب القديم فقد قال ابن عبد السلام ليست
صلاة تتعالى على الله تعالى عليه وسلم شفاعته له اذ مثلنا لا يشفع لمثله بل صلاة تتعالى
شكر الله على اولانا بارشاده فقد اسدي الينا افضل الرغائب واسنى المطالب وقد قال عليه
الصلاة والسلام من اسدي اليكم معروفا فكم فيوه فان لم تستطعوا فاعوا له فدعونا
بالصلاة المشروعة مكافاة للنعمة عن المكافاة والى هذا يسيه قول الحامي المقصود بالصلاة
على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التقرب الى الله تعالى بامتثال امره وقضائ حق النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم علينا انتهى وايضا لما اقتبح كتابه بالصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى
اله وصحبه حتمه مما استواه به ليكون كتابه مكسفا بين صلاتين فيكون اجره لدوام النفع
به وقد فعل الله تعالى ذلك من اطلاق اهل العصر على الاشتغال بكتبه على سيدنا
علم من كلامه انه صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقضوني على يونس ونحوهما فاجيب عنها بانه
نهى عن تقصيل يودي الى تنقيص بعضهم فان ذلك كفر وعن تقصيل في نفس النوبة التي
لا تتفاوت في ذوات الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام المتفاوتين بالخصايص
بانه نهى قبل علمه بانه افضل الخلق ولهذا ما علم قال انا سيد ولد آدم وابنه نهى ناديا
ونواضعا وليا يودي الى الخصومة وصحبه اسم جمع لصاحبه عن يسويده وجمع له عند
الاخفش وبه جزم الجوهرى وحاول بعض التوفيق بجل كلام الاخفش على الزلالة على ما فوق
الواحد حكاه ذكره في التراكمون وعقل عن ذكره الغافلون ضير الخاطب لله تعالى وقدر القية
للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولما كان ذكر الله اكبر من ذكر محمد صلى الله تعالى عليه وسلم لقوله
تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده وقال القائل طلع البدر علينا من ثنيان الوداع وجب الشكر
علينا ما دعى الله داع والظاهر ان المراد بذكره ما يتناول ذكر اسمه وذكره بالعبادة والغفلة عن
ذكر محمد صلى الله تعالى عليه وسلم الكثر اية الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم بذكره الله تعالى والغفلة

نابذع
انفصال الخلق مطلقا واما قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم

عن ذكره محمد صلى الله عليه وسلم فان قيل ما الحكمة في ذكر الغافل دون السالك مع ان السالك
اعم من الغافل فالجواب انه كثير اما يطلق في الكتاب والسنة اسم الغافلين علي النايين عن
طريق الحق المنهكين في غفلاتهم المشغولين ببلهولهم الذين كذبوا باياته وكانوا عنها غافلين
فان قلت هل يحتمل عود الصيرين علي الله سبحانه وتعالى لان الذي يوصف عادة بكثرة ذكره والغفلة
عنه ويكون من باب الالتفات فالجواب ان ذلك وان كان محتملا لكنه لا يحسن لان هذا
المقام ليس مقام التفات فيما يظن فان قلت فامعني تأييد الصلاة علي النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم بما كرم مع ان الصلاة الصادرة من المصم صلاة واحدة فالجواب
المراد بتأييد صلاة الصلاة وهي الرحمة وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله بالدراسة فان يكن
صوابا فمن فضل ربنا الرحمن وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان وانا فيه بين جاهل معذور
وحاسر مغرور والله در القايد قل لمن يري المعاصر شيئا ويرى للاوائل التقديما ان
ذاك القديم كان حديدا وسبق هذا الحديد قديما والحديد الذي هو انا لهذا ما كنا
لننقضي لو ان هذا الله وصلي الله تعالى وسلم علي سيدنا محمد وعلي ال سيدنا محمد
وعلي اله وصحاب سيدنا محمد وعلي ارواح سيدنا محمد وعلي ذرية سيدنا محمد كما ذكر
الواكرون وكلها سهي عن ذكره الغافلون وعدد معلوماته ومداد كتابه
ربنا اتقائي الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا اغفر لنا ولأخوانا
الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم

والله المسؤل ان يغفر لي ربي ويصلح لي ذريتي

وان يفعل ذلك بجميع اهلي واحبائي ومتابعي

بسمه وكرمه والله المسؤل ان يمن بحسن

الجماعة فهو حسبي ونعم الوكيل

والصلاة والسلام علي سيدنا

محمد خاتم النبيين وقائم

ابواب الهداية للخلق

اجمعين محمد بدر التمام

ومسك الختام واله

ومحبه مصابيح الضلام

وسلم تسليمنا كتيب الامين

كتبه لنفسه الفقير الحقير

بإحسانه رب العالين

علي ابن احمد الطي

حبه الله حيث

توجه امين